فلسطينيو سورية

لاجئون على دروب الحياة

تقرير ميداني يوثيق أوضاع اللاجئين الفلسطينين من سورية خلال الفترة الممتدة ما بين تموز - يوليو - 2015 ونهاية كانون الأول - ديسمبر 2015

إعـداد / مجموعة من الباحثين

تحريـر / إبـراهيـم العلـي

1-2-2016

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

فلسطينيو سـورية
لاجئون على دروب الحياة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ـ شباط / فبراير ٢٠١٦م
مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ـ لندن
مركز العودة الفلسطيني ـ لندن

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
مركز العودة الفلسطيني. لندن

فلسطينيو سـورية
لاجئون على دروب الحياة

تحرير: إبراهيم العلي

إعـداد

أحمد حسين
علاء برغوثي
محمد الباش
إبراهيم العلي
طارق حمود
فايز أبو عيد
نبراس علي

تقرير ميداني يوثّق أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية خلال الفترة الممتدة
ما بين تموز/ يوليو ٢٠١٥ ونهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥

الفهرس

تقديم ٧

الفصل الأول: المشهد العام الفلسطيني السوري داخل سورية ٨

المؤشرات العامة لحياة اللاجئين الفلسطينيين في سورية ٨

– المؤشرات السكانية ٨

– المؤشرات الاقصادية ١١

– مؤشرات انتهاكات حقوق الإنسان ١٢

الفصل الثاني: اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات والتجمعات الفلسطينية ١٥

أولاً: المخيمات الفلسطينية ١٥

– مخيم اليرموك ١٥

– مخيم خان الشيح ٤٣

– مخيم درعا ٥٢

– مخيم النيرب ٥٥

– مخيم العائدين (حمص) ٦١

– مخيم الحسينية ٧٢

– مخيم خان دنون ٧٤

– مخيم جرمانا ٧٧

– مخيم العائدين (حماه) ٧٧

– مخيم الرمل (اللاذقية) ٧٨

– مخيم حندرات ٧٨

– مخيم سبينة ٧٩

– مخيم قبر الست «السيدة زينب» ٧٩

ثانياً: التجمعات الفلسطينية ٨٠

– تجمّع المزيريب ٨٠

– قدسيا ٨٣

– الغوطة الشرقية) ٨٤
ثالثاً: الضحايا ٨٦
الفصل الثالث: اللاجئون الفلسطينيون من سورية ٩١
- اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان ٩٢
- اللاجئون الفلسطينيون في الأردن ١٠٥
- اللاجئون الفلسطينيون في غزة ١٠٨
- اللاجئون الفلسطينيون في البرازيل ١٠٩
- اللاجئون الفلسطينيون في تركيا ١١٠
- اللاجئون الفلسطينيون في أوروبا ١٢٦
- عثرات على طرق الهجرة ١٢٥

– عثرات قبل الخروج «سورية ١٣٥
– ألم مركب» ـ عثرات بعد الخروج) ١٣٩

تقديـم

لا تزال الأزمة السورية في تصاعد، وما زال الفلسطينيون اللاجئون هناك منذ ٦٧ عاماً يدفعون ضريبة هذه الحرب المستعرة التي أتت على مقدَّرات الشعب السوري والفلسطيني معاً.

لقد طاولت رحى الحرب المخيمات والتجمعات الموزعة في المدن السورية، وسقط منهم (٣٠٨٩) لاجئاً فلسطينياً، غالبيتهم العظمى سقطت على امتداد الأراضي السورية، إما نتيجةً للاشتباكات، أو القصف بشتى أنواعه، أو تحت التعذيب في المعتقلات والسجون السورية.

وتوثّق مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، باعتبارها مؤسسة حقوقية إعلامية تتابع الشأن الفلسطيني السوري، الانتهاكات والأحداث التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين السوريين من خلال عملية الرصد والمتابعة عبر شبكة مراسلين ميدانيين ومجموعة من الباحثين والمهتمين بالشأن الفلسطيني، لكتابة مرحلة مهمة من مراحل اللجوء الفلسطيني، وإعداد الوثائق اللازمة للدفاع عن حقوق اللاجئين في المحافل المحلية والإقليمية والدولية.

في هذا التقرير يجد الباحث والمهتم تفاصيل دقيقة مرت بها المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل سورية وفق منهجية صورت الواقع المعيشي والميداني والإنساني والصحي للاجئين الفلسطينيين في سورية، بالإضافة إلى أبرز الأحداث اليومية التي تمرّ فيها تلك الأماكن والأشخاص من قصف وتدمير واعتقالات.

ويتطرق التقرير كذلك إلى الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين المهجرين خارج سورية، سواء في دول الجوار أو في الدول التي هاجروا إليها أو التي علقوا فيها أثناء محاولاتهم للوصول إلى أوروبا.

يشار إلى أن التقرير الحالي يرصد أهم أحداث النصف الثاني من عام ٢٠١٥، وأنه سبق هذا الإصدار ثلاثة تقارير وثقت أحداث النصف الأول والثاني من عام ٢٠١٤، والنصف الأول من عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى «تقرير حالة» والعديد من التقارير الخاصة التي تناولت قضايا بعينها ذات صلة بالشأن الفلسطيني السوري.

الفصل الأول:

المشهد العام الفلسطيني السوري داخل سورية

لا تزال سورية ساحة صراع، ولا يزال الشعب السوري والفلسطيني اللاجئ إليها يعاني ويلات هذا الصراع الذي قلب الحياة هناك رأساً على عقب، وأحدث تبدلات كارثية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية، وجعل المجتمع الفلسطيني السوري بحالة من اللااستقرار والضياع. فمن نزوح، إلى نزوح، إلى لجوء، فأضحى كمن يدور في حلقة مفرغة مكوناتها الفقر والتشرد والموت على الطرقات أو في أقبية السجون، أو جوعاً أوكمداً.

المؤشرات العامة لحياة اللاجئين الفلسطينيين في سورية

- **المؤشرات السكانية**

أشارت إحصائيات الأونروا إلى وجود ما يقارب نحو ٥٤٠ ألف لاجئ فلسطيني مسجل حسب إحصائيات ٢٠١٢ قبيل دخول الأزمة السورية إلى المخيمات والتجمعات الفسطينية، وتقدر الأونروا أعداد النازحين عن منازلهم داخل سورية بقرابة٢٧٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني أصبحوا مهجرين داخلياً، يسكن نحو٨,١٠٠ لاجئ فلسطيني منهم في ١٨مركزاً للإيواء، فُتحت في المنشآت التابعة للأونروا في سورية، بالإضافة إلى أكثر من ٣,٥٠٠ لاجئ فلسطيني يجري إيواؤهم في ١٣ مرفقاً غير تابع للأونروا في دمشق وحلب واللاذقية.

وتشير التصريحات الرسمية للأونروا إلى أن عدد اللاجئين المقيمين في سورية الذين بحاجة إلى مساعدة ملحّة قد ارتفع إلى ٤٤٠،٠٠٠شخص.

كذلك تبيّن إحصائيات الأونروا أن عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين اضطروا للجوء إلى خارج سورية بفعل تدهور الوضع الأمني والمعيشي المتواصل منذ آذار ٢٠١١، وقد وصل

إلى لبنان نحو ٤٥ ألف لاجئ فلسطيني، فيما وصل إلى الأردن ١٥٥٠٠ لاجئ، وإلى مصر ٦٠٠٠ لاجئ، فيما قُدّر عدد من وصل إلى أوروبا بأكثر من ٣٦ ألف لاجئ[١].

•أرقام ذات دلالة

بينت إحصائيات الأونروا نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، أي بعيد نشوب الأزمة السورية، وجود نحو ١١٩ ألف لاجئ فلسطيني في تجمعات مدينة دمشق وريفها، و ١٨،٨٥٨ لاجئاً في مدينة درعا وبلداتها، بالإضافة إلى وجود قرابة ٢٢ ألف لاجئ في مدن الوسط والساحل والشمال السوري، يسكنون خارج المخيمات الفلسطينية.

تطرح هذه الأرقام تساؤلات عميقة عن مصير هؤلاء اللاجئين وتوزعهم الجديد والأوضاع الإنسانية والإغاثية لهم، في ظل غياب مؤسسات الإغاثة الفلسطينية واقتصار توزيعات بعض المؤسسات على السوريين فقط تحت حجة وجود الأونروا التي هي بالأصل عاجزة عن الوصول إلى المناطق التي تشهد اشتباكات وعمليات عسكرية كبلدات دوما والمليحة وجوبر في الغوطة الشرقية، والقابون شرق مدينة دمشق.

اللاجئون الفلسطينيون في تجمعات مدينة دمشق وريفها

التجمع	عدد العائلات	عدد الأفراد
القيمرية	٨,٠٩٠	٣١,٥٨٨
التكية وركن الدين	٣,٠٧٥	١٠,٧٢٦
الأليانس	٤,٦٧٠	١٧,١٩٦
الميدان	١,٩٩١	٧,٩٨٠
المزة	٣,٤٢٣	١١,٨٩٣
دمر	١,٦٥٧	٧,٠٥٠
جوبر	٤,٠٩٦	١٥,٨٥٨
القابون	١,٢٢٤	٥,٣٣٩
دوما	١,٦٩٧	٧,٢٢٧
المليحة	٩٠٦	٤,٠٣٩
المجموع العام	٣٠,٨٢٩	١١٨,٨٩٦

(١) هذا الرقم مجافٍ للحقيقة، نظراً إلى ازدياد وتيرة اللجوء والهجرة خلال الصيف الماضي وعدم وجود إحصائيات رسمية جديدة، سواء من الأونروا أو من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول الأعداد التي وصلت إلى أوروبا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، بالإضافة إلى تصنيف اللاجئين بعديمي الجنسية.

اللاجئون الفلسطينيون في تجمعات مدينة درعا وبلداتها

التجمع	عدد العائلات	عدد الأفراد
مدينة درعا	٨٩٢	٣,٦٩٢
جلين	٣٢٦	١,٦٢٤
قرى درعا	٢,٨٩٢	١٣,٥٤٢
المجموع العام	٤١١٠	١٨،٨٥٨

اللاجئون الفلسطينيون في مدينتي حمص وحماه وبلداتهما

التجمع	عدد العائلات	عدد الأفراد
مدينة حمص	٢,٠٤١	٧,٩٧٩
مدينة حماه	٢١٣	٧٤٣
المجموع العام	٢,٢٥٤	٨,٧٢٢

اللاجئون الفلسطينيون في مدينة اللاذقية وريفها

التجمع	عدد العائلات	عدد الأفراد
مدينة اللاذقية	٤٧٦	١,٧١٦
ريف اللاذقية	٣٣٢	١,٣٣٨
المجموع العام	٨٠٨	٣,٠٥٤

اللاجئون الفلسطينيون في مدينة حلب وريفها الشمالي

التجمع	عدد العائلات	عدد الأفراد
مدينة حلب	٢,١٧٤	٨,٧٢١
ريف حلب الشمالي	٣٨٣	١,٦٣٥
المجموع العام	٢,٥٥٧	١٠,٣٥٦

• تعقيدات السكن واستئجار المنازل

يعاني النازحون من اللاجئين الفلسطينيين في سورية من غلاء إيجارات المنازل والتعقيدات الأمنية المتعلقة بها والشروط التي وضعتها الجهات الحكومية أمامهم، حيث تفرض القوانين على المستأجر أولاً الحصول على ورقة سجل عدلي (لا حكم عليه) له ولكل أبنائه فوق سن الثامنة عشرة، ومن ثم الحصول على موافقة أمنية من الجهات المختصة حتى يستطيع

السكن. وفي حال عدم استكمال هذه الإجراءات، يكون جميع أفراد العائلة عرضة للاعتقال أو التوقيف عند أي عملية دهم للمنطقة التي يسكنون فيها.

• قوانين جديدة

أصدرت رئاسة مجلس الوزراء في سورية تعميماً طلبت فيه من جميع الوزارات والمؤسسات والشركات وسائر الجهات العامة عدم قبول طلب الاستقالة المقدمة من العامل الفلسطيني، إلا إذا كان قائماً على رأس عمله، وأن يتعهد العامل الذي يطلب إجازة خاصة بلا أجر لقضائها خارج أراضي الجمهورية العربية السورية بعدم توكيل الغير لتقديم استقالته[1].

• المؤشرات الاقتصادية

تعاني الأسر الفلسطينية في سورية من حالة الفقر الشديد التي وصلت إليها البلاد وانهيار الاقتصاد السوري الناجم عن الأزمة السورية. لقد أدى انهيار الليرة السورية أمام الدولار الأميركي إلى هبوط القيمة الشرائية لراتب الموظف. فقبيل الأزمة السورية، كان متوسط راتب الموظف ٣٠٠ $ أمام سعر صرف الدولار ٤٧ ليرة سورية. أما الآن، فأفضل الرواتب لا تتجاوز ١٠٠ $ أمام سعر الصرف الحالي المراوح ما بين ٣٩٠-٤٠٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

ورافقت حالة النزوح والتهجير للاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم إلى الضواحي الآمنة نسبياً داخل سورية، إلى ارتفاع أسعار إيجارات المنازل الناتج من زيادة الطلب على المنازل والعرض المحدود، ما جعل أصحابها يتحكمون بالأسعار دون رقيب أو حسيب، ما اضطر العائلات إلى السكن الجماعي بغية تقاسم الإيجار بين الآباء والأبناء والإخوة.

لقد أدت الأزمة إلى تدمير البنية الاقتصادية للشعب السوري والانخفاض الحاد في مستويات الاستثمار وهجرة رؤوس الأموال، وتضرر بالدرجة الأولى العمال لدى القطاع الخاص الذي أغلق أبوابه أمام العاملين نتيجة وجودها في مناطق نزاع بين طرفي الصراع.

بالمقابل، توقف العديد من المشاريع الصغيرة عن العمل، لضعف الطلب على السلع، نتيجة

---

(١) الجمهورية العربية السورية / رئاسة مجلس الوزراء / الرقم: ٦٤٦ / ١٥.
تعميم / يطلب إلى جميع الوزارات والمؤسسات والشركات وسائر الجهات العامة عدم قبول طلب الاستقالة المقدم من العامل الفلسطيني الجنسية إلا إذا كان قائماً على رأس عمله، وأن يتعهد العامل الفلسطيني الذي يطلب إجازة خاصة بلا أجر لقضائها خارج أراضي الجمهورية العربية السورية بعدم توكيل الغير لتقديم استقالته أو تمديد إجازته، وبأن لا يتم ذلك إلا من قبله شخصياً.
للاطلاع والتقيد والتنفيذ / دمشق في ١٨ / ١١ / ٢٠١٥ م - رئيس مجلس الوزراء / الدكتور وائل الحلقي.

قلة الموارد لدى السكان، ما جعل أصحابها ينضمون إلى قافلة العاطلين من العمل[1].
وكنتيجة مباشرة لما سبق، أصبحت النسبة الكبرى من اللاجئين تعتمد بالدرجة الأولى على الإعانات التي تقدمها الأونروا والمؤسسات الإغاثية.

• مؤشرات انتهاكات حقوق الإنسان

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط (٣٠٨٩) ضحية فلسطينية داخل سورية نتيجة الأعمال الحربية وخارج سورية نتيجة محاولات الوصول إلى أوروبا.
فقد سقط (١٧٠٤) ضحايا داخل المخيمات الفلسطينية في سورية، فيما قضى (١٣١٥) فلسطينياً خارج المخيمات في مختلف المدن السورية، بالإضافة إلى (٧٠) آخرين قضوا خارج سورية.
ووثقت المجموعة اعتقال الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، ما زال قرابة ١٠١٨ معتقلاً منهم مجهولي المصير.

• حصار وتهجير استهداف

لا تزال قوات النظام السورية واللجان العسكرية التابعة للفصائل الفلسطينية وقوات الدفاع الوطني في سورية تفرض حصاراً خانقاً على مخيم اليرموك منذ منتصف تموز ٢٠١٣، في ظل فقدان شبه تام للمقومات الأساسية للحياة راح ضحيته ١٨٤ لاجئاً نتيجة الجوع ونقص

---

(١) أشار التقرير الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات والأونروا والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، الصادر في آذار / مارس ٢٠١٥ بعنوان "الاغتراب والعنف"، إلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الآتية:

- ارتفاع معدل البطالة من ١٤،٩٪ في ٢٠١١ إلى ٥٧،٧٪ نهاية ٢٠١٤.
- وجود ٣،٧٢ ملايين شخص عاطلين من العمل، منهم ٢،٩٦ مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، الأمر الذي أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل ١٢،٢٢ مليون شخص.
- استمرار معدلات الفقر بالتفاقم المدمر خلال عام ٢٠١٤، إذ أصبح أربعة أشخاص من كل خمسة، فقراء.
- إنّ ثلثي السّكان تقريباً (٦٤،٧٪) يعيشون في حالة الفقر الشديد، إذ لا يستطيعون توفير الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية، الغذائية وغير الغذائية.
- مع تنامي انتشار الفقر، بات ٣٠٪ من السّكان يعيشون في حالة من الفقر المدقع، أي إنهم لا يستطيعون توفير حاجاتهم الغذائية الأساسية.

للمزيد انظر في التقرير نصف السنوي الأول ٢٠١٥ «فلسطينيو سورية يوميات دامية وصراخ غير مسموع» ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ص ٨ ـ على موقع المجموعة على الشبكة العنكبوتية:
http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/diary_of_abloody_and_screaming_inaudible.pdf

العناية الطبية. فالمخيم يعيش في حالة ظلام دامس نتيجة انقطاع التيار الكهربائي منذ قرابة ٩٨٠ يوماً، فضلاً عن انقطاع مياه الشرب منذ أيلول ٢٠١٤.

ويعاني سكان مخيم سبينة من حالة تهجير قسري، رغم خلوّ المخيم من العناصر المسلحة، ووقوعه تحت السيطرة التامة لقوات النظام السوري منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

بالمقابل، يتوزع سكان مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين في مناطق مختلفة من مدينة حلب واللاذقية وريفهما، نتيجة سيطرة المعارضة السورية عليه منذ أكثر من ٩٧٥ يوماً.

أما مخيم درعا، فيعاني من انقطاع للمياه منذ ما يقارب ٦٢٠ يوماً ودمار نحو ٧٠٪ من مبانيه ونزوح معظم سكانه عنه باتجاه قرى محافظة درعا وبلداتها.

أما مخيم خان الشيح، فيعاني من حصار جزئي واستهداف وإغلاق للطرق الرئيسية الموصلة إليه، باستثناء طريق خان الشيح – زاكية الذي يتعرض بدوره للقصف المتناوب ووقوع ضحايا من سكان المخيم أثناء العبور.

• اعتقال وإخفاء قسري

وثّق فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية اختفاء (١٠٢٥) لاجئاً فلسطينياً داخل المعتقلات والسجون السورية، أُوقفت غالبيتهم على منافذ المخيمات والحواجز المنتشرة داخل المدن، وجرى توقيفهم دون محاكمات في أماكن مجهولة، بالإضافة إلى (٣٣٧) مفقوداً ومخطوفاً.

كذلك وثقت المجموعة (٤٢٨) حالة وفاة نتيجة التعذيب حتى الموت في سجون النظام، وتعرض المئات من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية للتوقيف المؤقت.

• تهريب البشر

سهلت قوات النظام وقوات المعارضة المسلحة السورية المنتشرة على طول الطريق البري بين دمشق والحدود التركية خروج الآلاف من السوريين والفلسطينين باتجاه تركيا، مقابل مبلغ من المال يراوح بين (١٠٠٠– ١٥٠٠$) عبر عصابات متخصصة بتهريب البشر، غالباً ما تبتزّ اللاجئين أو تنصب عليهم.

• العنف ضد المرأة والفتيات

تعرضت المرأة الفلسطينية في سورية للاعتقال أو الخطف أو الموت أو الإعاقة، نتيجة أعمال العنف الدائرة في سورية منذ اندلاع المواجهات في مارس/ آذار ٢٠١١ بين أطراف الأزمة السورية، في تجاوز واضح لما نصت عليه الشرائع السماوية والوضعية التي حرمت قتل النفس البشرية بشكل عام أو تعريضها للأذى.

لقد وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط (٤١٤) ضحية من النساء الفلسطينيات منذ بداية المواجهات في سورية على امتداد الرقعة الجغرافية للأراضي السورية، أي ما يعادل نحو ١٣٪ من إجمالي الضحايا الذين سقطوا خلال فترة امتداد الصراع ولغاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

الجدير بالذكر أن الواقع يشير إلى أن أعداد النساء اللواتي تعرضن للانتهاكات أكبر بكثير، لما يكتنف ذلك من تكتم لدى الأهالي نتيجة العادات والتقاليد السائدة لدى بعض شرائح المجتمع الفلسطيني، كالخوف من تلوث السمعة أو «الفضيحة».

الفصل الثاني:
اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات والتجمعات الفلسطينية

تفاوتت أوضاع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية من حيث الحصار أو اللاحصار، بينما تساوت من حيث الضنك والفقر وتدهور الأوضاع المعيشية والأمنية فيها. فعلى سبيل المثال، استمر الحصار التام لمخيم اليرموك، والجزئي لمخيم خان الشيح. وشهد مخيم الحسينية انفراجاً بسيطاً من جهة إعادة جزء من سكانه إليه، وكذلك مخيم خان دنون، نظراً إلى عقد مصالحة بين بلدات الجوار والنظام السوري. بينما استمر منع سكان مخيم سبينة من الرجوع إليه، رغم خلوّه من المسلحين. وكذلك لا يزال مخيم حندرات خالياً من سكانه بسبب سيطرة المعارضة السورية.

أولاً ـ المخيمات الفلسطينية

• مخيم اليرموك

ما زال مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين يخضع لحصار مطبق منذ منتصف تموز/ يوليو ٢٠١٣، حيث يُمنع سكانه من دخوله أو الخروج منه، إلا في حدود ضيقة جداً ولدواعٍ إنسانية. كذلك لا يُسمَح بدخول المساعدات الإنسانية إلى داخل المخيم، بل يُكتفى بالوصول إلى ساحة الريجة الواقعة في النصف الأول من المخيم على مقربة من حواجز النظام التي شهدت اعتقالات عديدة لأبناء المخيم القادمين لتسلّم المساعدات.

لقد تجاوزت أعداد الضحايا من أبناء مخيم اليرموك ١٢٠٠ ضحية، ١٨٦ منها نتيجة الجوع ونقص الرعاية الطبية وتفشي الأمراض الإنتانية والأوبئة.

وفي مطلع نيسان/ أبريل المنصرم، استولى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة

على معظم أرجاء مخيم اليرموك، بعد صراعٍ دامٍ بينه وبين كتائب أكناف بيت المقدس، نجم عنه نزوح المزيد من سكان المخيم إلى بلدات بيت سحم ويلدا وببيلا المجاورة للمخيم، هرباً من بطش «داعش» و«النصرة» وتشديد الحصار على المخيم، بحجة وجود التنظيمين السابقين فيه.

لقد مارست الماكينة الإعلامية للكتائب المسيطرة على المخيم تعتيماً إعلامياً، ومنعت الناشطين الإعلاميين من تسريب أية أخبار تصف المشهد داخل المخيم، بل عمدت إلى إصدار التقارير وبثّ الصور التي تشير إلى تحسن الوضع الإنساني هناك، وكذلك بثّ الأفلام التي يظهر فيها المحاصَرون بحالة من الارتياح والقبول بالوضع الجديد، وكَيل الاتهامات وتحميل مسؤولية التدهور السابق في الأوضاع الإنسانية لفصيل معين دون غيره .

إخراج المخيم من قائمة المناطق المحاصرة

فوجئ المراقبون لحالة اللاجئين الفلسطينيين في سورية عموماً، وفي مخيم اليرموك على وجه الخصوص، بالقرار الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، الذي يُخرج مخيم اليرموك من قائمة المناطق المحاصرة في سورية، وما يترتب عليه من شطب للمحاصرين فيه من إحصائياتها الخاصة بأعداد المدنيين المحاصرين في سورية، وما يشكله من انتكاسةٍ لكل المحاولات الرامية إلى إخراج المخيم من الحالة التي يقبع تحتها منذ أكثر من عامين وتثبيتٍ للأوضاع الحالية من حصار للمدنيين من أهله فيه، واستمرار لحالة النزوح والتشرد التي يعاني منها اللاجئون النازحون نتيجة تعاظم أعمال العنف وما رافقها من قصف وتدمير لمعظم أحياء المخيم، ويتعارض مع تصريحات سابقة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الذي وصف المخيم بأنه أصبح «حلقة من جهنم، وأن سكانه بحاجة إلى الحماية ولا يمكن التخلي عنهم»، وأن «داعش» ارتكبت جرائم ضد الإنسانية».

فالحصار لا يزال مفروضاً على مخيم اليرموك منذ منتصف تموز/ يوليو ٢٠١٣ حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، ما يجعل قرار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، برفعه من قائمة المناطق المحاصرة بناءً على قدرة أهالي اليرموك على الوصول إلى المناطق المجاورة (يلدا، ببيلا، بيت سحم) ـ حسب ما جاء في القرار ـ مبنياً على معلومات غير دقيقة وفهم مغلوط[١].

(١) حصار اليرموك لم ينته بعد ـ إبراهيم العلي ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على الشبكة العنكبوتية: http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/yarmouk%20siege%20is%20not%20over%20yet.pdf

استمرار مسلسل الاغتيالات[1]

تواصلت عمليات اغتيال الشخصيات وقادة المجموعات المسلحة في مخيم اليرموك، حيث سُجل اغتيال شخصين، هما «أبو معاذ الشرعان»، مسؤول الملف الإغاثي في هيئة فلسطين الخيرية، الذي اغتيل يوم ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥ برصاص ملثمين مجهولين عقب خروجه من صلاة التراويح من جامع عبد القادر الحسيني في المخيم، حيث نُقل على الفور إلى بلدة يلدا المجاورة للمخيم لتلقي العلاج فيها، إلا أنه فارق الحياة بسبب إصابته الخطرة، وعدم توافر المستلزمات الطبية الضرورية لعلاجه.

وفي يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ اغتال مجهولون أمين سر الهيئة الوطنية الفلسطينية، مسؤول الجبهة الديمقراطية في مخيم اليرموك «أبو أحمد هواري»، وذلك بعدما تلقى عدة طلقات رصاصية في شارع المغاربة بالمخيم المحاصر.

كذلك اغتيل يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ أمير جبهة النصرة الحالي في مخيم اليرموك، «أبو يوسف الدرعاوي» الحوراني، بواسطة عبوة ناسفة استهدفته قرب ملحمة المليون في المخيم المحاصر.

في ذات السياق، نقلت مصادر إعلامية في ٢٠١٥/١١/٢٣ عن مصدر مقرَّب من تنظيم الدولة داخل مخيم اليرموك المحاصر جنوب سورية، رفض الكشف عن هويته «أن أحد أمراء جبهة النصرة، المعروف بأبو علي الصعيدي، اعترف بعدما قبض التنظيم عليه بتنفيذه سلسلة اغتيالات بحق شخصيات بارزة في مخيم اليرموك، بالتعاون مع أبو خضر مسؤول النصرة الطامح إلى السيطرة على مخيم اليرموك، بحسب ما نُقل عنه».

سلوك «داعش» داخل اليرموك

اتسم سلوك تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» داخل مخيم اليرموك باللاإنساني، حيث مارس بحق المدنيين انتهاكات جسيمة رُصد أبرزها:

ففي يوم ٢ تموز/ يوليو، ٢٠١٥ بثت عدة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، محسوبة على تنظيم الدولة – داعش، تسجيلاً مصوراً أصدرته ما تُسمى «ولاية دمشق» بعنوان: «قطف العملاء»، يحوي تصويراً لإعدام تنظيم الدولة لعدد من الأشخاص بحجج مختلفة، ويظهر بالتسجيل اللاجئ «نعيم يونس بهنساوي» من مواليد عام ١٩٧٢ من مخيم السبينة،

(١) مخيم اليرموك الحقيقة الكاملة – إبراهيم العلي – مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على الشبكة العنكبوتية: http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/yarmouk_truth_ar.pdf

الذي أُعدم بسبب انتمائه إلى كتائب أكناف بيت المقدس، وذلك بحسب التسجيل. فيما يظهر في نهاية التسجيل عناصر من تنظيم «داعش» يذبحون ويقطعون رأسَي اثنين من المتهمين، فيما أُعدم آخرون بإطلاق الرصاص على رؤوسهم.

إلى ذلك أعدم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» يوم ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٥ الناشط الإغاثي «إياد أيوب» من أبناء مخيم اليرموك رمياً بالرصاص، وذلك بعد اعتقاله لنحو شهرين في أثناء محاولته الخروج من المخيم إلى منطقة يلدا، فيما لم يتسنّ لمجموعة العمل التأكد من صحة الخبر من مصادر أخرى.

وفي يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٥ طمست مجموعة من عناصر تنظيم الدولة ـ داعش صور الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» في مخيم اليرموك باللون الأسود، مشيرة إلى أنّ تلك الصور تدعو إلى الكفر.

ووفقاً للأهالي، فإن تنظيم الدولة يرى أنّ صور القيادات الفلسطينية صور تدعو إلى الكفر، كذلك يمنع التنظيم رفع أعلام فلسطين، معتبراً أنها تمثل رايات غير إسلامية.

كذلك اعتقل تنظيم الدولة «داعش» يوم ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥ الشابين الفلسطينيين «مصطفى عمر الباش» و«لؤي بسام الباش»، وفي اليوم التالي سلّمهما لمركز الشكاوى في مخيم اليرموك، الذي أطلق سراحهما بعد ذلك، وغادرا مخيم اليرموك باتجاه منطقة يلدا.

وفي ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ استولى تنظيم الدولة «داعش» على سيارة إسعاف تابعة للهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني في مخيم اليرموك المحاصر، ونقلها إلى مقره الرئيسي في منطقة الحجر الأسود المتاخمة للمخيم، وتدخلت جبهة النصرة من أجل إعادة سيارة الإسعاف إلى المخيم، إلا أن «داعش» رفضت تلك الوساطة، ورأت أن السيارة تابعة لحركة الجهاد الإسلامي، ومن حقها السطو عليها. يذكر أن سيارة الإسعاف التي سرقها تنظيم "داعش" هي السيارة الوحيدة في المخيم التي تستخدم في إسعاف الجرحى والمصابين خلال القصف على المخيم، وفي نقلهم إلى المركز الطبي في اليرموك وإلى المشفى الميداني في يلدا.

مبادرات ومناشدات رفع الحصار

انتهى الحديث عن أي مبادرة لفك الحصار عن مخيم اليرموك أو التفاوض مع تنظيم داعش الذي أعلن صراحة عدم خروجه من المخيم، بل عدّه بوابة لاحتلال دمشق والسيطرة عليها. لكن في يوم ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٥، صرّح خالد عبد المجيد، أمين سر تحالف الفصائل الفلسطينية

المقرب من النظام السوري، بوجود اتصالات «غير مباشرة» بين تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» والنظام السوري. جاء ذلك في خلال مقابلة صحفية أجراها عبد المجيد مع موقع «الغد» في عمان، وأضاف: «إن منظمة التحرير دخلت على خط الوساطة بين الطرفين، في الوقت الذي أجرت فيه، أيضاً، مفاوضات هذا الشهر مع التنظيمين لبحث انسحابهما من مخيم اليرموك»، وأوضح أن «داعش» و«النصرة» طلبا «انسحاب ١١٠٠ مقاتل مسلح من المنطقة الجنوبية، التي تضم اليرموك والحجر الأسود والتضامن، شرط إبقاء أسلحتهم معهم، مع تسوية أوضاع أعداد أخرى منهم سيبقون بناءً على إتمام مصالحة». وبيّن أن «النظام السوري وافق على انسحاب المجموعات المسلحة من دون سلاح، وبالتالي رفض رحيلهم بسلاحهم»، وأشار إلى أن: «المنظمة أرسلت، خلال شهر آب ٢٠١٥، مندوبين عنها للحوار والتفاوض مع «داعش»، إلا أنها لم تحقق أي نتيجة، حيث استمر التنظيم في شنّ الهجوم على المخيم". وزاد قائلاً إن «تحالف قوى الفصائل عقد عدة اجتماعات لتقويم ما جرى من اتصالات، وخلص إلى عدم نجاعة استمرارها»، ما يشكل «موطن الخلاف مع بعض الفصائل التي تنظر إلى خط المفاوضات سبيلاً وحيداً لمعالجة أزمة اليرموك، بينما يشكل فرصة كافية للمسلحين لالتقاط الأنفاس قبل شنّ هجوم جديد».

إلى ذلك، تواصلت المساعي لتحييد اليرموك وفك الحصار عنه. ففي يوم ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ دخل إلى مخيم اليرموك المحاصر عضوا لجنة التفاوض «عدنان إبراهيم» و«محمد عليان»، واجتمعا مع ممثلين عن جبهة النصرة، «أبو حسن جبهة» و«أبو علي الصعيدي»، وعن لجنة الحوار في المخيم، «أبو أحمد هواري»، مسؤول الهيئة الوطنية الأهلية الفلسطينية، وباسل أيوب، مسؤول مكتب مخيم اليرموك الإغاثي، وأبو المجد طه، ممثل حركة فتح داخل المخيم، وذلك بهدف تذليل النقاط العالقة من أجل إتمام اتفاق تحييد المخيم، ولكنه لم يثمر أي نتائج على أرض الواقع.

بدوره، بحث وفد من منظمة التحرير الفلسطينية يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة أحمد مجدلاني، مع كبار المسؤولين السوريين خلال زيارة لدمشق، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وتطورات الأوضاع في فلسطين والمنطقة. وقال مجدلاني: «إن قضية المخيمات الفلسطينية في سورية كانت في مقدمة مواضيع البحث مع المسؤولين السوريين»، وأضاف: «بحثنا مع الوزيرة السورية استمرار الجهود المتعلقة بتوفير ممكنات البقاء لأبناء شعبنا، وخاصة الدعم الإغاثي والإنساني والطبي، سواء لأبناء

شعبنا الباقين داخل مخيم اليرموك أو في المناطق المجاورة التي نزحوا إليها أو الذين اضطروا إلى النزوح خارج التجمعات الفلسطينية المختلفة».

ونظم أهالي اليرموك يوم ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٥، اعتصاماً أمام بناء مركز دعم الشباب في شارع المدارس، طالبوا فيه المؤسسات والمنظمات الدولية والفلسطينية ومنظمة التحرير والأونروا، بالتدخل لفك الحصار عن المخيم وإدخال الأدوية والمساعدات الغذائية إليه، ودعوا إلى تحييد المخيم عن الصراع الدائر في سورية، مع تأكيد بقائهم في مخيم اليرموك وتمسكهم بحق العودة إلى بيوتهم في فلسطين.

وفي أول أيام عيد الأضحى المبارك، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، خرج المئات من أهالي مخيمي اليرموك في مسيرات جابت شوارع المخيم، حيث طالب الأهالي الذين رفعوا رايات فلسطين، برفع الحصار المشدد عن مخيم اليرموك، مرددين الهتافات الوطنية.

أما في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، فرفض أبناء مخيم اليرموك المحاصر قرار أمير جبهة النصرة أبو خضر، القاضي بمنع أطفال المخيم من الذهاب إلى بلدة يلدا للمشاركة في مهرجان العيد، الذي تنظمه الجمعيات الفلسطينية في البلدة بمبادرة منهم لإدخال السرور إلى قلوب الأطفال المهجرين من المخيم، ولم تتمكن جبهة النصرة من منع الأهالي من الذهاب مع أطفالهم بعدما أصروا على ذلك. يذكر أن جبهة النصرة تحاول فرض أجنداتها على أبناء المخيم المحاصر بعدما سيطرت عليه مع «داعش» .

وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، شارك العشرات من أبناء مخيم اليرموك في اعتصام احتجاجي طالبوا فيه الجيش السوري ومجموعات القيادة العامة برفع الحصار المشدد المفروض على المخيم، والذي أدى إلى حدوث كارثة إنسانية فيه بسبب نفاد جميع المواد الغذائية والأدوية والمحروقات منه، فيما عبّر المعتصمون عن استيائهم مما سمّوه تجاهل منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية لمصير من بقي من سكانه في داخله.

طريق مخيم اليرموك ـ يلدا بين الفتح والإغلاق

سادت في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ حالة من التوتر بين «تنظيم الدولة» ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في منطقة يلدا المتاخمة للمخيم، بسبب التفجيرات والاغتيالات التي ينفذها تنظيم داعش ضد عناصر المجموعات المسلحة المحسوبة على المعارضة السورية، ما نجم عنها إقدام جيش الإسلام على إعدام خمسة عناصر، من بينهم فلسطينيان، بتهمة انتمائهم إلى داعش. كذلك أغلق عناصر الحاجز التابع للمعارضة السورية الطريق

الوحيد بين المخيم ويلدا عدة مرات بسبب ذاك التوتر. فقد منعت المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية في بلدة يلدا، يوم ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ دخول المواد الغذائية إلى مخيم اليرموك، حيث جاء هذا القرار بعد مقتل ثلاثة من مقاتلي لواء شام الرسول على يد عنصر من داعش وفراره إلى اليرموك، فيما شُكِّل تحالف بين الكتائب العسكرية في جنوب دمشق لقتال داعش في مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن والقدم.

أما في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٥، فأغلق حاجز يلدا التابع لمجموعات المعارضة السورية المسلحة الطريق الواصل بين مخيم اليرموك ومنطقة يلدا، أمام حركة الأهالي بين المنطقتين، وذلك بعد خلافات بين داعش والنصرة في مخيم اليرموك ومجموعات المعارضة المسلحة في يلدا. هذا وقد صدر بيان عن مجلس شورى البلدات (يلدا – ببيلا – بيت سحم) أكد إغلاق جميع الطرق بين جميع هذه البلدات من جهة، وبين مخيم اليرموك والحجر الأسود من جهة أخرى، إلا طريقاً واحداً، هو طريق إنساني فقط، حيث أشار البيان إلى أن هذا الطريق سيخضع لتدقيق أمني كبير وتفتيش للرجال والنساء، ويمنع دخول عناصر الفصائل العسكرية، مهما كان انتماؤها، إلا بعد الخضوع للتفتيش. وأوضح مجلس الشورى أن هذه الإجراءات جاءت نتيجة ما تعرض له أهل البلدات الثلاث في الآونة الأخيرة من اغتيال واستهداف بالمفخخات والألغام من قبل الغلاة والخوارج بحسب وصف البيان، وكان آخرها اغتيال الأئمة في يلدا. كذلك شدد البيان على أن أي عنصر تابع لداعش أو جبهة النصرة يُكتشف في تلك البلدات سيقتل فوراً.

وفي محاولة لتطويق الأزمة، زار وفد من وجهاء مخيم اليرموك ورئيس المجلس المدني فوزي حميد، منطقة يلدا لحل إشكالية إغلاق الطريق الذي يُعتبر المنفذ الوحيد لدخول المواد والمساعدات الغذائية لأبناء المخيم المحاصرين، إلا أن مجموعات المعارضة المسلحة تتهم داعش والنصرة في مخيم اليرموك والحجر الأسود باغتيال العديد من عناصرها وعدد من الناشطين في يلدا.

وشهد مخيم اليرموك يوم ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ عمليات قنص متبادلة بين مجموعات تابعة للمعارضة في بلدة يلدا من جهة، ومجموعات النصرة وداعش من جهة ثانية، أصيب على إثرها اللاجئ الفلسطيني «ماهر الشهابي» في مخيم اليرموك برصاص قناص، فيما سُجلت إصابتان داخل بلدة يلدا، تلا ذلك إغلاق المعبر الذي يربط بين اليرموك ويلدا المجاورة.

وأصدر عدد من مجموعات المعارضة السورية المسلحة، الموجودة في بلدة يلدا المجاورة لمخيم اليرموك، يوم ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بياناً أعلنت فيه إغلاق طريق (يلدا – مخيم اليرموك)، وذلك لمعاقبة تنظيم الدولة – داعش على اقتحامه لحيّ القدم – بحسب البيان – فيما أعادت قوات المعارضة لاحقاً فتح حاجز يلدا أمام دخول أهالي اليرموك وخروجهم، بعد زيارة قام بها وفد من مكتب المؤسسات والهيئات العاملة في المخيم إلى منطقة يلدا، التقى خلالها بوجهاء البلدة، حيث اتُّفق على ضرورة فصل الحالة المدنية عن أي صراع عسكري دائر في المنطقة.

بالمقابل، طالب ناشطون في يلدا ومخيم اليرموك مجموعات المعارضة بتحييد أهالي المخيم عن أي خلاف أو قتال في ما بينها، مؤكدين أن المتضرر الأول من الحصار هو المدنيون، وليس داعش أو جبهة النصرة، مؤكدين في الوقت ذاته أن داعش والنصرة يمتلكان العديد من مخازن الطعام، لهم ولعناصرهما فقط، وأن أهالي المخيم لا يستفيدون من تلك المخازن، حيث يعتمدون اعتماداً كاملاً على المساعدات التي توزع عليهم في بلدة يلدا المجاورة.

كذلك نفذت الفعاليات المدنية ومن بقي من أبناء مخيم اليرموك اعتصاماً أمام مركز دعم الشباب في شارع المدارس تحت عنوان (يلدا – ببيلا – بيت سحم... هل جزاء الإحسان إلا الإحسان)، وذلك رداً على الاعتداءات المتكررة بحق أهالي اليرموك، ورفضاً لاستمرار إغلاق الطريق الوحيد الواصل بين المخيم والمناطق المجاورة له من قبل قوات المعارضة السورية المسلحة في منطقة يلدا، حيث إن الطريق الواصل بين المخيم ويلدا كانت المجموعات المسلحة قد أغلقته عدة مرات.

كذلك أغلق القائمون على حاجز يلدا التابع لمجموعات المعارضة السورية المسلحة الطريق الواصل بين مخيم اليرموك ومنطقة يلدا، أمام حركة الأهالي بين المنطقتين، يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، وذلك بعد مقتل أربعة من مقاتلي جيش الإسلام بتفجير عبوة ناسفة زرعها تنظيم داعش في منطقة يلدا، فيما نقل مراسل مجموعة العمل نبأ إعدام جيش الإسلام في جنوب دمشق اللاجئين الفلسطينيين «أحمد أبو عمار» و«أحمد حسام هنية» (٢١ عاماً)، وهما من أبناء مخيم اليرموك، وثلاثة أشخاص آخرين، بتهمة انتمائهم إلى تنظيم الدولة «داعش»، فيما أصدر دار القضاء بجنوب دمشق بياناً تبرأ فيه من القائمين على هذه الجريمة، وطالب جيش الإسلام بتسليم كل من قام بهذا الفعل المشين إلى سجن دار القضاء لمحاسبتهم، حسب بيان دار القضاء. ويأتي ذلك انتقاماً من تنظيم الدولة على خلفية التفجير

الذي استهدف سيارة تابعة لـ«جيش الإسلام» قرب جامع الصابرين في يلدا، والذي أدى إلى مقتل أربعة من مسلحي جيش الإسلام.

وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ حذرت مجموعات المعارضة المسلحة في منطقة يلدا أبناء مخيم اليرموك المحاصر من التجوال في وقت محدد، وذلك لتجهيزها عملاً عسكرياً ضد تنظيم الدولة في المخيم ومنطقة الحجر الأسود. جاء ذلك خلال ورقة وُزعت على أهالي مخيم اليرموك المحاصرين من قبل غرفة عمليات جنوب دمشق، وطالبتهم بالتزام بيوتهم من بعد صلاة العشاء وحتى صلاة الفجر، تمهيداً لضربات تقوم بها المجموعات المسلحة في يلدا ضد تنظيم الدولة داعش، حسب وصف غرفة العمليات. وأضافت أنها تُخلي مسؤوليتها عن كل مدني يتعرض للإصابة في هذه الفترة.

وفي السياق عينه، وزعت غرفة عمليات المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية في منطقة يلدا يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ منشوراً على أهالي مخيم اليرموك، حددت فيه أوقات دخول الأهالي وخروجهم من المخيم إلى يلدا، وأشار المنشور إلى أن معبر مخيم اليرموك ـ يلدا سيفتح من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساءً، فيما أشارت المجموعات المسلحة إلى أن أي تحرك خارج هذه الأوقات يُعَدّ هدفاً لها، وأنها ليست مسؤولة عن سلامة أي فرد خارج هذه الأوقات.

كذلك أغلق القائمون على حاجز يلدا التابع لمجموعات المعارضة السورية المسلحة الطريق الواصل بين مخيم اليرموك ومنطقة يلدا، أمام حركة الأهالي بين المنطقتين، يوم ١٢/ ١١/ ٢٠١٥، وذلك بعد التوتر الأمني الذي شهده مخيم اليرموك .

من جهة أخرى، أصيب اللاجئ الفلسطيني وسيم شرعان، من أبناء مخيم اليرموك، يوم ١٦/ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ برصاص قناص في منطقة يلدا، حيث أصيب بطلق ناري بالرأس أطلقها قناص من جبهة النصرة في المنطقة الفاصلة بين بلدة يلدا المجاورة للمخيم.

وفي يوم ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ أُغلق طريق يلدا ذهاباً وإياباً إلى مخيم اليرموك، بعد تفجير عبوة ناسفة في شارع العروبة الواصل بين مخيم اليرموك وبلدة يلدا، وذلك بالقرب من حاجز تابع لمجموعات المعارضة في يلدا، إضافة إلى قضاء أحد عناصرها على يد تنظيم الدولة في حي الزين. وصرح أحد مسؤولي الحاجز بأن تنظيم الدولة مسؤول عن التفجير وأنه يعمل جاهداً لإغلاق كافة الطرق على الأهالي داخل مخيم اليرموك.

ويوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ عقد وفد مُكلف من قبل مكتب الهيئات والمؤسسات

المدنية العاملة داخل مُخيم اليرموك خلال زيارته لبلدة يلدا المجاورة للمخيم، عدة لقاءات مع مَجلس شورى بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، بَحث في خلالها العديد من النقاط التي تتعلق بمعبر (يلدا – مخيم اليرموك)، حيث اتفق الطرفان على ضرورة العمل لإبقاء هذا الممر مدنياً إنسانياً وتحييده عن الصراع العسكري الدائر.

وفي ضوء تلك المُشاورات، اتُّفق على عدد من النقاط، من بينها السماح بدخول الخبز وتوزيعه على مُستحقيه من العائلات داخل المخيم، بالإضافة إلى دخول الكادر التعليمي المُقيم في مُخيم اليرموك لإعطاء الدروس في مدارس يلدا وتأمين عودته إليه بعد ذلك.

انعكاسات انقطاع المياه

تستمر معاناة أهالي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق بالتفاقم نتيجة استمرار انقطاع المياه والكهرباء عن المخيم، ما دفع الأهالي إلى المخاطرة بحياتهم والذهاب إلى المناطق المجاورة للمخيم سيراً على الأقدام لتوفير مياه الشرب لعائلاتهم وأطفالهم. وفي حادثة تدلّ على ذلك، قضى يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اللاجئ الفلسطيني «عبد الله أحمد عبد الله» (٥٢ عاماً)، وأُصيب أربعة أشخاص، بينهم أب وابنه، جراء سقوط قذيفة خلال تعبئتهم الماء من نقطة لتوزيع مياه الشرب في حيّ التضامن الملاصق لمخيم اليرموك.

وكانت قوات الجيش والأمن السوري قد أوقفت تغذية المخيم عبر شبكة المياه القادمة من المناطق المجاورة منذ يوم ٩ أيلول ٢٠١٤، الأمر الذي دفع المؤسسات الإغاثية التي كانت تعمل داخل المخيم إلى استصلاح وتشغيل بعض الآبار الإرتوازية، فعمدت إلى إصلاح المضخات لاستخدامها في استخراج المياه، وأُنشئ عدد من نقاط تخزين المياه في أرجاء المخيم، وخاصة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه المتاحة.

وفي السياق، نظمت دائرة الشباب والمتطوعين وجمعية الكشاف والمرشدات الفلسطينية في مخيم اليرموك يوم ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٥ حملة تعقيم المياه لمدة ٣ أيام، ويأتي ذلك عقب توثيق حالات مرضية بسبب تلوث مياه الشرب في المخيم. ويُشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الغوث (UN) تمكنتا من إدخال مواد التعقيم إلى مخيم اليرموك بعد موافقة الأمن السوري، إلا أنه لا يزال يستمر بمنع إدخال العقاقير والمستلزمات الطبية.

أما من الناحية الطبية، فقد توصلت التحاليل المخبرية التي أجراها المجمع الطبي الخيري في مخيم اليرموك لعيّنات من مياه الآبار التي يستخدمها الأهالي في المخيم، إلى نتيجة أن الماء المستخدم في المخيم غير صالح للشرب، وهو يصلح فقط للاستخدام الخارجي.

وقد وضّحت نتائج التحليل وجود مادة الكالسيوم بمقدار ٩,٢ مغ/دل (ميلي غرام على الديسي ليتر)، والصوديم ١٤٢ مغ/ دل، والبوتاسيوم ٥,٢ مغ/ دل، ما يدلّ على ارتفاع تركيز شوارد الكالسيوم، ووجود بنى بلورية (بلورات موشورية الشكل)، وظهور وحيدات خلية (كيسات زحارية Entamoeba Cysts) ومظهر عكر.

وقد أكد ناشطون انتشار العديد من الأمراض بين أبناء المخيم، خاصة الأمراض المتعلقة بالكلى، لاعتمادهم على الآبار الارتوازية بنحو شبه كامل ـ بالرغم من معرفة الأهالي بأنها ملوثة بالأتربة والرواسب ـ لاضطرارهم إلى شربها.

الواقع التعليمي

يعاني الوضع التعليمي في مخيم اليرموك أزمة حقيقية، في ظل ممارسات تنظيم داعش وفرض أجنداته الخاصة على الأهالي المحاصرين، واستمرار حصار الجيش النظامي والقيادة العامة المفروض على المخيم، وقطع الماء والكهرباء، ومنع عودة الأهالي إليه. إلا أن أبناءه أصروا على متابعة العملية التعليمية فيه، من خلال إنشاء مراكز ومدارس تعليمية بديلة، حيث شهد اليرموك خروج ودخول العديد من الطلاب المحاصرين فيه لتقديم امتحانات الشهادة الإعدادية والثانوية. ففي ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ شهد مخيم اليرموك خروج مجموعة من طلاب الشهادة الثانوية من المخيم لتأدية الامتحانات الرسمية للدورة التكميلية للشهادة الثانوية، حيث تولت الهيئة الوطنية داخل المخيم إتمام الترتيبات لذلك.

أما في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ فخرجت مجموعة من الطلاب المحاصرين داخله لتأدية امتحان سبر المعلومات والعودة إليه، حيث تولت الهيئة الوطنية داخل المخيم إتمام الترتيبات لذلك.

وشهد اليرموك يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ خروج مجموعة من الطلاب المحاصرين داخله والناجحين في الشهادة الثانوية للتسجيل في مفاضلة القبول الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٥ – ٢٠١٦. وفي سياق متصل، زارت هيئة الإغاثة العالمية بالتعاون مع الهيئة الخيرية يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ مدرستي سعيد العاص في منطقة الأليانس بحيّ الأمين الدمشقي، وعبد القادر الحسيني في حيّ العفيف بدمشق، وقدمت للطلاب الأغطية الشتوية والحقائب المدرسية. وأكدت الهيئتان حصول ١٥٠ طالباً وطالبة من أبناء مخيم اليرموك في المدرستين على الحقائب والأغطية الشتوية.

من جانب آخر، وزعت إدارة مدرسة الجرمق البديلة في مخيم اليرموك يوم ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ اللوازم المدرسية مع كمية من الأدوية عبر الأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني واللجنة الوطنية لإغاثة الفلسطينيين في سورية، على طلاب المدرسة ذكوراً وإناثاً.

في غضون ذلك، منع تنظيم الدولة «داعش» و«جبهة النصرة» في مخيم اليرموك المحاصر، يوم الاثنين ٢٠١٥/١١/٩، الطلاب الناجحين في الشهادة الثانوية من الخروج عبر قطاع البلدية للالتحاق بجامعاتهم، وافتعل عناصر التنظيم اشتباكات مع قوات النظام ومجموعاته الموالية في تلك المنطقة، ما منع من إتمام عملية الخروج.

وناشد أهالي المخيم الأطراف المعنية مساعدتهم على التحاق أبنائهم بالجامعات، حرصاً على استكمال دراستهم وتحقيق طموحاتهم. كذلك طالبت عدة مؤسسات فلسطينية عاملة في المناطق المجاورة للمخيم الجهات المسلحة والمسيطرة حالياً على مخيم اليرموك، بالسماح للطلاب المقيمين في المخيم بالخروج من المنطقة لمتابعة دراستهم الجامعية، والتوقف عن سياسة الترهيب بقوة السلاح، وحمّلت هذه الجماعات المسؤولية الكاملة عن توقف الخدمات التعليمية وكذلك الإغاثية داخل مخيم اليرموك.

أما في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، فأقامت هيئة فلسطين الخيرية نشاطاً ترفيهياً للأطفال المحاصرين داخل مخيم اليرموك، النشاط الذي أقيم في روضة الأمل، وهي الروضة الوحيدة العاملة داخل المخيم، تخلله عرض مسرحي للعرائس وغناء مع الأطفال وتكريم لأطفال الروضة البالغ عددهم ٢٥٠ طفلاً.

إلى ذلك، رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية عدداً من المعوقات التي واجهت العملية التعليمية داخل مخيم اليرموك، وأثرت بها سلباً وأضعفت العمل التعليمي وأوقفته في بعض الأوقات. من أهم هذه الصعوبات، استمرار الحصار المفروض على اليرموك، وانقطاع الكهرباء والماء لفترات زمنية طويلة، ما حدا الأهالي إلى البحث عن المأكل والمشرب، وضرورة توفير مصدر رزق للأطفال، فيما خرج جزء من الأطفال يبحثون عن أعمال تسدّ رمقهم، ولو بشيء من الحشائش. ولم يقتصر الحراك على الطلاب، فقد علّق معلمو مدرسة «الجرمق» دوامهم نتيجة بحثهم عن طعام لهم ولأطفالهم. أما السبب الآخر في توقف التعليم في المخيم، فهو تعرضه للقصف بالصواريخ والبراميل المتفجرة وسقوط قذائف الهاون وأعمال القنص، ما جعل الأهالي يتخوفون من إرسال أبنائهم إلى المدارس. إلى ذلك، كان لموقف الأونروا وعدم اعترافها وراعيتها لحركة التعليم ونتائج الطلبة داخل المخيم الأثر الكبير في توقف التعليم في اليرموك.

الواقع الصحي

عانى من بقي من أهالي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، الذين يُقدَّر عددهم بما بين (٣) إلى (٥) آلاف مدني من نقص حاد في الخدمات الطبية، وذلك بسبب استمرار الحصار المشدد الذي يفرضه الجيش النظامي ومجموعات الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة من جهة، وتعرض مشافي المخيم الرئيسية للقصف، ما أدى إلى وقوع أضرار كبيرة فيها أدت إلى توقفها عن العمل.

وفاقمت سيطرة تنظيم داعش على المخيم منذ مطلع أبريل الماضي تلك الأوضاع، حيث أجبر التنظيم معظم الجهات الإغاثية داخل المخيم على الخروج منه نحو بلدة يلدا، وذلك بعد اغتيال التنظيم العديد من الناشطين.

إلى ذلك تفشت العديد من الأمراض التي قد تصل إلى حد الموت، مثل مرضي (اليرقان) و(التيفوئيد) بين أبناء مخيم اليرموك. ففي ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥ قالت مصادر طبية: «إن أعداد حالات الإصابة بمرضَي «اليرقان» و«التيفوئيد» بين الأطفال والنساء وكبار السن قد ارتفعت أخيراً في اليرموك، بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية والنظافة العامة، وناشد عدد من الكوادر الطبية وأبناء مخيم اليرموك يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ المنظمات الإنسانية الدولية ومنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، العمل على إدخال العقاقير الطبية الخاصة بمرض الحمى التيفية (التيفوئيد) واليرقان إلى المخيم جنوب العاصمة دمشق».

يأتي ذلك بعد أن سجلت الكوادر الطبية ارتفاعاً في معدلات الإصابة بهذا المرض في مناطق جنوب دمشق المحاصرة عموماً ومخيم اليرموك خصوصاً، ووصولها الى معدلات وبائية تهدد حياة الأهالي في المنطقة.

وفي سياق متصل، ناشد «مركز الإنقاذ الطبي الجراحي في مخيم اليرموك» يوم ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٥ الهيئات الطبية والمؤسسات واتحادات الأطباء تحمّل مسؤولياتها تجاه المدنيين المحاصرين في مخيم اليرموك. فقد بدأت حالات الوفيات بسبب نقص الأدوية ونقص الرعاية الصحية، وعدم توافر الإمكانات المناسبة.

وأعلن مدير المركز الدكتور «رياض إدريس»، على صفحة التواصل الاجتماعي الخاصة بالمركز: «أن المركز عجز عن إجراء بعض العمليات الإسعافية بسبب نقص أدوية التخدير، وأكد أن المنطقة تواجه أوبئة صحية مثل الحمى التيفية والتهاب الكبد الوبائي وغيرهما،

إضافة إلى عجزنا عن توفير الأدوية اللازمة للأمراض المزمنة مثل السكري والضغط». ووجه الدكتور رياض نداءً عاجلاً وإنذاراً لتدارك الوضع الحالي وإنقاذ آلاف المدنيين المحاصرين في مخيم اليرموك.

ووثق «المركز الطبي في مخيم اليرموك» إحصائيات لأكثر الأمراض الوبائية شيوعاً، التي شخصت خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من ٨/ ٢٠١٥/٤ إلى ٢٠١٥/٨/٨، وهي موثقة بالأسماء :

التهاب الكبد الإنتاني (A) اليرقان ٦٩ حالة، والحمى التيفية – التفوئيد ٩٤ حالات، والالتهابات التنفسية العلوية ١٦٠ حالة، والالتهابات الهضمية ٩٤ حالة، والحمى المالطية ٥ حالات.

في غضون ذلك، وضمن فعاليات «أنقذوا مخيم اليرموك المحاصر»، عُقد يوم ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥ في مركز دعم الشباب بمخيم اليرموك مؤتمر صحافي للأطباء العاملين داخل المخيم المحاصر. تحدث الأطباء في المؤتمر عن الحالة الطبية والصحية المزرية في المخيم، والصعوبات التي تعترض عملهم لمعالجة أبناء المخيم. وأتى هذا المؤتمر ضمن الحملة التي أطلقتها الهيئات والمؤسسات الأهلية والوطنية العاملة داخل مخيم اليرموك بعنوان «ثَقُلَ الداء ولا دواء».

وكانت الهيئات الطبية في مخيم اليرموك قد أطلقت مناشدة لجميع المعنيين، لتحمّل مسؤولياتهم تجاه المدنيين المحاصرين في مخيم اليرموك، وذلك بعد تسجيل حالات وفاة جديدة بسبب نقص الأدوية والرعاية الصحية، وعدم توافر الإمكانات المناسبة.

من جانب آخر، نظم الكادر الطبي التابع للهلال الأحمر الفلسطيني في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥ اعتصاماً أمام مشفى فلسطين في مخيم اليرموك، لمطالبة وكالة «الأونروا» والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري والمنظمات الطبية والإنسانية بإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية إلى المخيم، وذلك بسبب تدهور الوضع الصحي في المخيم، وما يعانيه من نقص شديد في الأدوية، وانتشار العديد من الأمراض المزمنة ومرض التيفوئيد واليرقان في أوساط سكان اليرموك.

وفي ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ جدد الهلال الأحمر الفلسطيني داخل المخيم مطالبته «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والصليب الأحمر الدولي والمنظمات الطبية والإنسانية في العالم، بممارسة الضغط على الحكومة السورية من أجل إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية إلى مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق،

بسبب تدهور الوضع الصحي في المخيم وما يعانيه من نقص شديد في الأدوية، وانتشار العديد من الأمراض المزمنة ومرض التيفوئيد واليرقان في أوساط سكان اليرموك».

ونظم الكادر الطبي التابع للهلال الأحمر الفلسطيني يوم ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اعتصاماً أمام مشفى الباسل في مخيم اليرموك، لمطالبة وكالة (الأونروا) والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري والمنظمات الطبية والإنسانية بإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية إلى المخيم، وذلك بسبب تدهور الوضع الصحي في المخيم، وما يعانيه من نقص شديد في الأدوية وانتشار العديد من الأمراض المزمنة ومرض التيفوئيد واليرقان، وارتفاع أعدادها في أوساط سكان اليرموك.

وأدخلت لجنة التفاوض الخاصة بتحييد مخيم اليرموك يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ كمية من الأدوية الخاصة بأمراض التيفوئيد واليرقان والإنتانات التنفسية العلوية إلى داخل المخيم المحاصر، وذلك عبر مدخل المخيم الرئيسي، وسلّمتها للكادر الطبي التابع للهلال الأحمر الفلسطيني العامل في مشفى فلسطين.

وفي ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ أكدت الهيئة الطبية في جنوب دمشق أنها وثقت ثلاث حالات خلال هذا العام لأجنّة مشوهة في المنطقة الجنوبية، كان آخرها أحد الأجنة من مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بدمشق. وأضافت الهيئة أنها وثقت خلال الشهر الماضي (١٠) حالات إسقاط أجنّة في المنطقة الجنوبية، فيما تُعزى الأسباب إلى عدد من العوامل، على رأسها سوء التغذية والخوف من القصف والبراميل المتفجرة.

وأعلنت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بدورها، يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ أنها أنشأت نقطة صحية متنقلة في بلدة يلدا المجاورة لمخيم اليرموك، بهدف تقديم الرعاية الصحية لنازحي المخيم وأهالي البلدة، مشيرة إلى أنها قدمت في يومها الأول العلاج لـ٣٣٠ مريضاً، وصادفت تسع حالات يشتبه في إصابتها بالتيفوئيد وحالة واحدة من الجرب.

هذا وقد سُجل يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ في مخيم اليرموك إصابة العديد من الأشخاص بحالات إغماء واختناق وضيق في التنفس، نتيجة العاصفة الرملية التي ضربت سورية ومناطق متفرقة منها، وقال أحد الكوادر الطبية «إن مشفى فلسطين أسعف نحو خمسين مصاباً بحالات اختناق وإغماء وضيق في التنفس جراء استنشاق الهواء المحمَّل بحبيبات الرمل الناجم عن العاصفة الرملية التي ضربت مناطق واسعة من سورية، ومن ضمنها المخيم».

إلى ذلك، استولى عناصر تنظيم الدولة «داعش» يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ على سيارة

إسعاف تابعة للهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني في مخيم اليرموك المحاصر، ونقلوها إلى المقرّ الرئيسي للتنظيم في منطقة الحجر الأسود المتاخمة للمخيم. وأفادت المصادر الإعلامية بأن جبهة النصرة تدخلت لإعادة سيارة الإسعاف إلى المخيم، إلا أن "داعش"رفضت تلك الوساطة، واعتبرت أن السيارة تابعة لحركة الجهاد الإسلامي، ومن حقها السطو عليها.

يذكر أن سيارة الإسعاف التي سرقها عناصر تنظيم «داعش» هي السيارة الوحيدة في المخيم التي تُستخدَم في إسعاف الجرحى والمصابين خلال القصف على المخيم ونقلهم إلى المركز الطبي في اليرموك وإلى المشفى الميداني في يلدا.

وناشد عدد من الكوادر الطبية وأبناء مخيم اليرموك يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ كافة الجهات المعنية والأونروا والهلال الأحمر إدخال العقاقير الطبية الخاصة بمرض الحمى التيفية (التيفوئيد) واليرقان إلى المخيم، بسبب نفاد الدواء الذي أُدخل يوم ٤ أيلول/ سبتمبر من طريق لجنة التفاوض، واستمرار انتشار الأمراض بين الأهالي، محذرين من مغبة التباطؤ في إدخال الدواء والعقاقير اللازمة، خوفاً من استفحالها بين أبناء المخيم المحاصر.

في غضون ذلك، أدخل القسم الطبي التابع لوكالة الأونروا، واللجنة الوطنية لإغاثة الفلسطينيين في سورية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يوم ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ كمية قليلة من الأدوية الخاصة بأمراض التيفوئيد واليرقان والإنتانات التنفسية العلوية إلى داخل مخيم اليرموك المحاصر، وذلك عبر مدخل المخيم الرئيسي، وسلّمتها للكادر الطبي التابع للهلال الأحمر الفلسطيني العامل في مشفى فلسطين.

أما في ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٥، فقام الهلال الأحمر الفلسطيني داخل مخيم اليرموك بحملة صحية ووقائية داخل مدارس المخيم ورياض الأطفال، لتحري بعض الحالات المرضية وتوزيع المتممات الغذائية على الأطفال الذين يعانون سوء التغذية. إلا أن نتائجها كانت سلبية، لا كما كان متوقعاً بحسب أبناء المخيم، وذلك نتيجة التفاوت الكبير بين عدد إصابات الأطفال وكمية الدواء التي أُدخلت من خارج المخيم.

وأعلنت هيئة طبية في مخيم اليرموك يوم ٢٠١٥/١٠/٢٢ نفاد المواد الطبية والأدوية من المخيم المحاصر بشكل كامل، منذرةً بتوقف خدمات الإسعاف الأولي خلال أقل من أسبوع. حيث أكد «مركز الإنقاذ الطبي» في مخيم اليرموك عبر بيان وصفه بـ«المهم»، نفاد جميع المستهلكات الطبية والأدوية الإسعافية والتخديرية، مشيراً إلى نفاد المحروقات اللازمة لتشغيل المولدات، محذراً من توقف العمل الإسعافي خلال أقل من أسبوع.

كذلك ناشد من بقي من الكوادر الطبية في مخيم اليرموك يوم ٢٠١٥/١٠/٢٦ إدخال الوقود ومشتقاته إلى المحاصرين في المخيم، وذلك بعد ارتفاع إصابات الحروق بين أبناء المخيم ووفاة عدد منهم حرقاً بسبب صناعة البنزين، حيث أُجبر الكثير من أبناء المخيم على توفير البنزين واستخراجه من خلال تقطير البلاستيك بعد إحراقه بمزيج من السجاد والفرش والإسفنج وغيرها، على الرغم من الأخطار الكبيرة التي تحيط بعملية الاستخراج.

ومن الأخطار المباشرة التي تؤدي إليها هذه العملية، انفجار الغاز الناجم عن التقطير، وما نجم عنه من حروق كان بعضها من الدرجة الثالثة، وأدى إلى الوفاة، حسب أحد الكوادر الطبية.

وأضاف أحد الأطباء قائلاً: «إن المواد الأخرى الناتجة، كأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت والهيدروكربونات العطرة وبعض الحبيبات الصغيرة، تؤدي إلى تأثيرات عاجلة في الجهاز التنفسي، من نقص الأكسجة والربو والتهاب القصبات، وغيرها من الأمراض التحسسية، فضلاً عن التأثيرات الآجلة، وعلى رأسها سرطان الرئة». وكانت هيئات طبية في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بدمشق قد أعلنت نفاد المواد الطبية والأدوية من المخيم المحاصر، منذرةً بتوقف خدمات الإسعاف الأولي خلال أقل من أسبوع، إضافة إلى حاجتها للوقود لتشغيل المولدات، الشريان الوحيد للمراكز الطبية، ولعملها في معالجة الأهالي. فيما حذرت الكوادر الطبية في مخيم اليرموك يوم ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ من انتشار «داء الكَلَب»، وذلك بعد وفاة الطفل «نضال مراد» قبل يومين، بعد تعرضه لعضة كلب مسعور، ودعت إلى وجوب أخذ الحيطة من الكلاب من خلال تلقيحها وتجنب الحيوانات الناقلة للمرض أو التخلص منها. وتجدر الإشارة إلى وجود عدد من «الكلاب» المصابة والحاملة للفيروسات في المخيم المحاصر، التي تقتات على الجثث في عدة أحياء من الحجر الأسود والمخيم.

هذا وقد أخرج فريق الإسعاف في اللجنة الوطنية لإغاثة الفلسطينيين في سورية داخل مخيم اليرموك، بالتعاون مع فريق الهلال الأحمر الفلسطيني يوم ٢٠١٥/١١/١٩ سيدتين، هما نبيلة خليل خطاب (مواليد ١٩٦٦)، مصابة بنزف دماغي سبّب لها شللاً في الشق الأيسر، والمسنّة وصفية عوض مفلح (مواليد ١٩٤٢)، وذلك لتلقي العلاج في مشفى يافا بدمشق.

أُصيبت طفلة في الرابعة من عمرها يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ بالجفاف نتيجة الإصابة بالإسهال ونقص الأدوية في مخيم اليرموك، حيث أُسعفت في مركز الإنقاذ الطبي الجراحي في المخيم، وقُدِّم لها ما توافر من علاجات.

وفي ٢٦/١١/٢٠١٥، بدأت حملة لقاحات ضد شلل الأطفال في مشفى فلسطين بالمخيم المحاصر، ومن المقرر أنها ستستمر لتشمل نحو ألف طفل دون الخامسة من عمره، وذلك بعد أن سمحت قوات الأمن والجيش السوري لوكالة الأونروا بإدخال كمية من لقاحات ضد شلل الأطفال، التي قدمت بدورها اللقاحات إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في المخيم.

وسمحت حواجز الجيش النظامي ومجموعات الجبهة الشعبية – القيادة العامة، يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، للمسن الفلسطيني «مطلق موعد» بالخروج من مخيم اليرموك المحاصر، وذلك لتلقي العلاج في أحد مستشفيات دمشق.

ونظم عدد من الهيئات والمؤسسات المدنية الباقية في مخيم اليرموك يوم ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ اعتصاماً أمام مكتب الأونروا في شارع المدارس، للمطالبة بفك الحصار عن المخيم. وجدد المعتصمون مناشدتهم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والصليب الأحمر الدولي والمنظمات الطبية والإنسانية في العالم، لممارسة الضغط على الحكومة السورية من أجل إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية إلى مخيم اليرموك، بسبب تدهور الوضع الصحي في المخيم، وما يعانيه الأهالي من نقص شديد في الأدوية، وانتشار العديد من الأمراض المزمنة، ومرض التيفوئيد واليرقان في أوساط سكان اليرموك.

الواقع الإغاثي

استمر حصار المخيم ومنع إدخال المحروقات والمواد الغذائية الأساسية كالرز والسكر والطحين والخضار وحليب الأطفال إليه، وأصبح مطلوباً من السكان المدنيين الذهاب لتسلّم المساعدات من المناطق المجاورة (يلدا ـ ببيلا ـ بيت سحم) التي تشهد مصالحات مع النظام، ما ساعد على نشوء شريحة منتفعة من تجار الحروب من طرفي النزاع عملت على استغلال حاجة الناس والتحكم بالأسعار، في ظل انعدام القدرة الشرائية للسكان، بسبب فقدانهم فرص العمل، فضلاً عن صرف مدخراتهم.

كذلك فاقم من معاناة اللاجئين داخل المخيم انسحاب معظم الهيئات الإغاثية من العمل داخل المخيم، بسبب تهديد تنظيم الدولة «داعش» للناشطين، وتوقف إدخال المساعدات إلى المخيم نهائياً، بما في ذلك مساعدات الأونروا، بعد دخول «داعش» في الأول من نيسان/ أبريل ٢٠١٥ وسيطرته على نحو ٧٠٪ منه، واقتصار عمل بعضها على مناطق النزوح الجديد المجاورة لأهالي المخيم في يلدا وببيلا وبيت سحم ومراكز الإيواء. وقال المتحدث باسم الأونروا، كريس غونيس، في تصريح له يوم ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥ بعد زيارة المناطق التي لجأ

إليها سكان اليرموك «إن الأونروا وصلت إلى مدنيين من مخيم اليرموك في دمشق للمرة الأولى منذ ٨ حزيران»، ودعا «إلى السماح للوكالة بدخول مخيم اليرموك، نظراً إلى الحاجة الملحة لوصول المساعدات الإنسانية، وإن أولوية الأونروا هي إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين داخل اليرموك».

ورغم المناشدات، تواصل العمل الإغاثي لأهالي اليرموك في مناطق يلدا وبيت سحم وببيلا بنحو أكبر نسبياً مع حجم العمل الإغاثي داخل المخيم الذي تراجع بوضوح، بسبب التضييق الذي مارسه تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على الهيئات والجمعيات الإغاثية في مخيم اليرموك، والذي أدى إلى توقف عمل معظم تلك الهيئات الإغاثية داخل المخيم، وذلك خوفاً على حياة ناشطيها الذين هددهم التنظيم بالقتل والاعتقال.

إلا أن تلك الهيئات والجمعيات الإغاثية تابعت عملها، سواء داخل المخيم أو في المناطق المجاورة كمنطقة يلدا وبيت سحم وببيلا التي نزح إليها نحو ٢٠٠٠ عائلة فلسطينية، حيث وزع قسم الدراسات الاجتماعية في هيئة فلسطين الخيرية يوم ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥ معونات مالية على كبار السن من أهالي مخيم اليرموك، شملت أهالي المخيم الموجودين داخله والنازحين إلى بلدة يلدا. فيما أطلقت هيئة الإغاثة العالمية، بالتعاون من الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني يوم ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٥ مشروع «بسمة عيد»، وذلك من خلال توزيع الألعاب والهدايا على أطفال مخيم اليرموك الموجودين في بلدة يلدا المجاورة للمخيم.

في غضون ذلك، استمرت هيئة فلسطين الخيرية، بالرغم من إغلاق كافة مكاتبها داخل مخيم اليرموك، بتقديم خدماتها لأهالي مخيم اليرموك. فقد عمل قسم الدراسات الاجتماعية في الهيئة على تقديم كفالة للأيتام والمعونة المالية لكبار السن والمصابين من أهالي مخيم اليرموك، سواء النازحون إلى المناطق المجاورة، أو الموجودون داخل المخيم.

إلى ذلك، عمدت عدة مؤسسات وهيئات عاملة داخل مخيم اليرموك إلى تجميع القمامة وترحيلها من شوارع المخيم وحاراته إلى مكبّ استحدثه مكتب خدمات المخيم.

كذلك قدمت مؤسسة ثمار الخيرية المياه والمساعدات الغذائية يوم ٢٠١٥/٨/١٢ لأهالي مخيم اليرموك المحاصرين والنازحين إلى مناطق يلدا، ببيلا، وبيت سحم المجاورة للمخيم.

فيما أنهت حملة «الوفاء» الأوروبية زيارتها الثالثة عشرة لداخل الأراضي السورية، حيث نجحت في توزيع ما يقارب ٢٠٠٠ طرد غذائي على أهل سكان مخيم اليرموك المنكوب.

ووزعت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين يوم ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥ على أبناء مخيم

اليرموك والموجودين في بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم في ريف دمشق، بعض الأدوية وحبوب الكلور، وتضمنت المساعدات مضادات حيوية ومحلولاً ملحياً و ٢٠٠ ألف حبة كلور لتعقيم المياه، إلى جانب تقديم فريق طبي العلاج والدواء للمرضى.

إلى ذلك، أدخلت مؤسسة جفرا يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ دفعة جديدة من المساعدات الإنسانية ضمن حملتها (من أجل اليرموك ٦)، التي وُزِّعَت على أبناء اليرموك النازحين إلى بلدات (يلدا، ببيلا، بيت سحم)، حيث تضمنت تلك المساعدات سللاً غذائية وصحية، بالإضافة إلى حبوب لتعقيم المياه.

من جانب آخر، تقدم صيدلية هيئة فلسطين الخيرية الوصفات الطبية لأهالي مخيم اليرموك، حيث يُصرَف يومياً نحو ٩٠ وصفة طبية مجاناً، وتواصل الهيئة تعبئة المياه لأهالي مخيم اليرموك النازحين إلى بلدتي يلدا وببيلا.

من جانب آخر، بدأت منظمة التحرير ومؤسسة جفرا يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بتوزيع دفعة جديدة من المساعدات الإنسانية على أهالي مخيم اليرموك الذين نزحوا إلى بلدات «يلدا، ببيلا، بيت سحم»، وتضمنت المساعدات سللاً غذائية وصحية، بالإضافة إلى حبوب لتعقيم المياه.

كذلك وزعت مؤسسة جفرا يوم ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ دفعة جديدة من المساعدات الإنسانية على أهالي مخيم اليرموك الذين نزحوا إلى بلدات «يلدا، ببيلا، بيت سحم»، وقالت المؤسسة إنها وزعت أكثر من ١٠٠٠ حصة غذائية أُدخلت عبر معبر بيت سحم.

ووزعت هيئات إغاثية يوم ٢٠١٥/١٠/٢٤ مساعداتها الغذائية العاجلة على عدد من العائلات الفلسطينية النازحة من مخيم اليرموك إلى بلدة يلدا المجاورة لمخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق. حيث وزعت هيئتا جفرا ونور الإغاثيتين عدداً من الطرود الغذائية، على العائلات الفلسطينية التي نزحت عن مخيم اليرموك. فيما أطلقت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني يوم ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ مشروع «دفيني»، وذلك بهدف جمع تبرعات لتوفير الحطب للمحاصرين في مخيم اليرموك.

ووزعت هيئة فلسطين الخيرية، ضمن المشروع السنوي، «الحقيبة المدرسية»، حقائب مدرسية وأكياس قرطاسية على طلاب مخيم اليرموك النازحين في مناطق يلدا وببيلا وبيت سحم، وقالت الهيئة إنه استفاد من مشروعها الخيري (٧٥٠) طالباً في مدرسة القدس البديلة، التي تشرف هيئة فلسطين الخيرية على عملها.

إلى ذلك، وزعت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية، ضمن حملة «من أجل اليرموك ٧» مساعداتها الغذائية على أهالي مخيم اليرموك النازحين إلى بلدات «يلدا، ببيلا، بيت سحم»، حيث تضمنت تلك المساعدات سللاً غذائية وصحية، بالإضافة إلى حبوب لتعقيم المياه.

الواقع الميداني

استمرت الاشتباكات والأعمال القتالية (قصف، قنص، اشتباكات، إعدام، اغتيال) من جانب قوات النظام السوري واللجان الموالية له من جهة، ومسلحي المعارضة السورية، من «داعش و«النصرة» وغيرهما من جهة أخرى، وسقوط الضحايا من طرفي الصراع والمدنيين المحاصرين داخل المخيم .

استهدف (مخيم اليرموك) يوم ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ بعدد من القذائف والصواريخ، حيث طاول القصف شارع لوبية واليرموك، ما أدى إلى احتراق منزل اقتصرت الأضرار فيه على الماديات. وترافق ذلك مع اندلاع مواجهات بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» و«جبهة النصرة» من جهة أخرى، حيث تركزت في محيط ساحة الريجة.

سُجل يوم ٦ تموز/ يوليو ٢٠١٥ سقوط عدد من القذائف على أماكن متفرقة من مخيم اليرموك، اقتصرت أضرارها على الماديات.

شهد مخيم اليرموك يوم ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٥ اندلاع اشتباكات عنيفة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة المحكمة، ساحة الريجة، شارع عين غزال ومنطقة ثانوية اليرموك، وترافق ذلك مع قصف المخيم بعدد من قذائف الهاون، نجم عنه سقوط ضحية ووقوع عدد من الإصابات بين المدنيين.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥ للقصف بالصواريخ وقذائف الهاون، حيث سُجِّل سقوط صاروخين على شارع حيفا، وعدة صواريخ على شارع اليرموك الرئيسي، ما سبّب دماراً كبيراً في مكان سقوطهما. وتزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات عنيفة بين الجيش النظامي والمجموعات الموالية له، و«داعش» وجبهة النصرة على عدة محاور قتالية في المخيم.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٥ لقصف بقذائف الهاون استهدف مناطق متفرقة منه، مسبباً وقوع أضرار مادية. وترافق ذلك مع اندلاع اشتباكات بين جبهة النصرة

وتنظيم داعش من جهة، والجيش النظامي ومجموعات الفصائل الموالية له من جهة أخرى.
سُجل يوم ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥ سقوط عدد من قذائف الهاون على مخيم اليرموك استهدفت مناطق متفرقة منه، مسببةً وقوع أضرار مادية.
تعرض مخيم اليرموك يوم ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ للقصف وسقوط عدد من القذائف على أماكن متفرقة منه، ما سبّب سقوط ضحية، هو الطفل «سمير سعيد عدرا»، ووقوع عدد من الجرحى في صفوف المدنيين.
ألقى الطيران المروحي يوم ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ عدداً من البراميل المتفجرة على مخيم اليرموك، أوقعت عدد من الجرحى في صفوف المدنيين، وخلفت أيضاً أضراراً مادية كبيرة بالمنازل والممتلكات.
سقطت يوم ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٥ قذيفة هاون بجانب مشفى حلاوة في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، دون أن توقع إصابات، فيما أفاد شهود عيان بأنّ رائحة كريهة انبعثت بعد سقوط القذيفة، لم يستطع المارة تحمّلها.
تواصلت المعارك والاشتباكات العنيفة في مخيم اليرموك يوم ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥ بين تنظيم «داعش» وجبهة النصرة من جانب، والجيش النظامي والفصائل الفلسطينية الموالية له من جانب آخر، حيث تركزت على عدة محاور قتالية، كان أعنفها على محور ثانوية اليرموك القريب من بلدية اليرموك.
تعرض مخيم اليرموك يوم ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٥ لقصف صاروخي، ما خلف دماراً بمنازل الأهالي، وترافق ذلك مع اندلاع اشتباكات عنيفة دارت بين الجيش النظامي والمجموعات الموالية له من جهة، وجبهة النصرة من جهة أخرى.
أغلق حاجز يلدا التابع لمجموعات المعارضة السورية المسلحة يوم ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٥ الطريق الواصل بين مخيم اليرموك ومنطقة يلدا أمام حركة الأهالي بين المنطقتين، وذلك بعد خلافات بين «داعش» وجبهة النصرة في مخيم اليرموك ومجموعات المعارضة المسلحة في يلدا.
شهد (مخيم اليرموك) يوم ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٥ سقوط صاروخ في محيط ساحة الريجة، فيما دارت اشتباكات عنيفة بين الجيش النظامي ومجموعات المعارضة المسلحة داخل المخيم.
تعرض مخيم اليرموك لقصف عنيف بقذائف الهاون يوم ٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥، حيث سقطت على مناطق متفرقة منه، ما سبّب أضراراً مادية كبيرة في منازل المدنيين.

شهد مخيم اليرموك يوم ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، اندلاع اشتباكات متقطعة بين الجيش النظامي ومجموعات الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة من جهة، ومجموعات محسوبة على تنظيمي جبهة النصرة و«داعش» من جهة أخرى، حيث دارت تلك الاشتباكات على عدة محاور بالقرب من ثانوية اليرموك.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥ للقصف وسقوط عدد من القذائف على مناطق متفرقة منه، لم توقع إصابات.

اندلعت اشتباكات عنيفة على عدة محاور قتالية في مخيم اليرموك يوم ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ بين الجيش السوري والمجموعات الموالية له من جهة، ومجموعات المعارضة المسلحة من جهة أخرى.

تعرض مخيم اليرموك يوم ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥ لقصف ليلي وسقوط عدد من القذائف على مناطق متفرقة منه، اقتصرت أضرارها على الماديات.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥ للقصف وسقوط عدد من القذائف على أماكن متفرقة منه. تزامن ذلك مع تحليق للطيران الحربي واندلاع مواجهات متقطعة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة وجبهة النصرة من جهة أخرى.

سُجل يوم ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ سقوط عدد من القذائف طاولت محيط شارع لوبية وشارع حيفا، ما أدى إلى إصابة امرأة بشظية في الرأس، نُقلت على أثرها إلى المشفى لتلقي العلاج.

شهد مخيم اليرموك يوم ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ اندلاع اشتباكات عنيفة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة المحكمة وساحة الريجة، وترافق ذلك مع قصف المخيم بعدد من القذائف الصاروخية استهدفت محيط المدينة الرياضية، واقتصرت أضرارها على الماديات.

شهد مخيم اليرموك يوم ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ عمليات قنص متبادلة بين مجموعات تابعة للمعارضة في بلدة يلدا من جهة، ومجموعات النصرة وداعش من جهة ثانية، أُصيب على إثرها اللاجئ الفلسطيني «ماهر الشهابي» في مخيم اليرموك برصاص قناص، فيما سُجلت إصابتان داخل بلدة يلدا. تلا ذلك إغلاق المعبر الذي يربط بين اليرموك ويلدا المجاورة.

تعرضت مناطق متفرقة من مخيم اليرموك يوم ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ لقصف عنيف بعشرات قذائف الهاون التي استهدفت مناطق متفرقة منه، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات التي أُسعِفَت إلى أحد المشافي الميدانية.

اندلعت يوم ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اشتباكات عنيفة على عدة محاور قتالية في اليرموك، تركزت على محوري بداية المخيم وشارع فلسطين، بين تنظيم الدولة وجبهة النصرة من جهة، والجيش النظامي والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة أخرى. وتزامن ذلك مع سقوط عدد من القذائف على مناطق متفرقة من المخيم، دون وقوع إصابات.

شهد مخيم اليرموك يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ سقوط عدد من قذائف الهاون على مناطق متفرقة منه، دون أن توقع إصابات بين المدنيين.

شهد مخيم اليرموك يوم ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اندلاع اشتباكات عنيفة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة المحكمة وساحة الريجة، وشارع عين غزال، ومنطقة ثانوية اليرموك. وأفادت الأنباء الواردة من مخيم اليرموك عن إقدام جبهة النصرة على إعدام «حميدة جلاد»، وهي أم لأربعة أطفال.

ودارت اشتباكات بين الجيش السوري ومجموعاته الموالية وجبهة النصرة على محور أول مخيم اليرموك، يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

شهد مخيم اليرموك يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ سقوط عدد من قذائف الهاون على مناطق متفرقة منه، حيث طاول القصف محيط ساحة الريجة وشارع لوبية، دون أن يوقع إصابات بين المدنيين.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ للقصف بالبراميل المتفجرة، حيث استهدفت مدرسة القدس التابعة لوكالة الأونروا في حيّ التقدم، ما أحدث حالة من الهلع بين أبناء المخيم ودماراً في مكان سقوطها.

أعدم جيش الإسلام، أحد مجموعات المعارضة السورية المسلحة، في بلدة يلدا يوم ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ الشاب الفلسطيني السوري «أحمد حسام هنية» (٢١ عاماً)، وهو من سكان مخيم اليرموك، وذلك عقب اقتحام عناصر المجموعة لسجن دار القضاء واقتيادهم لخمسة شبان محكومين «سجناً» منذ أربعة أشهر لانتمائهم إلى خلية اغتيالات تابعة لـ«داعش».

شهد مخيم اليرموك يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ موجة جديدة من القصف بالبراميل المتفجرة، حيث سقطت ٩ براميل متفجرة في أماكن متفرقة من المخيم. وعُرف من المناطق شارع اليرموك الرئيسي بالقرب من فلافل طيبة، وشارع الـ ١٥ غربي شارع اليرموك، ما أدى إلى وفاة اللاجئ الفلسطيني «تامر محمد» وسقوط عدة جرحى.

قضى اللاجئ الفلسطيني «سعيد شريتح» (من أبناء المخيم) يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ نتيجة تعرضه لرصاصة قناص أثناء وجوده في شارع فلسطين.

اندلعت في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين يوم ١٣ تشرين الأول/ سبتمبر ٢٠١٥ اشتباكات متقطعة بين الجيش النظامي والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة، وتنظيم «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، على محوري شارع فلسطين وساحة الريجة. وتزامن ذلك مع تعرض المخيم للقصف وسقوط عدد من القذائف عليه، دون وقوع إصابات.

شهد مخيم اليرموك يوم ١٤ تشرين الأول/ سبتمبر ٢٠١٥ اندلاع اشتباكات عنيفة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة المحكمة وساحة الريجة. وترافق ذلك مع قصف المخيم بعدد من قذائف الهاون والأسلحة الرشاشة، ما أدى إلى وقوع إصابات بين المدنيين.

تعرض مخيم اليرموك يوم ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ للقصف بقذائف الهاون، ما أثار حالة خوف وهلع بين الأهالي المحاصرين، وسبّب أضراراً مادية في منازل أبناء المخيم.

دارت اشتباكات عنيفة يوم ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ عند محاور مخيم اليرموك بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، بالتزامن مع سقوط ما يقارب ٦ قذائف في أماكن متفرقة من المخيم، ما سبّب دماراً في المنازل.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ لقصف مدفعي طاول أماكن متفرقة منه، دون أن يوقع إصابات بين المدنيين. تزامن ذلك مع اندلاع مواجهات على محاوره القتالية بين الجيش السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له، وتنظيم الدولة «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ للقصف، حيث استهدف عدد من القذائف حارة المغاربة، دون أن توقع إصابات بين المدنيين.

شهد مخيم اليرموك يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ اشتباكات متقطعة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، دون أن تؤدي إلى تقدم ملحوظ لكلا الطرفين.

اغتيل يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ أمير جبهة النصرة الحالي في مخيم اليرموك «أبو يوسف الدرعاوي» الحوراني، بواسطة عبوة ناسفة استهدفته قرب ملحمة المليون في المخيم المحاصر.

قضى اللاجئ الفلسطيني «ليث شهابي» (٢٠ عاماً)، وهو من أبناء مخيم اليرموك يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ جراء إطلاق النار عليه من قبل «أبو علي محمد الصعيدي»، وهو أحد قادة جبهة النصرة في مخيم اليرموك، فيما لم تتسنّ معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الحادثة.

قصف الجيش النظامي يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ مخيم اليرموك بعدد من قذائف الهاون والأسلحة الرشاشة، لم توقع إصابات، فيما اندلعت اشتباكات عنيفة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة المحكمة وساحة الريجة، وترافق ذلك مع قصف المخيم بعدد من قذائف الهاون والأسلحة الرشاشة، مع عدم وقوع إصابات.

تعرض مخيم اليرموك يوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ لسقوط عدة قذائف هاون دون وقوع إصابات تذكر، وتزامن ذلك مع أصوات انفجارات واشتباكات عنيفة وقعت بين الجيش النظامي والمجموعات الموالية من جهة، ومجموعات المعارضة المسلحة، على رأسها جبهة النصرة، من جهة أخرى، في منطقة أول المخيم.

اندلعت اشتباكات عنيفة في مخيم اليرموك يوم ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ بين كتائب أكناف بيت المقدس وجماعة الأنصار المبايعة لتنظيم «داعش». وبحسب ما أفاد به مصدر عسكري تابع لأكناف بيت المقدس، تصدى عناصر الأكناف لمحاولة تسلل من قبل جماعة الأنصار إلى نقطة المشفى القريبة من دوار فلسطين. وقد أكد المصدر العسكري سيطرة أكناف بيت المقدس على منطقة جديدة في محيط المشفى، وأشار أيضاً إلى أن الاشتباكات أوقعت عدداً من الضحايا والجرحى بين الطرفين، عُرف منهم «عبد صيام»، وهو أحد عناصر كتائب أكناف بيت المقدس.

شهد مخيم اليرموك يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ اشتباكات متقطعة بين المجموعات الفلسطينية المسلحة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة من جهة أخرى، حيث تركزت المواجهات في منطقة المحكمة وساحة الريجة. وترافق ذلك مع قصف المخيم بعدد من قذائف الهاون والأسلحة الرشاشة، ولم تقع إصابات.

اندلع حريق داخل أحد المحالّ التجارية في شارع المدارس في مخيم اليرموك يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، فيما لم تُعرَف الأسباب الحقيقية الكامنة وراء نشوبه.

شهد يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، موجة من الأنباء المتضاربة المتعلقة بتنفيذ

اتفاق وصف بالغامض بين النظام السوري وتنظيم «داعش» جنوب دمشق، حيث تناقلت العديد من المصادر الإعلامية نبأ عقد اتفاق بين النظام السوري وتنظيم الدولة «داعش»، يقضي بخروج الأخير من كافة المناطق في جنوب العاصمة السورية دمشق، بما فيها مخيم اليرموك. يُذكَر أنه أمام تلك الأنباء المتضاربة، لم يصدر أي بيان أو تصريح رسمي، سواء من «داعش» أو النظام، يشرح ماهية الاتفاق أو البنود التي يتكون منها، أو ما ستؤول إليه الأمور بعد خروج تنظيم «داعش» من المنطقة.

يوم ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من مقر الجبهة الديمقراطية عند دوار فلسطين في مخيم اليرموك بدمشق. ووفقاً لتلك المصادر، أدى الانفجار إلى وقوع إصابتين في صفوف عناصر جبهة النصرة، حيث اتهمت النصرة جماعة «الأنصار» المقربة من تنظيم «داعش» بالمسؤولية عن تلك الحادثة.

يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ دارت اشتباكات عنيفة بين الجيش النظامي السوري والمجموعات الفلسطينية الموالية له من جهة، وجبهة النصرة من جهة أخرى على محور شارع فلسطين وشارع اليرموك، وذلك بعد قيام مجموعات النصرة بالهجوم على كمائن المجموعات الفلسطينية الموالية للنظام في محيط بلدية اليرموك، بالتزامن مع قصف عنيف استهدف محاور القتال.

وقفات تضامنية

رغم الألم والجراح والمأساة التي يعيشها سكان مخيم اليرموك جراء الصراع الدائر في سورية وتداعياته السلبية عليهم، إلا أن ذلك لم يمنعهم من التضامن مع شعبهم الفلسطيني، سواء أكان في داخل الأراضي المحتلة، أم في لبنان، حيث نظم أطفال مخيم اليرموك يوم ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٥ وقفة تضامنية مع أطفال فلسطين، استنكاراً للجريمة البشعة التي أودت بحياة الطفل الرضيع الفلسطيني علي دوابشة، حيث رفع الأطفال فيها لافتات أدانت استمرار جرائم الاعتداء على الأطفال، وطالبوا المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوضع حد للانتهاكات الصهيونية بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

أما في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥، فقد نفذ أهالي مخيم اليرموك اعتصامات تضامنية مع أهالي مخيم عين الحلوة في لبنان، حيث طالب المتضامنون بوقف الاشتباكات ونزف الدم الذي يراق في المخيم، كذلك ناشدوا الفصائل الفلسطينية التدخل لإعادة الأمن والأمان للمخيم، وإعادة

سكانه الذين نزحوا منه إليه. إلى ذلك، رفع المتضامنون لافتات كُتبت عليها الشعارات الأتية: «اليرموك – خان الشيح – نهر البارد – عين الحلوة مخيمات شاهدة على نكبة فلسطين وتخاذل الأمة»، «عين الحلوة عم تدمع – عين الحلوة اليرموك معاكي للموت»، «الأطراف المتحاربة في عين الحلوة خذوا من نهر البارد عبرة».

ونظم أهالي مخيم اليرموك يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ مسيرة تضامنية نصرةً للمسجد الأقصى المبارك، جابت شوارع المخيم، ندد المتظاهرون في خلالها بالصمت الدولي والعربي والإسلامي تجاه الانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في فلسطين المحتلة ومحاولات تهويده والسعي إلى تقسيمه وفرض السيطرة عليه.

ونظمت الهيئات والمؤسسات الفلسطينية وأهالي مخيم اليرموك النازحين إلى ببيلا وبيت سحم مهرجاناً جماهيرياً يوم ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ نصرةً للمسجد الأقصى المبارك، حيث شهد المهرجان حشداً من أهالي مخيم اليرموك والمنطقة، عبّروا فيه عن غضبهم، وانتقدوا الصمت المطبق للأمة العربية والإسلامية حيال ما يجري من انتهاكات بحق الأقصى والمقدسيين.

وفي السياق، نظم أبناء مخيم اليرموك النازحين إلى بلدة ببيلا المجاورة للمخيم مسيرة نصرة للأقصى، وذلك بعد صلاة الجمعة ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، شارك فيها أهالي البلدة والأهالي النازحين من مخيم اليرموك، مرددين الهتافات المناصرة للمسجد الأقصى.

كذلك وجهت نساء مخيم اليرموك المحاصر يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ رسائل تضامنية للثائرات والمرابطات في فلسطين المحتلة، وذلك خلال الوقفة التضامنية في المخيم نصرةً للمسجد الأقصى المبارك، وتضامناً مع المرابطين والمرابطات في بيت المقدس وكافة أرجاء فلسطين. وفي ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ نظم اللاجئون داخل المخيم مهرجاناً شعبياً تحت عنوان «الانتفاضة الثالثة نحو الاستقلال والعودة»، وذلك نصرةً لأهلهم في الأراضي المحتلة والقُدس الشريف، حيث تجمّع العشرات في مركز دعم الشباب في المخيم، رافعين اللافتات المتضامنة مع أهالي القدس.

يوم ٢٠١٥/١٢/١٨ نظمت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية والمؤسسات الإغاثية والفعاليات المدنية داخل بلدة يلدا المجاورة لمخيم اليرموك، اعتصاماً تحت عنوان «يوم اليرموك الأسود»، وذلك إحياءً للذكرى الثالثة لنكبة مخيم اليرموك ومجزرة مسجد عبد القادر الحسيني التي قام بها طيران الجيش السوري قبل ثلاثة أعوام والتي أدت إلى سقوط العشرات من الضحايا والجرحى وتشريد أهالي مخيم اليرموك.

• مخيم خان الشيح

تعرض مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق، في خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ لموجة عنيفة من القصف بالبراميل المتفجرة، والقصف الصاروخي والمدفعي. هذا وتُعَدّ بلدة خان الشيح في ريف دمشق من أكثر البلدات التي قصفت بالبراميل المتفجرة[١].

الوضع المعيشي

يعاني سكان مخيم خان الشيح من أزمات إنسانية حقيقية نتيجة تصاعد المواجهات العسكرية بين مجموعات الجيش الحر والجيش النظامي في المناطق المحيطة به، ما جعله في دائرة النار والصراع الدموي المحموم في سورية.

وتأثر المخيم سلباً نتيجة استمرار انقطاع جميع الطرقات الواصلة بينه وبين المناطق المجاورة له، باستثناء طريق زاكية ـ خان الشيح الذي يضطر الأهالي إلى سلوكه، رغم المخاطر التي تواجههم عند اندلاع اشتباكات بين الجيش النظامي ومجموعات من الجيش الحر بين الحين والآخر.

ويقطع الجيش النظامي الطريق الوحيد الواصل إلى المخيم، ويشدد إجراءاته الأمنية، ما أدى إلى فقدان معظم المواد التموينية الضرورية في المخيم، وارتفاع الأسعار.

وتشير التقارير الميدانية لمجموعة العمل من داخل مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين، إلى أنّ عدداً كبيراً من سكان مخيم خان الشيح عاطلون من العمل ويعتمدون على المساعدات المحدودة غير المنتظمة، باعتبار المخيم منطقة شبه محاصرة. أما الخبز والخضار والمحروقات من الغاز والمازوت والبنزين، فمتوافرة في السوق السوداء، وتُدخَل إلى المخيم من طريق بلدة زاكية المجاورة للمخيم، ولكن بسعر مرتفع جداً.

الواقع الإغاثي

من الجانب الإغاثي، استمرت بعض الهيئات والجمعيات الإغاثية في تقديم خدماتها لأبناء مخيم خان الشيح، كهيئة فلسطين الخيرية ومؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية، ومجموعة همة الشبابية، حيث قامت هيئة فلسطين الخيرية يوم ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥ بمشروع توزيع حصص غذائية، وقسائم شرائية على سكان مخيم خان الشيح. ووفقاً للهيئة، شمل التوزيع جميع سكان

---

(١) خان الشيح مخيم تحت النار ـ إبراهيم العلي ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ـ على الشبكة العنكبوتية:

http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/khan_al_sheih_camp.pdf

المخيم من أهالي المخيم والعائلات التي نزحت إليه من المخيمات والبلدات الأخرى.
كذلك اختتمت هيئة فلسطين الخيرية مشاريعها الرمضانية التي تركزت على توزيع وجبات الإفطار على العشرات من العائلات الفلسطينية في مخيم خان الشيح طوال أيام شهر رمضان، بالإضافة إلى توزيع العديد من الحصص الغذائية على أهالي المخيم. إلى ذلك، أطلقت الهيئة يوم ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥ مشروع «فرحة العيد»، وذلك عبر توزيع مساعدات مالية على أطفال المخيم والعائلات النازحة بالتزامن مع أول أيام عيد الفطر المبارك.
أما يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ فقد أنهت «هيئة فلسطين الخيرية» مشروعها «لكل الناس»، الذي وزعت في خلاله ٢٧٠٠ حصة من لحوم أضاحي العيد على كافة أبناء مخيم خان الشيح والمهجرين إليه.
ونظمت مجموعة «همّة» الشبابية، يوم ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٥ العديد من الأنشطة الترفيهية لأطفال مخيم خان الشيح، حيث تضمنت الأنشطة عروضاً ترفيهية، بالإضافة إلى بعض الألعاب التي تهدف إلى التخفيف من معاناة أطفال المخيم والضغوطات النفسية التي يتعرضون لها بسبب القصف والاستهداف المتكرر لمخيمهم ومحيطه.
واستمر قسم الخدمات التابع لمؤسسة جفرا بتعبئة المياه لأهالي مخيم خان الشيح بريف دمشق، وذلك في محاولة للتخفيف من معاناة أهالي المخيم، كذلك نظم الفريق نفسه حملة لرش المبيدات الحشرية في شوارع المخيم لمكافحة الحشرات التي تنقل الأمراض وتنتشر في فصل الصيف.
وتابعت مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية الشبابية يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ استصلاح وإعادة ترميم آبار المياه الإرتوازية التابعة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم خان الشيح بريف دمشق، وتعمل المؤسسة أيضاً على إعادة تأهيل شبكة المياه المحلية في المخيم، في ظل عدم توافر المياه والنقص في تلبية احتياجات الأهالي.

الواقع الصحي

يعاني أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق من ضعف الإمكانات الطبية ومن تدنٍّ حادّ في الخدمات الطبية التي تقدم للأهالي. فالمتوافر منها لا يغطي كل العائلات القاطنة في المخيم التي يبلغ عددها ٢٠٠٠ عائلة. إلى ذلك، قال مراسل مجموعة العمل في المخيم: «يوجد مستوصفان صحيان، أحدهما تابع للوكالة «الأونروا»، والآخر للحكومة السورية، وكلاهما يفتقران إلى المعدات والأدوية والأطباء. أما الصيدليات، فهناك خمس فقط

في المخيم تخدم كل العائلات، حيث تفتقد هذه الصيدليات معظم الأدوية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها بسبب الزيادة على أسعار الأدوية من قبل النظام السوري بنسبة ٥٠٪.

كذلك لا يوجد في المخيم أي طبيب إلا طبيب أسنان واحد فقط، وطبيبة نسائية تعالج كافة الحالات» «كما يفتقد المخيم لوجود نقاط طبية أو مشفى ميداني للحالات الطارئة حيث يلجأ السكان إلى الخروج خارج المخيم للمعالجة، علماً أن النظام السوري اعتقل اللاجئ الفلسطيني الجريح «محمد خالد ضاهر» عند خروجه من المخيم للعلاج جراء إصابته بنزيف وخلع في الكتف وكسر في مفصل يده وإصابتين في رجليه بعد تعرض المخيم للقصف بالبراميل المتفجرة، لتفرج عنه الأجهزة الأمنية السورية يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

الواقع الميداني

- تعرض مخيم خان الشيح ومحيطه الغربي يوم ١/ تموز/ يوليو ٢٠١٥ للقصف بالبراميل المتفجرة وقذائف الهاون، حيث شنّت طائرات الميغ السورية غارتين على المناطق المجاورة للمخيم، ما سبّب حالة رعب لدى أبناء المخيم، وخاصة الأطفال.
- أما في ٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥، فسقطت قذيفة هاون على أحد منازل المخيم في الحارات المقابلة لقسم الشرطة، واقتصرت الأضرار على الماديات. وترافق ذلك مع اشتباكات عنيفة دارت على محور أوتوستراد السلام، وسط قصف مدفعي استهدف المحيط الشرقي للمخيم، وقد تزامن ذلك مع إطلاق الجيش النظامي للقنابل الضوئية في محيط المخيم.
- وفي ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ تعرض محيط مخيم خان الشيح لقصف ليلي عنيف، استهدف حيّ «السكيك» المجاور للمخيم، أدى إلى قضاء ثلاثة شبان هم: اللاجئ الفلسطيني «حسين نجم»، الشاب «تامر الشرع» والشاب «هشام أبو رامي».
- استهدف الجيش النظامي السوري يوم ٦ تموز/ يوليو ٢٠١٥ مسجد الهدى في مخيم خان الشيح بقذيفة هاون اقتصرت أضرارها على الماديات. وبحسب شهادة أحد أبناء المخيم، كان المسجد فارغاً من المصلين، وأضاف أنّ القذيفة لو سقطت في وقت تجمّع المصلين في المسجد، لوقع الكثير من الضحايا والجرحى.
- سقط عدد من القذائف يوم ٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥ داخل مخيم خان الشيح، وإحدى القذائف سقطت في الشارع العام على منزل تعود ملكيته لآل عرسان، وأخرى على منزل في حارة السمكية، وثلاث سقطت على أحد المحالّ مقابل صيدلية رافع على الشارع العام، واقتصرت الأضرار على الماديات

- تعرض مخيم خان الشيح يوم ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥ لسقوط عدد من القذائف، استهدفت الشارع الرئيسي منه دون أن توقع إصابات بين المدنيين.
- خمسة جرحى على الأقل، بينهم أمٌّ وثلاثة أطفال أُصيبوا يوم ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ جراء القصف الذي تعرض له مخيم خان الشيح، والذي تركز على منطقة سوق الخضار، فيما سبّب القصف الذي طاول منطقة سوق الخضار في شارع المدارس وحارة الخوالدة أضراراً مادية كبيرة. يُشار إلى أن طفلة تبلغ من العمر عشر سنوات من بين المصابين اضطر الطاقم الطبي إلى بتر ساقها بسبب إصابتها البليغة وعدم توافر المستلزمات الطبية والإسعافية لمعالجتها.
- تعرض مخيم خان الشيح يوم ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٥ لسقوط قذيفة هاون استهدفت أحد منازل المخيم، فيما أفاد مراسلنا عن وقوع إصابات في صفوف الأهالي.
- استهدف الجيش السوري يوم ١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ بالرشاشات الثقيلة طريق زاكية خان الشيح، وهو الطريق الوحيد الذي يربط مخيم خان الشيح بالمناطق المحيطة، مع استمرار انقطاع جميع الطرق، وهو الشريان الوحيد الذي يغذي أبناء المخيم.
- تعرضت المنازل الواقعة على أطراف مخيم خان الشيح يوم ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥ لقصف مدفعي اقتصرت أضراره على الماديات، وتزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات وصفت بالعنيفة بين قوات المعارضة السورية المسلحة والجيش النظامي على محور دروشا المجاور للمخيم.
- استُهدف مخيم خان الشيح يوم ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ بقذيفة هاون سقطت عند مدرسة بئر السبع الأولى، أوقعت جريحاً وأضراراً مادية في المكان.
- وفي ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٥ تعرضت أطراف مخيم خان الشيح والمزارع المجاورة له لقصف ليلي بالبراميل المتفجرة وقذائف الهاون، حيث ألقت الطائرات السورية أربعة براميل متفجرة على أطراف المخيم، سقط اثنان منها على شارع الرضا، ما أدى إلى إصابة خمسة مدنيين. أما البرميلان الآخران، فقد استهدفا شارع الثانوية المختلطة، حيث اقتصرت أضرارهما على الماديات، فيما تعرض المخيم ومحيطه بعد سقوط البراميل المتفجرة لقصف عنيف بقذائف الهاون، الأمر الذي أجبر الأهالي في منطقة الثانوية المختلطة على ترك منازلهم والنزوح إلى داخل المخيم.

- تعرض مخيم خان الشيح يوم ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠١٥ لقصف بالمدفعية الثقيلة، حيث استُهدف محيط جامع الهدى والطريق العام ومحيط مشفى السلام والحارة الشرقية في المخيم، ما أوقع أضراراً كبيرة في المباني والممتلكات.
- تعرض مخيم خان الشيح يوم ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٥ للقصف بالبراميل المتفجرة، حيث ألقت الطائرات السورية ثلاثة براميل متفجرة على آخر شارع الرضا، ما أحدث حالة من الهلع بين أبناء المخيم ودماراً في المكان. وتزامن ذلك مع اشتباكات متقطعة في منطقة دروشا المحاذية للمخيم.
- وفي ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥ استهدفت قوات الجيش السوري منازل المدنيين في مخيم خان الشيح، حيث سُجل سقوط قذيفتي هاون على شارع المدارس، ما أحدث حالة خوف وهلع بين الأهالي وخراباً في المنازل. كذلك استهدف القصف محور نستلة ببرميلين متفجرين، وتعرضت المزارع المحيطة بالمخيم لقصف عنيف بالمدفعية الثقيلة.
- تعرض شارع السعيد في مخيم خان الشيح يوم ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥ لسقوط قذيفة هاون أدت إلى وقوع أضرار مادية في المكان.
- ألقت الطائرات الحربية يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ أربعة براميل متفجرة على أطراف مخيم خان الشيح والمناطق والمزارع المتاخمة له.
- استهدف الجيش النظامي يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ طريق (زاكية – خان الشيح) بالرشاشات الثقيلة.
- ألقت الطائرات السورية أربعة براميل متفجرة في محيط مخيم خان الشيح الشرقي، يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. واستهدفت مدفعية النظام السوري منطقة الخان في المحيط الغربي للمخيم بقذيفة دبابة، فيما استهدفت مجموعات المعارضة المسلحة قوات النظام المتمركزة على أوتوستراد السلام، ما أحدث حالة هلع بين أبناء المخيم، خوفاً من أن يطاولهم القصف، وأن يكونوا ضحية لانتقام قوات النظام.
- استهدفت المروحيات السورية يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ أطراف مخيم خان الشيح، ببرميلين متفجرين استهدفا أحد المنازل الملاصقة للمخيم، ما أدى إلى دماره كاملاً، وأوقع القصف أربع إصابات من سكان المخيم.
- ألقت الطائرات السورية أربعة براميل متفجرة يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ على أطراف مخيم خان الشيح ومحيط الإسكان المكتظ بالسكان من أهالي المخيم، واقتصرت أضرارها على الماديات.

- استُهدف الحيّ الشرقي من مخيم خان الشيح يوم ١١ تشرين الأول/ سبتمبر ٢٠١٥ ببرميلين متفجرين على الأقل، ما أدى إلى قضاء «إبراهيم مصطفى حسن»، فيما جُرح خمسة آخرون على الأقل، وأدى القصف إلى حصول دمار هائل في الممتلكات والأبنية، كذلك أدى إلى انقطاع الكابل المغذي لشبكة الاتصالات في المخيم نتيجة أضرار لحقته إثر سقوط البراميل، ما أدى إلى انقطاع شبكة الهاتف الأرضي وشبكة ADSL.
- استهدفت قوات النظام السوري الموجودة على تلة الكابوسية بقذائف المدفعية الحارات الغربية لمخيم خان الشيح يوم ١٣ تشرين الأول/ سبتمبر ٢٠١٥، حيث أفاد مراسل مجموعة العمل في المخيم بأن قذيفتين أصابتا مسجد الهدى وسط المخيم، ما سبّب أضراراً مادية لحقت بمئذنة المسجد، فيما ضربت قذيفة أخرى بيت أحد المدنيين في المخيم وسبّبت أضراراً مادية.
- ارتكبت قوات الجيش السوري النظامي يوم ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ مجزرة أودت بحياة ٣ من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد استهداف السيارة التي تقلهم بقذيفة دبابة أُطلقت من موقع الجيش السوري في تلة الكابوسية، بينما تضاربت الأنباء عن ضحية رابعة مجهولة الهوية، وهم: «ناصر أبو قطن» وزوجته «فداء درويش» و«أحمد سالم أبو سالم»، فيما تعرضت الأحياء الغربية والوسطى منه لقصف مدفعي.
- استهدفت قوات النظام السوري الموجودة على تلة الكابوسية بقذائف المدفعية مخيم خان الشيح يوم ٣٠/ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، حيث أفاد مراسل مجموعة العمل في المخيم بأن قذيفتين أصابتا منزل اللاجئ الفلسطيني «أبو علي حرور»، ومنزل أحد النازحين إلى المخيم، ما سبب أضراراً مادية في مكان سقوطهما.
- تعرض مخيم خان الشيح يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ للقصف وسقوط عدد من قذائف الهاون على الحارة الشرقية منه، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- استهدفت قوات النظام السوري بسلاح الشيلكا يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ منازل أهالي القسم الشرقي لمخيم خان الشيح، حيث تعرض منزل «إبراهيم سعود» لطلقات سلاح المضاد للطائرات المعروف بـ «الشيلكا»، ولم تقع إصابات بين المدنيين.
- تعرض مخيم خان الشيح يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ للقصف وسقوط ثلاث قذائف هاون على الحارة الشرقية منه، اقتصرت أضرارها على الماديات. إلى ذلك، أُصيب سكان المخيم بحالة من الذعر والتوتر، نتيجة استهداف المزارع القريبة من المخيم بسلاح

المضاد للطائرات «الشيلكا»، فيما أصابت طلقاتها منازل أبناء المخيم، وانفجر البعض منها فوق أسطح المنازل.

- أُصيب عدد من أبناء مخيم خان الشيح يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ جراء سقوط ثلاث قذائف هاون على الأقل، على الجزء الغربي من المخيم. ووفقاً لناشطين، أُطلقت القذائف من موقع الجيش السوري في «تلة الكابوسية»، وقد تزامن ذلك مع غارات للطيران الحربي استهدفت محيط المخيم، بينها غارة هزّت بفعلها منازل المدنيين وسقطت في «مزرعة النوفالي». كذلك ألقى الطيران المروحي برميلاً متفجراً في محيط شارع الزهور، ما أحدث حالة فزع وخوف بين أبناء المخيم، وخاصة النساء والأطفال.
- استهدفت قوات النظام السوري يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ بسلاح المضاد للطائرات الشيلكا منازل الأهالي في مخيم خان الشيح بريف دمشق، فيما تعرض المحيط الغربي للمخيم للقصف وسقوط عدد من القذائف اقتصرت أضرارها على الماديات.
- تعرض مخيم خان الشيح يوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ لقصف ببرميل متفجر سقط على الشارع العام للمخيم مقابل مدرسة الجليل لقيادة السيارات، دون أن يوقع إصابات بين المدنيين.
- استهدف الجيش السوري النظامي يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ المنفذ الوحيد لمخيم خان الشيح (طريق زاكية – خان الشيح) بالرشاشات الثقيلة، ولم تقع إصابات.
- استهدف الجيش السوري النظامي يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ المنفذ الوحيد لمخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق (طريق زاكية – خان الشيح) بالرشاشات الثقيلة، فيما لم ترد أنباء عن وقوع إصابات.
- تعرضت المناطق المحيطة بمخيم خان الشيح لقصف مدفعي استهدف محيط أوتوستراد السلام جهة منطقة الحسينية، كذلك استهدف القصف شارع الإسكان ومنازل المدنيين، ما أدى إلى قضاء أحد المدنيين المهجَّرين جراء إصابته بشظايا القذائف.
- تعرض شارع الزهور في مخيم خان الشيح يوم ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ للقصف بقذائف المدفعية، ما أدى إلى وقوع ضحيتين على الأقل، بالإضافة إلى عدد من الإصابات.
- تعرض مخيم خان الشيح يوم ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ للقصف وسقوط عدد من القذائف. في غضون ذلك، سقطت قذيفتان في الحارة الشرقية للمخيم، دون أن توقعا إصابات في صفوف الأهالي. وتزامن ذلك مع انفجار عدد من طلقات الشيلكا داخل الحارات الشرقية للمخيم.

- تعرض مخيم خان الشيح يوم ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ للقصف وسقوط عدد من قذائف الهاون على منازل أهالي المخيم، ما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى في صفوف المدنيين.

اعتقالات وإفراج

- في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اختطفت مجموعة محسوبة على المعارضة السورية في مخيم خان الشيح بريف دمشق تطلق على نفسها اسم «لواء الفاتحين»، شخصين من أبناء مخيم خان الشيح، هما محمود الرملي وثابت فاعور، وذلك في أثناء خروجهما من صلاة الجمعة، حيث وجهت إليهما تهمة التعامل مع النظام السوري. وبحسب ما نقل مراسل مجموعة العمل من داخل المخيم، أفرج عناصر لواء الفاتحين، بعد يومين من اختطاف الشابين، عن محمود الرملي ورموه في أحد شوارع المخيم، وهو في حالة إعياء شديد نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرض له، فيما أبلغ العناصر أهل ثابت فاعور (سوري الجنسية من أبناء الجولان) نبأ وفاته إثر إصابته بنوبة قلبية بسبب التعذيب.
- في سياق مختلف، أصدرت ما تُسمى «المحكمة الشرعية» التابعة للمعارضة السورية المسلحة في الغوطة الغربية قراراً يوم ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ يُلزم مجموعة «لواء الفاتحين»، إحدى مجموعات المعارضة المسلحة بدفع دية الشاب «ثابت فاعور»، أحد أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد ثبوت براءة الشاب من التعاون مع النظام السوري، بحسب ما جاء في قرار المحكمة.
- اعتقل الأمن السوري ثلاثة من أبناء مخيم خان الشيح، يوم ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، هم «جمال سعود» وابنه «خالد جمال سعود»، حيث اعتقلهما عناصر حاجز السومرية التابع للنظام السوري في منطقة المزة بدمشق، فيما اعتقل «سالم عبد الله الخالدي» من منطقة سوق الحميدية في دمشق، علماً بأن اثنين من أولاده، هما «مالك ومنصور» معتقلان منذ نحو ثمانية أشهر.
- اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ اللاجئ الفلسطيني المهندس «رامي محمد فهد»، وهو من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك خلال سفره إلى تركيا في ريف حلب.

- أفرجت قوات الأمن السوري يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «أحمد خالد طحيمر»، من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من شهرين، علماً بأنه اعتقل هو وابنه من مطار القامشلي.
- اعتقلت قوات الأمن السوري اللاجئة الفلسطينية «سعود صبري مصلح» يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ عند حاجز كوكب، وهي عائدة إلى منزلها في مخيم خان الشيح. يُشار إلى أن السيدة سعود كانت في العاصمة دمشق لجلب مساعدة الأونروا المالية الممنوحة للاجئين الفلسطينيين، وعند عودتها أقدم أحد عناصر أمن النظام الموجود على الحاجز على تفتيش حقيبتها، وهو يعلم أن النساء العائدات إلى المخيم يخرجن لجلب مساعدة الأونروا، وعندما فتش العسكري في حقيبة المعتقلة سعود ولم يجد مبلغاً مالياً، قال لها عنصر الأمن: «أَخرجي كل ما تخبئينه في صدرك»، فأجابت المعتقلة بأنه لا يوجد شيء، وبعدها قام باعتقالها.
- اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ اللاجئ الفلسطيني «وديع الشاكوش» من مسكنه في منطقة جديدة عرطوز بريف دمشق، واقتيد إلى جهة مجهولة، وهو من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق.
- أفرج الأمن السوري يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «يوسف حسن مصلح» الملقب بـ«أبو ميشيل»، بعد اعتقال دام أكثر من ١٠ أشهر، وهو من أبناء مخيم خان الشيح.
- فُقد اللاجئ الفلسطيني «ماهر أحمد»، وهو مواليد ١٩٧٨ ومن أبناء مخيم خان الشيح، يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر في دمشق، في أثناء عمله على شاحنته (نوع كيا).
- اعتقل الأمن السوري يوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ الممرض «علاء محمد سعيد»، وهو من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك من مكان سكنه في بلدة الكسوة.
- الجدير بالذكر أن «علاء» يعمل ممرضاً في مشفى الباسل، وله شقيق قضى تحت التعذيب، وذلك بعد اعتقال دام لمدة عشرة أشهر.
- إلى ذلك، أفرج الأمن السوري يوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «أمين حسين حمد»، وهو من أبناء مخيم خان الشيح، بعد اعتقال دام أكثر من ستة أشهر. علماً بأنّ حمد كان قد أمضى نحو ستة أشهر مختطفاً لدى اللجان الشعبية الموالية للنظام السوري في بلدة قطنا عام ٢٠١٣، عندما اختُطفت حافلة (سيرفيس) كان بداخلها عدد من

أبناء مخيم خان الشيح، على خلفية أسر قوات المعارضة السورية المسلحة لضابط من قوات الجيش النظامي.

- أفرجت الأجهزة الأمنية السورية يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني الجريح «محمد خالد ضاهر»، بعد اعتقاله لأكثر من خمسة أشهر، وذلك بعد أن اعتقلته قوات الأمن السوري على حاجز كوكب في أثناء خروجه من مخيم خان الشيح للعلاج من جراح أصيب بها بعد تعرض المخيم للقصف بالبراميل المتفجرة، فقد كان يعاني من نزف وخلع في الكتف وكسر في مفصل يده وإصابتين في رجليه.
- أفرج الأمن السوري يوم ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «محمد صلاح صالح شاكوش» (أبو صلاح)، وهو من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد اعتقاله لخمسة أشهر قضاها في الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، وهي المرة الثانية التي يُعتَقَل، حيث قضى قرابة سنة ونصف سنة في اعتقاله الأول.

- **مخيم درعا**

شهد مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ توتراً أمنياً كبيراً، بسبب إعلان فصائل الجبهة الجنوبية في المعارضة السورية المسلحة إطلاق معركة عاصفة الجنوب يوم ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، بهدف السيطرة على المناطق التي لا تزال تحت سيطرة القوات الحكومية في محافظة درعا، ما عرّض المنطقة برمتها لقصف شبه يومي وسقوط البراميل المتفجرة نتيجة اشتداد المعارك في مدينة درعا والجوار، أدى إلى دمار نحو (٧٠٪) من المخيم.

الواقع المعيشي

يعيش من بقي من أهالي مخيم درعا معاناة حقيقية تترافق مع حملات القصف المستمرة بالطائرات وقذائف الهاون. فللشهر التاسع على التوالي، لا يزال سكان المخيم يعانون من انقطاع المياه كلياً عن جميع أرجاء المخيم، الأمر الذي أجبر الأهالي على استخدام الآبار الأرتوازية، في محاولة لتوفير جزء من المياه لأبنائهم، وذلك بالرغم مما قد تحمله تلك المياه من ملوثات، إلا أنها الخيار الوحيد الباقي لهم، أو للسير مسافات طويلة من أجل جلب مياه الشرب، ما يعرض حياتهم للخطر بسبب انتشار القناصة على المباني المطلة على شوارع المخيم.

إلى ذلك، يعاني الأهالي من صعوبات كبيرة في استخراج المياه بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتواصل عن المخيم، إضافة إلى شحّ الوقود اللازم لعمل المولدات الكهربائية لتوفير الطاقة لمحركات السحب، ما دفع بعض الأهالي إلى استخدام المضخات اليدوية للتغلب على تلك المشكلة، فيما ترافق ذلك مع انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، حيث ازداد عدد ساعات التقنين في التيار الكهربائي لتصل إلى ٢٠ ساعة يومياً، وأحياناً يكون الانقطاع لأيام متواصلة، بالإضافة إلى توقف خدمات الهاتف السلكي واللاسلكي بنحو كامل منذ أكثر من عام، وكذلك توقف عمل المرافق العامة وفرق العمل الخدماتية والإغاثية، ما أدى إلى انتشار القوارض (الجرذان – الفئران) في أغلب البيوت المهجورة والمدمرة، وكذلك توقف عمل الأونروا في المخيم، وخاصة المراكز الطبية.

الواقع الصحي

لا يتوافر في مخيم درعا أي مشفى أو مركز طبي، بالإضافة إلى نقص حاد في الأدوية والمواد والمعدات الطبية اللازمة للإسعافات الأولية، يضاف إليها عدم توافر سيارات إسعاف لنقل الجرحى لتلقي العلاج خارج المخيم. كذلك يعوق قناصةُ الجيش النظامي وصول سيارات الإسعاف إليه، وإن نجح الأهالي بإخراج أحد المرضى إلى خارج المخيم، فإن الأردن يرفض دخول أي لاجئ فلسطيني من سورية، ولو كان مصاباً. وفي السياق عينه، فيما اتهم عدد من الناشطين وأبناء مخيم درعا يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ الجيش الأردني بمنع دخول جرحى المخيم وإسعافهم، ومنهم الأطفال والنساء، وقال شهود عيان إنه بعد قصف الجيش النظامي لمخيم درعا الذي سقط فيه عدد من أبنائه بين قتيل وجريح، أُسعف الجرحى إلى الجانب الأردني، وعند الوصول إلى الساتر الترابي الفاصل بين الحدود السورية الأردنية، منعهم الجيش الأردني من دخول الأراضي الأردنية.

الواقع الميداني

- ألقت الطائرات السورية يوم ٦ تموز/ يوليو ٢٠١٥ برميلاً متفجراً على مخيم درعا، أوقع عدداً من الإصابات بين المدنيين، وترافق ذلك مع قصف عنيف للمناطق والبلدات المتاخمة له، حيث أكد مراسل مجموعة العمل أن الطيران المروحي ألقى نحو خمسة عشر برميلاً متفجراً على أحياء مختلفة بالقرب من مخيم درعا، في خلال أقل من ساعة، وأشار المراسل إلى أن المنطقة الجنوبية تتعرض لقصف الطائرات السورية منذ أن أعلنت فصائل

الجبهة الجنوبية في المعارضة السورية المسلحة إطلاق معركة عاصفة الجنوب يوم ٢٥ حزيران/ يونيو المنصرم، بهدف السيطرة على المناطق التي لا تزال تحت سيطرة القوات الحكومية في محافظة درعا.

- ألقى الطيران المروحي يوم ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥ عدة براميل متفجرة على البلدات والمناطق المحيطة بمخيم درعا، دون أن ترد أي معلومات عن وقوع إصابات.
- قصفت الطائرات الحربية يوم ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ مخيم درعا بعدد من البراميل المتفجرة، ما أحدث دماراً هائلاً في الأبنية والممتلكات، فيما استهدف القصف جامع الحسين ومقبرة شهداء المخيم، ما أوقع عدداً من الإصابات بين المدنيين.
- تعرض مخيم درعا يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٥ لدمار هائل في الأبنية والممتلكات، وذلك إثر القصف بالبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية التي استهدفت المخيم، حيث ألقى الطيران السوري برميلين متفجرين وقنابل عنقودية على المخيم، ما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى من أبناء المخيم وأحدث دماراً في المنازل.
- قصف الجيش النظامي مخيم درعا وحيّ طريق السد المجاور للمخيم يوم ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥ بصواريخ الغراد، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا والجرحى بين المدنيين، فيما أحدث القصف دماراً كبيراً بالمنازل.
- تعرض مخيم درعا يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ لقصف عنيف أدى إلى وقوع أربع ضحايا على الأقل، معظمهم أطفال، بالإضافة إلى عدد من الجرحى ودمار كبير في الممتلكات. الضحايا الذين جرى التعرف إليهم هم: سماهر نورس مهاوش، والطفل حمزة خالد المصري، والطفلة آية خالد المصري، والطفلة أسماء محمد الزلفي.
- تعرض مخيم درعا يوم ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٥ لقصف عنيف استخدمت فيه الصواريخ وقذائف الهاون، حيث استهدف المخيم بصاروخين من نوع الفيل، وتزامن ذلك مع سقوط عدد من قذائف الهاون على مناطق متفرقة منه، ما أوقع إصابات وأضراراً مادية كبيرة.
- تعرض مخيم درعا يوم ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ لقصف مدفعي وسقوط عدد من القذائف على أماكن متفرقة منه، ما أدى إلى وقوع العديد من الجرحى في صفوف المدنيين، وأحدث دماراً في المنازل.
- شهد مخيم درعا وحيّ طريق السد الملاصق للمخيم قصفاً عنيفاً يوم ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٥، حيث سجلت ١٢ غارة شنّها الطيران الحربي السوري على المنطقتين، ما خلّف

أضراراً مادية بمنازل الأهالي، وتزامن ذلك مع اندلاع مواجهات عنيفة على أطراف مخيم درعا بين الجيش النظامي ومجموعات المعارضة المسلحة.

- تعرض مخيم درعا يوم ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٥ للقصف ببرميلين متفجرين أوقعا ضحايا وعدداً من الجرحى بين المدنيين، فيما شنّ الطيران الحربي غارتين جويتين على المخيم أحدثتا دماراً كبيراً في المنازل والممتلكات.
- اشتباكات عنيفة اندلعت على أطراف مخيم درعا جنوب سورية يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ بين فصائل المعارضة السورية المسلحة وقوات النظام، وترافق ذلك مع قصف عنيف بالمدفعية الثقيلة وبقذائف الدبابات على أحياء درعا البلد.
- اعتقال وإفراج
- اعتقل عناصر الأمن السوري في منطقة اللجاة، يوم ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٥ اللاجئ «علي البيطاري»، من سكان قرية طفس، وذلك أثناء توجهه إلى الشمال السوري.
- أفرج تنظيم الدولة «داعش» يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ عن مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين من أبناء مخيم درعا، وذلك بعد احتجازهم لأكثر من أسبوعين[١].

• مخيم النيرب

أزمات معيشية خانقة عاشها أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة استمرار أحداث الحرب في سورية عموماً، وتدهور الوضع الأمني في المناطق المحيطة به، ومشاركة بعض أبنائه في القتال إلى جانب الجيش السوري، ما جعله عرضة للقصف وسقوط عدد من القذائف على مناطق متفرقة منه أدت إلى تسجيل عدد من الضحايا والجرحى من أبناء المخيم.

وتضاعف أعداد العائلات الفلسطينية التي غادرت مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين إلى تركيا بهدف الهجرة غير الشرعية والوصول إلى دول اللجوء الأوروبي، نتيجة تدهور

(١) إن الخوف من الاعتقال على أيدي عناصر النظام السوري وحواجزه المقامة، دفع العشرات من العائلات والأفراد من اللاجئين الفلسطينيين في درعا والجنوب السوري إلى سلوك طرق بعيدة عن سيطرة النظام كطريق البادية السورية، على الرغم من خطورة تلك الطرق ووعورتها وتكلفة تهريب الفرد العالية عبر هذا الطريق، إلا أن بعض العائلات والأفراد ملاحقة من الأجهزة الأمنية السورية إما للخدمة الإلزامية في جيش التحرير الفلسطيني، أو أن أحد أفراد تلك العائلة مشارك في قتال الجيش السوري. لذلك أجبرت على اختيار طرق بديلة بعيدة عن انظار النظام السوري، علماً بأن عناصر النظام السوري يعتقلون كل لاجئ فلسطيني يحاول السفر نحو مناطق سيطرة المعارضة السورية في شمال البلاد بغية الوصول إلى تركيا.

الأوضاع الأمنية والمعيشية، وبسبب ملاحقة الأجهزة الأمنية السورية ومجموعاتها الموالية ـ مجموعة لواء القدس ـ للشباب الفلسطيني لإجبارهم على الالتحاق بجيش التحرير الفلسطيني، والتشديد الأمني على حركة الشباب في المخيم وخارجه، واعتقال الأجهزة الأمنية للكثير منهم.

وأدى إغلاق الطريق الذي يمدّ حلب ومخيم النيرب بالبضائع والمواد المختلفة إلى ارتفاع أسعار المواد والمحروقات في المخيم وفقدان بعضها.

ويشتكي س. كان المخيم من استمرار انقطاع الكهرباء لفترات زمنية طويلة جراء الصراع الدائر في المحطة الحرارية ومنطقة الزربة بين الجيش السوري ومجموعات المعارضة المسلحة. كذلك عانى أبناء المخيم من انقطاع المياه، ما اضطرهم إلى الاعتماد على مياه الآبار، الأمر الذي زاد من التكاليف التي أرهقت العائلات، إضافة إلى انتشار البطالة وضعف الموارد المالية.

الواقع الصحي

يعاني سكان مخيم النيرب في حلب من هجرة أبنائه، وخاصة الأطباء والطواقم الطبية العاملة من كافة الاختصاصات، حيث بلغ عدد الأطباء الذين هاجروا من المخيم منذ بداية الأحداث في سورية بحسب ما أفاد به مراسل مجموعة العمل ١٧ طبيباً، فيما أشار المراسل إلى أن عدد الأطباء الموجودين في المخيم حالياً خمسة أطباء مع عدد من الممرضين، جميعهم يعملون في مشفى فلسطين، وهو المشفى الوحيد داخل المخيم الذي يُجري عمليات جراحية ويقدّم خدماته الطبية لأهل المخيم والبلدات المجاورة، إلا أن ذلك المشفى يعاني من عدم وجود ترخيص رسمي، ما جعله عرضة للإغلاق أكثر من مرة. يُذكَر أن مشفى فلسطين كان مختصاً بعمليات التوليد فقط، إلا أن الأوضاع في سورية ومخيم النيرب وبُعْد المدينة عن المخيم اضطر إدارة المشفى إلى التعاقد مع عدد من الأطباء من مدينة حلب للقيام بعمليات جراحية بسيطة فيه.

أما بالنسبة إلى المراكز الطبية في المخيم، فهناك مركز طبي للأونروا داخل المخيم لا يقدم سوى الخدمات الطبية البسيطة، فيما حُوِّل المركز الثقافي في بداية الأحداث في سورية إلى مستوصف طبي بجهود بعض المتبرعين من منظمات فلسطينية وعدد من الأهالي، وجُهِّز بغرفة عمليات وبعض التجهيزات الطبية، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى الدعم الطبي من قبل مديرية الصحة في

سورية. ولعل حوادث التسمم التي أصابت عدداً كبيراً من أبناء المخيم يوم ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٥، وعدم اكتشاف المسبب الرئيسي لها، يدلان على الأزمة في المجال الصحي التي يعاني منها مخيم النيرب.

الواقع الميداني

- أصيب أربعة لاجئين من أبناء مخيم النيرب في حلب، يوم ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥، خلال مشاركتهم في القتال إلى جانب الجيش النظامي السوري ضد مجموعات المعارضة المسلحة في منطقة الزهراء بحلب، واللاجئون هم: «ساهر الدربي»، «محمود مشعور»، «عبد الرحمن داية» و«محمد نزار داوود».
- يوم ١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ أُصيبت الشابة الفلسطينية «آية ماجد» (٢١ عاماً)، وهي من أبناء مخيم النيرب بحلب، في منطقة العامرية في أثناء عودتها من مدينة حلب، التي تشهد اشتباكات وحالات قنص بين الحين والآخر بين الجيش السوري ومجموعات المعارضة السورية، وهي منطقة موازية لجسر الراموسة الذي يُعَدّ طريقاً لأهالي المخيم.
- يوم ٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥ أُصيب اللاجئ الفلسطيني «إبراهيم السيتان»، وهو من أبناء مخيم النيرب بشظايا قذيفة سقطت على منطقة السبيل في حلب، نُقل على أثرها للعلاج في مشفى المدينة.
- يوم ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥ أُصيبت كل من الطفلتين «جنا وجودي رافع رافع»، وهما من أبناء مخيم النيرب، جراء سقوط قذيفة هاون على منزلهما في مدينة حلب.
- يوم ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥ سقطت قذيفة هاون قرب منزل اللاجئ الفلسطيني «محمود ملحم» في منطقة الأعظمية بمدينة حلب، ما أدى إلى حصول أضرار مادية في المنزل.
- يوم ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٥ شهد حيّ الحمدانية في مدينة حلب الذي يسكن فيه عدد من العائلات الفلسطينية سقوط عدة قذائف، حيث أُصيب الأهالي بحالة هلع جراء ذلك، والخوف من تكرار القصف وسقوط ضحايا، بينما نجا عدد من اللاجئين الفلسطينيين من القصف في أثناء مرورهم في أحد شوارع الحيّ الذي طاولته قذائف الهاون.
- يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ سقطت طائرة مروحية تابعة للنظام السوري على أطراف مخيم النيرب في حلب، ما أدى إلى وقوع إصابات بين المدنيين، عُرف منهم المسن «أبو لؤي شريح» وطفل في الخامسة عشرة من عمره نقل إلى المركز الثقافي في المخيم لتلقي العلاج. كذلك لحقت أضرار مادية ببعض منازل الأهالي القريبة من مكان سقوط الطائرة.

- يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ شنّت مجموعة المدعو «محمد رافع» الموالية للنظام السوري في مخيم النيرب هجوماً على مجموعة «عدنان السيد»، وهو من مجموعة موالية أخرى داخل المخيم، بسبب خلاف بين المجموعتين على الرِّشى المدفوعة لهم من أجل السماح وإيصال كل من يرغب في الهجرة إلى خارج المخيم والوصول إلى تركيا، لكون الأمن السوري يحظر على الفلسطيني السفر إلى الشمال السوري، ومنه إلى تركيا، واعتدوا عليه بالضرب، ما أدى إلى نقل الأخير إلى المشفى.
- يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، أُغلق الطريق الوحيد الذي يربط مخيم النيرب بحلب، نتيجة الاشتباكات التي اندلعت في منطقة الراموسة والعامرية، وما تبعها من عمليات قصف وقنص للطريق، ما أدى إلى احتجاز عدد من أهالي المخيم في تلك المنطقة.
- يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ أُصيب اللاجئ الفلسطيني «خالد ناجي الناجي» (٤٧ عاماً)، إثر سقوط قذيفة على الطريق الواصل بين مدينة حلب ومخيم النيرب، وذلك في أثناء عودته إلى المخيم.
- يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ قضى اللاجئ الفلسطيني «أحمد شاهين» في الاشتباكات التي دارت بين الجيش النظامي ومجموعة لواء القدس الموالية للنظام السوري ومجموعات المعارضة المسلحة في منطقة الفاميلي هاوس غرب مدينة حلب. كذلك أُصيب اللاجئ الفلسطيني «محمد سمارة» بطلق ناري في ذراعه خلال مشاركته في الاشتباكات، وهما من العناصر المقاتلين في صفوف مجموعة لواء القدس في مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب.
- يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ أُصيبت كل من الطالبتين «مرح قدورة» و«وفاء حمدان»، وهما من أبناء مخيم النيرب، بشظايا قذائف هاون استهدفت حيّ الموكامبو الخاضع لسيطرة النظام السوري في حلب، وهما من طلاب جامعة حلب.

اعتقالات وإفراج

تصاعدت في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ وتيرة حملات الدهم والملاحقات وتفتيش منازل سكان مخيم النيرب في حلب، والتشديد الأمني على حركة الشباب في المخيم وخارجه، والاعتقالات المستمرة بحقهم من قبل الأجهزة الأمنية السورية ومجموعاتها الموالية – مجموعة لواء القدس، لإجبارهم على الالتحاق بجيش التحرير الفلسطيني، ما دفعهم للهجرة إلى المناطق المجاورة أو اللجوء إلى تركيا.

- يوم ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥ اعتقلت قوات الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني «بشار الدربي» (٣٥ عاماً) من أبناء مخيم النيرب، وذلك في أثناء وجوده في مدينة حلب. علماً بأنه يعمل سائق حافلة (ميكروباص) على خط حلب – مخيم النيرب، وأفرجت عنه يوم ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٥.
- أفرجت قوات الأمن السوري عن اللاجئ «فراس الحاج يحيى»، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين يوم ١ آب/ أغسطس من سجن عدرا في ريف دمشق، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من أربعة أشهر.
- يوم ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥ أفرج الأمن السوري عن الشاب أدهم الناجي (١٧ عاماً)، وهو من أبناء مخيم النيرب، بعد اعتقاله في أثناء عودته من عمله في مدينة حلب لعدة أيام. الجدير بالذكر أن الشاب أدهم الناجي يعاني من مشاكل في السمع والنطق.
- يوم ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ اعتقلت جبهة النصرة في الشمال السوري فلسطينيين يعملان مع اللجان الشعبية الموالية للنظام السوري في حلب – حسب ادعائها – هما «محمد أسعد» و«حمودة حوراني»، وهما من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، حيث أعلنت النصرة نيتها تقديمهما إلى المحكمة الشرعية التابعة لها، إلا أنها عادت وأفرجت عنهما يوم ٢٥ من الشهر ذاته.
- كذلك اعتقل عناصر الأمن السوري اللاجئ «خالد عزام»، وهو في العقد السادس من العمر، ومن أبناء مخيم النيرب في حلب، وذلك في أثناء عودته إلى المخيم آتياً من اللاذقية.
- يوم ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٥، اعتقل الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني «محمد ناصر جمّال» (٢٥ عاماً)، وهو من أبناء مخيم النيرب في حلب، وذلك من أمام محله التجاري داخل المخيم.
- يوم ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥ اعتقل الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني «أدهم دكور»، وهو من أبناء مخيم النيرب في حلب، من منزله دون معرفة الأسباب الكامنة وراء اعتقاله، إلا أنها افرجت عنه بعد خمسة أيام.
- يوم ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥ اعتقل عناصر من الأمن السوري اللاجئ «عبد الله سحتوت»، أحد عناصر لواء القدس الذي يقاتل إلى جانب الجيش السوري النظامي. يُشار إلى أن «سحتوت» من أبناء مخيم النيرب، واعتُقل على طريق حمص حلب.

- يوم ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ اعتقل الأمن السوري في حلب الشاب ياسر عبد الرحيم، وهو من أبناء مخيم النيرب، وأحد عناصر لواء القدس الفلسطيني الموالي للنظام.
- وفي ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ أفرجت قوات الأمن السوري عن «فراس الناجي»، وهو من أبناء مخيم النيرب في حلب، وقد اعتُقل في أثناء عودته إلى المخيم بسبب رفضه إعطاء عناصر الحاجز التابع للجيش النظامي في حلب بعضاً من البضاعة التي كان يقلها في سيارته.
- أفرج الأمن السوري يوم ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ عن ثلاثة لاجئين من أبناء مخيم النيرب بعد أيام من اعتقالهم على أحد الحواجز التابعة للأمن السوري، وهم: «ياسر عبد الرحيم»، «عبد الله سحتوت» و«أبو علي رافع»، وهم عناصر محسوبون على ما يسمى مجموعة «لواء القدس»، إحدى المجموعات الموالية للنظام السوري وتقاتل على عدة جبهات إلى جانب الجيش السوري.
- أفرجت الأجهزة الأمنية السورية يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «شحادة ميعاري»، وهو من أبناء مخيم النيرب، وذلك بعد اعتقال دام أكثر من ستة أشهر. يُذكَر أن شحادة كان أحد عناصر اللجان الشعبية في بداية تسليح تلك المجموعات لحماية المخيم، ثم اعتزل العمل منها بحجة انحرافها عن الهدف من تشكيلها، وهو حماية المخيم، وغدت تخرج للقتال إلى جانب النظام ضد مجموعات المعارضة.
- في غضون ذلك، احتجز عناصر من مجموعة «أحرار الشام» يوم ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ الشاب الفلسطيني «مهدي محمد الناجي» (١٨ عاماً)، وهو من أبناء مخيم النيرب، وذلك بعد توقيفه في بلدة سرمين بريف إدلب، في أثناء توجهه إلى تركيا. وفي ١٠ أيلول/ سبتمبر أُطلق سراحه.
- أفرجت الأجهزة الأمنية السورية يوم ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «خالد عزام»، وهو في العقد الخامس، ومن أبناء مخيم النيرب، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من شهرين ونصف.
- اعتقل الأمن السوري يوم ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ العشرات من اللاجئين الفلسطينيين في شمال سورية، وذلك في أثناء محاولتهم الوصول إلى تركيا، في خلال فترة عيد الأضحى الماضي.

- ووفقاً للمعلومات، هناك عدد من العائلات التي اعتقلت بأكملها من والدين وأطفالهما، حيث بلغ عدد المعتقلين نحو (٧٠) فرداً، بينهم نساء وأطفال. وأكدت المصادر نقل المعتقلين إلى سجن الأمن العسكري في حماه، قبل أن يُنقَلوا إلى معتقل الفيحاء في دمشق.
- اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ اللاجئ الفلسطيني «محمد الدربي» (٣٨ عاماً)، وهو من أبناء مخيم النيرب، وذلك بعد اقتحام عناصر الأمن العسكري السوري ومعهم إحدى المجموعات الموالية للنظام منزله، واقتياده إلى جهة مجهولة. ولم يُعرف سبب الاعتقال. ويوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، أفرج الأمن السوري عن اللاجئ «محمد فؤاد الدربي»، وذلك بعد اعتقاله لنحو أسبوع.

● مخيم العائدين ـ حمص[١]

تنامت في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ هجرة سكان مخيم العائدين في حمص باتجاه تركيا والدول الأوروبية، نتيجة الأوضاع الأمنية والمعيشية، حيث لوحظ خلال الفترة الأخيرة مغادرة عدد كبير من أهالي المخيم إلى تركيا، في محاولة للوصول إلى دول اللجوء الأوروبي. فيما يوجد في تركيا الكثير من الشباب والعائلات ينتظرون طرقاً توصلهم إلى البر الأوروبي بطرق شرعية وغير شرعية. وتعود أسباب تنامي ظاهرة الهجرة إلى الملاحقات الأمنية السورية من قبل الأجهزة الأمنية والمجموعات الموالية لها للشباب الفلسطيني في مخيم العائدين، لإجبارهم على الالتحاق بجيش التحرير الفلسطيني، والتشديد الأمني على حركة الشباب في المخيم وخارجه، والاعتقالات المستمرة بحقهم.

التغيرات العمرانية

بدأت قوات الأمن السوري بالتضييق شيئاً فشيئاً على سكان المخيم بعد الظهور المسلح، وجعلت الدخول إلى المخيم والخروج منه من المدخل الرئيسي فقط. كذلك وضعت سواتر ترابية وحواجز إسمنتية بين المخيم والشماس، ومدّت أسلاكاً شائكة بين المخيم وطريق الشام، لسدّ جميع الطرق الفرعية المؤدية إلى المخيم.

---

(١) للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على التقرير: العائدين ـ حمص مخيم رهن الاعتقال ـ إبراهيم العلي ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على الشبكة العنكبوتية:
http://actionpal.org.uk/ar/reports/special/acamp_under_arrest.pdf

- وفي ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، قامت السلطات المختصة ببناء وتركيب سور حديدي يفصل بين أحياء مخيم العائدين في حمص والكتلة الجامعية والسكن الجامعي من الجهة الغربية، وأحياء ضاحية الوليد وحيّ عكرمة وحيّ وادي الذهب في المنطقة الشرقية، وذلك على طول طريق الشام ابتداءً من دوار تدمر، وحتى دوار التمثال على مفرق الجسر وشارع الحضارة دون أي ممرات خدمية بين الجانبين، فأصبح المخيم محاطاً بـ:
- سور إسمنتي بارتفاع ٣ أمتار وأسلاك شائكة فوقه بارتفاع ١ متر.
- سور حديدي يفصل أوتوستراد طريق الشام بين الذهاب والإياب بارتفاع ٣ أمتار، مغلق من دوار تدمر جنوباً حتى دوار التمثال شمالاً.
- إغلاق المفارق للشوارع ببناء جدران بارتفاع ٣ أمتار.
- حفر خندق وخلفه ساتر ترابي بارتفاع ١,٥ متر.
- نقاط مراقبة كاميرات إلكترونية وأماكن للقناصة فوق الكتل الجامعية وخزان الماء شمالاً والسكن الجامعي جنوباً.

أثّر السور الحديدي بعملية التواصل بين أهالي المخيم وأقاربهم في المناطق المجاورة، وأصبح على الأهالي أن يذهبوا إلى الجنوب عبر دوار تدمر للعودة إلى طريق الشام، ما يضاعف تكاليف المواصلات، وخاصة على الطلاب والموظفين، والأهالي الذين لديهم مراجعات مع مستوصف الأونروا ومشفى بيسان.

كذلك انعكس بناء السور سلباً على أصحاب المحالّ التجارية في الأحياء الشرقية، الذين حال السور بينهم وبين زبائنهم من الجهة الغربية.

مخطط يبيّن التغيرات العمرانية التي طرأت على مخيم العائدين

المظاهر العامة للأوضاع داخل المخيم

بالرغم من حرص الأهالي الشديد على تحييد المخيم، إلا أن قائمة طويلة من الممنوعات من قبل المفرزة الأمنية فُرضت على الأهالي داخل المخيم وأُلزموا بها. نذكر منها:

- يُمنع إدخال أو إخراج مواد الأثاث المنزلي الجديدة والمستعملة، إلا من خلال أشخاص محسوبين على النظام، أو تُتَّبَع إجراءات وموافقات طويلة ومعقدة.
- يُمنع إدخال مواد البناء والإعمار إلا من خلال اتباع إجراءات وموافقات طويلة ومعقدة بحاجة إلى بيان ملكية، مع العلم بأنّ أغلب بيوت المخيم هي بناء عائلي طابقي، ولا توجد تنازلات أو ملكيات بين الأب والأبناء.
- يُمنع إعلان المتوفى خارج سورية بمكبرات الجامع كالعادة، وإقامة العزاء العلني، باعتبار أنّ المتوفى خائن لوطنه.
- يُمنع إعلان وفاة أيّ شخص إلا بعد الموافقة من مديرية الأوقاف في مدينة حمص التي تعتبر المخيم خارج اختصاصها، وتردّ الأمر إلى المفرزة الأمنية داخل المخيم التي تردّ بدورها إلى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التي تتنصل من مسؤوليتها عن هذا الأمر أيضاً.

- **يُمنع إعلان وفاة أي امرأة بمكبرات الجامع، سواءٌ أكانت داخل المخيم أم خارجه من غير سبب واضح.**
- **تُمنع المظاهر المترافقة عادة مع الأفراح كالزفة للعريس والتزمير والسيارات... إلخ.**
- **يُمنع تجاوز الوقت المحدد للأعراس داخل صالات الأفراح للنساء، وهو من السادسة حتى التاسعة مساءً.**
- **يجب تقديم كشف يومي مسائي إلى المفرزة الأمنية لكل المرضى والمراجعين الذين دخلوا مشفى بيسان.**
- **يُمنع التأجير أو السكن أو الاستضافة في المخيم لكل من أهالي مدن وبلدات «تدمر أو القريتين أو مهين» مهما كانت صلة القرابة والنسب، باعتبارهم خونة سلموا مناطقهم.**
- **يُمنع التصرف بأملاك المهاجرين من أبناء المخيم من قبل ذويهم، حتى لو قدّموا بذلك وكالة مصدقة أصولاً من السفارة السورية في الدول التي هاجروا إليها.**

الواقع المعيشي

ترافق التدهور الأمني الذي تشهده مدينة حمص مع تدني المستوى المعيشي للسكان عامةً وللاجئين الفلسطينيين داخل مخيم العائدين خاصة، نتيجة الإجراءات التي وصفتها الحكومة السورية بالتدابير الأمنية، ابتداءً من إغلاق الطرق أمام السيارات والتوقيف والمداهمات والاعتقالات العشوائية التي طاولت غالبية سكان المخيم، ما فاقم معاناتهم واضطُر معظمهم إلى بيع منازلهم بأبخس الأثمان والمغادرة نحو المجهول في أصقاع الأرض الأربعة.

فعلى الصعيد الاقتصادي يعاني أبناء المخيم من فقر الحال وشحّ المواد الغذائية وانتشار البطالة، وتضاعف أسعار المواد الغذائية والألبسة والأدوية نتيجة منع حواجز النظام من دخول المواد إلى المخيم، بالإضافة إلى التضييق المتعمد على أصحاب المحالّ التجارية والعربات الجوالة أو الثابتة في شوارع المخيم، حيث أكد مراسل مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أن «عناصر الأمن السوري بلّغوا أصحاب العربات «البسطات» بوجوب إزالتها من وسط شارع القدس في المخيم»، ما أسهم في تراجع حركة البيع والشراء داخل المخيم.

كذلك يشتكي أبناء المخيم من انقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة تجاوزت أحياناً (١٢ ساعة/اليوم)، ما أدى إلى تلف وفساد المواد الغذائية التي يحتاج حفظها للتبريد.

ويفتقد سكان المخيم مادة البنزين والمازوت وغاز الطهو بسبب منع حواجز الجيش النظامي إدخالها إلى المخيم، ما رفع أسعارها بنحو جنوني. فقد وصل سعر ليتر مادة المازوت إلى ما بين (٢٢٠ – ٢٥٠) ليرة سورية. أما سعر أسطوانة الغاز، فراوح ما بين (٣٥٠٠ ـ ٥٠٠٠) ليرة سورية، ما اضطر الأهالي إلى اللجوء إلى الحطب للتدفئة والطبخ، بالرغم من غلاء سعره أيضاً.

أما من الجانب الإغاثي، فقد واصلت المؤسسات الخيرية الناشطة في المخيم، كهيئة فلسطين الخيرية والهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني والهلال الأحمر السوري والجمعية الخيرية الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، توزيع مساعدات غذائية على أبناء المخيم، وعلى العائلات النازحة من السوريين والفلسطينيين النازحين إلى المخيم.

وفي خطوة لافتة، قامت وكالة «الأونروا» في أثناء توزيع الدفعة الرابعة من المساعدات على أهالي المخيم باقتطاع أسماء الموقوفين والمعتقلين والمسافرين عن ذويهم وحرمانهم المساعدات.

الواقع التعليمي

يؤمن أهالي المخيم بضرورة التعلّم ويعدّونه هدفاً رئيسياً لديهم، وتقدَّر نسبة المتعلمين في مخيم العائدين حتى المرحلة الإعدادية ٩٥٪ من عدد السكان، وتوجد في مخيم العائدين ستّ مدارس للأونروا، هي عبارة عن إعداديتين (الشجرة والرملة) وأربع مدارس ابتدائية (الجش، الرأس الأحمر، دير الأسد والبروة)، بالإضافة إلى ثلاث روضات: روضة العودة التابعة للأونروا، روضة زهور الياسين التابعة لحركة حماس، وروضة براعم الأقصى التابعة لاتحاد المعلمين. أما المرحلة الثانوية والمعاهد والجامعات، فهي حصراً في المدارس التابعة للحكومة السورية.

في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ شهد التعليم تراجعاً حاداً نتيجة العديد من العوامل، كهجرة أهل الخبرة من المعلمين الناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية في المخيم والرغبة في البحث عن الأمن والأمان بعدما تزايدت أعمال التفييش والاعتقال والابتزاز على الكنية والجنسية والمذهب، والضغط النفسي على من لم ينخرط وينحَز إلى طرف على حساب طرف آخر، ما اضطرهم إلى الفرار، رغم الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من رواتب عالية تدفعها لهم الأونروا.

بالمقابل، شغل هذا الفراغ معلمون لا يمتلكون الكفاءة أو الخبرة اللازمتين للقيام بالعملية التعليمية. فقد استُخدم المتخرجون الجدد من طلاب الجامعات دون إخضاعهم للدورات التأهيلية اللازمة لإعداد المدرسين وإتقان الوسائل التعليمية والطرق التدريسية وإدارة الصف وتقنيات التعليم الحديثة، ما اضطر الطلاب إلى الالتحاق بالمعاهد الخاصة للتقوية، وهذا يزيد العبء المادي على الأهالي.

كذلك دُمجت المدارس واستُغني عن واحدة منها مع موظفيها نتيجة التسرب الدراسي والنزوح والهجرة، حتى أصبح عدد طلاب بعض الصفوف لا يتجاوز ١٧ طالباً، خاصة صفوف الثالث الإعدادي «التاسع».

الواقع الصحي

مع امتداد أمد الصراع وتعذّر وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى المراكز أو المستشفيات الحكومية، لما يشكل ذلك من خطورة عالية في أثناء التنقل، اعتمد السكان في العلاج على مركزين أساسيين للصحة داخل المخيم تُقدَّم فيهما الخدمات الصحية المجانية (الأونروا) أو بأسعار رمزية (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني)، بالإضافة إلى مصادر ثانوية أخرى تعتمد على عيادات الأطباء الخاصة بأجور معقولة أيضاً، مقارنةً بأجور الوسط المحيط، لكن ليس باستطاعة الجميع التردد عليها.

الواقع الميداني

- تعرضت أطراف مخيم العائدين في حمص يوم ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ للقصف، حيث سقط على الحيّ الشرقي للمخيم (حيّ عكرمة وطريق الشام) قذيفتا هاون، ما أدى إلى سقوط ضحية وعدة جرحى، حيث غالبية سكان هذا الحي من اللاجئين الفلسطينيين.
- وقال مراسل مجموعة العمل إن القذيفة الأولى سقطت بالقرب من «جامع أسامة بن زيد»، وأصابت سيارة «بيك آب» مقابل مفرق المخيم مباشرةً، ما أدى إلى قضاء السائق الذي لا يزال مجهول الهوية بسبب تفحم جثّته بنحو كامل، ونقل جثمانه مع جريحين أصيبا جراء القذيفة إلى مشفى بيسان في المخيم. أما القذيفة الثانية، فسقطت على مسافة قريبة من الأولى، لكن من الجهة الشمالية.
- يوم ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، أُصيب الطفل الفلسطيني وليد مهند سالم، وهو من أبناء المخيم، برصاصة في رأسه، وذلك عقب إطلاق قوات النظام السوري المتمركزة في السكن الجامعي النار على الجهة الجنوبية من المخيم.

اعتقال وإفراج

- تميز مخيم العائدين – حمص عن غيره من المخيمات الفلسطينية في سورية بأنه الأكثر تعرضاً لحملات الاعتقالات والتوقيفات التي طاولت معظم أبنائه، حيث سجل اعتقال النسبة الأكبر بين المخيمات، مقارنةً بعدد سكانه ومساحته. فقد أحصى فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل اعتقال أكثر من (٢٠٠) لاجئ فلسطيني، وتفاوتت مدة توقيف البعض ما بين ساعات وأيام وأسابيع، بينما ما زال نحو (١٣٣) منهم قابعين في السجون.
- وتظهر الشواهد الآتية بعض الحوادث التي تعرض فيها أبناء المخيم لحملات الدهم والاعتقال والإفراج خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥:
- اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية في مدينة حمص الشاب الفلسطيني «مصعب أحمد خليفة»، يوم ٢٠١٥/٧/١٢، وذلك عند معبر «المدينة الجامعية» في الجهة الجنوبية لمخيم العائدين، وهو في العقد الثالث من العمر وأب لطفلين، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين.
- أفرجت قوات الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني «محمد ظاهر» بعد اعتقال دام أكثر من عامين ونصف، وكان قد اعتقل حينها عند ما يُعرَف بحاجز ٦٨، وانتشر خلال فترة اعتقاله خبر عن وفاته في السجون السورية.
- إلى ذلك، اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية لاجئَين فلسطينيَّين من أبناء مخيم العائدين في حمص، هما: الشاب «عبادة حسين فضة»، واعتُقل في يوم ٢٠١٥/٧/١٢ في أثناء تنقله للسفر، وذلك في كراجات مدينة حماه – الزربة، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية البصة في فلسطين. واعتقلت أيضاً الشاب «بلال خالد زيدان»، يوم ٢٠١٥/٧/١٠ في كراجات مدينة حماه – الزربة، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.
- أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني «حامد عطا الله خطاب»، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص يوم ٢٠١٥/٧/١٣، بعد اعتقاله قرابة شهر، وهو في نهاية العقد الخامس من العمر، ومن أهالي قرية عين الزيتون في فلسطين.
- وفي ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥ اعتقل الأمن السوري ثلاث أخوات فلسطينيات مع أطفالهن، ولاجئة في الستين من عمرها، من أبناء مخيم العائدين في حمص، وذلك في خلال سفرهنّ

باتجاه قرية الزربة القريبة من الأراضي التركية، وقد اعتقلهنّ عناصر الحاجز بعد مدينة حماه باتجاه قرية الزربة، وهنّ: اللاجئة الفلسطينية «ميساء حسن الخيال» وطفلاها، وهي في نهاية العقد الثالث من العمر، واللاجئة الفلسطينية «إسراء حسن الخيال» وطفلها، وهي في منتصف العقد الثالث من العمر، واللاجئة الفلسطينية «تسنيم حسن الخيال»، وهي في بداية العقد الثالث من العمر، والعائلة تعود إلى قرية طيرة حيفا في فلسطين، واللاجئة الفلسطينية المسنة «صفية محمد قاسم (أم علاء)»، وهي في العقد السادس من العمر، من أهالي مدينة الناصرة في فلسطين.

- واعتقل الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني «وليد زكريا خليل الحلبي»، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، يوم ٤ آب/ أغسطس من مكان عمله في منطقة حسياء. يشار إلى أنه في نهاية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة عكا في فلسطين.
- منع الأمن السوري ذوي اللاجئ الفلسطيني «عمار عمر التوبة» الذي توفي يوم ٢٠١٥/٨/٨ على الحدود التركية السورية إثر تعرضه لنوبة قلبية مفاجئة، من إقامة مجلس عزاء له، علماً بأنه في منتصف العقد الثالث من العمر، وهو من أهالي قرية صفرية في فلسطين.
- اعتقلت قوات الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني «أيمن محمد خطاب»، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، يوم ٦ آب/ أغسطس، وذلك بعد اقتحام منزله ومحله التجاري، فيما لم تتسنّ لمراسلنا معرفة أسباب اعتقاله، وهو في بداية العقد السادس من العمر، ومن أهالي قرية عين الزيتون في فلسطين.
- وأقدم عناصر حاجز البرج في منطقة البحصة بدمشق، التابع للجيش السوري، على اعتقال اللاجئ الفلسطيني «طارق حسان صلاح شطارة»، من أبناء مخيم العائدين في حمص، وذلك في أثناء عودته من عمله، علماً بأنه في بداية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية ترشيحا في فلسطين.
- يوم ٩ آب/ أغسطس اعتقل الأمن السياسي «محمود درويش شلون»، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي مدينة عكا في فلسطين، وذلك بعد دهم منزله في مخيم العائدين بحمص. كذلك أفرجت الأجهزة الأمنية السورية عن اللاجئ «محمد إسماعيل عمر» (أبو عمر)، وهو من أبناء مخيم العائدين، من سجن حمص المركزي بعد اعتقال دام قرابة ٣ أشهر، وهو في العقد الخامس من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين. وأفرجت أيضاً عن اللاجئ «أيمن محمد خطاب» (أبو محمد)، وهو من أبناء مخيم العائدين، بعد

اعتقال دام خمسة أيام، وهو في بداية العقد السادس من العمر، ومن أهالي قرية عين الزيتون في فلسطين. ويُشار إلى أنه برتبة مقدم في الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله.

- واعتقل الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني «بلال الشعبي»، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص يوم ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥، وذلك من دائرة الهجرة والجوازات في حمص، وهو في بداية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية الزيتون في فلسطين.
- أفرج الأمن السوري عن «ابتسام يونس بكر» التي سبق أن اعتقلها يوم ١٢ آب/ أغسطس من كاراج حمص – حلب، في أثناء سفرها هي ووالدتها إلى حلب. يُشار إلى أنها من أبناء مخيم العائدين في حمص، وفي العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين.
- في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥ أفرج الأمن السوري عن لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم العائدين في حمص، هما «طارق حسان صلاح شطارة»، الذي اعتقله يوم ٦ آب/ أغسطس عناصر حاجز البرج في منطقة البحصة بدمشق التابع للجيش السوري، وذلك في أثناء عودته من عمله، علماً بأنه في بداية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي قرية ترشيحا في فلسطين.
- دهم الأمن السوري بعض منازل مخيم العائدين في حمص يوم ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٥، واعتقل ثلاثة أشخاص بعد دهم بيت اللاجئ الفلسطيني «محمد جهاد الخطيب» غربي مشفى بيسان. إضافة إلى ذلك، دُهم منزل «إياد أحمد الكردي» في منتصف شارع «يافا».
- اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ الشاب الفلسطيني «علاء درويش» صباح يوم ٢٠١٥/٨/٢٨ في مخيم العائدين بحمص، حيث اعتقله عناصر من فرع الأمن السياسي واقتادوه إلى جهة مجهولة، وهو في نهاية العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين.
- أفرجت قوات الأمن السوري عن الشاب الفلسطيني «وليد زكريا خليل الحلبي»، من أبناء مخيم العائدين في حمص، بعد اعتقال دام ٢٢ يوماً. وكان قد اعتُقل لتشابه في الأسماء، وهو في نهاية العقد الثالث من العمر، من مدينة عكا في فلسطين.
- كذلك اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ٢٠١٥/٩/١٠ كلاً من اللاجئين الفلسطينيين «محمد عرابي»، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة عكا في فلسطين، واللاجئ

«هشام محمد قطوس»، في أثناء سفرهما إلى تركيا عبر مدينة حماه، وهو في العقد الخامس من العمر، ومن أهالي مدينة عكا في فلسطين.

- فُقد كل من الشقيقين «رائد حسني درباس» (في العقد الرابع من العمر)، و«أكرم حسني درباس» (في العقد الثاني من العمر)، من أبناء مخيم العائدين في حمص يوم ٢٠١٥/٩/١٥، في أثناء سفرهما إلى خارج سورية، بهدف الهجرة إلى أوروبا، وحتى اللحظة لم ترد أي معلومات أو أنباء عنهما، علماً بأنهما من أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.
- وأفرج الأمن السوري عن اللاجئ «علاء درويش» الذي اعتُقل يوم (٢٠١٥/٩/١٧)، بالإضافة إلى الإفراج عن اللاجئ «خالد جمال زيد» الملقب بأبو جمال، وذلك بعد اعتقال دام لأربعة أشهر، حيث اعتقل في أثناء سفره إلى لبنان لإجراء مقابلة لمّ شمل في إحدى السفارات الأوروبية.
- أفرج الأمن السوري يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ عن مسؤول فرع حمص للمتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني «خالد زيد» (أبو جمال)، وذلك بعد اعتقال دام نحو سبعة أشهر. وكانت قوات الأمن السوري قد اعتقلته على الحدود السورية اللبنانية، ولم تُعرَف أسباب الاعتقال، وهو أحد أهم العاملين في المجال التطوعي بمخيم العائدين في حمص.
- دهم الأمن السوري يوم ٢٠١٥/١٠/١٨ منزل عائلة «الشعيبي» الكائن في شارع يافا، بحجة البحث عن مخبأ للأسلحة داخل المنزل. كذلك دُهم منزل عائلة «العوض» الكائن في آخر شارع القدس، في ذات اليوم بحجة مشابهة.
- ودُهم منزل اللاجئ «محمد الجمعة»، يوم ٢٠١٥/١٠/٢١ الكائن وسط شارع يافا، وذلك بحثاً عن أحد أفراد العائلة.
- إلى ذلك، دُهم منزل «بسام خميس عليوة» الكائن في شارع يافا، في اليوم ذاته، وذلك بحثاً عن أحد أفراد العائلة.
- كذلك أُفرج عن اللاجئ «محمد عثمان» يوم ٢٠١٥/١٠/٢٨ من سجن عدرا في دمشق، بعد مدة إعتقال دامت أكثر من شهر ونصف، وهو في العقد الثالث من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين.
- إلى ذلك، أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني «خالد محمود شطارة» (أبو محمد)، وهو في العقد الثالث من العمر، واللاجئ «محمد محمود شطارة» (أبو خالد)،

وهو في العقد الخامس من العمر، يوم ٢٠١٥/١١/١ من سجن محكمة الفيحاء الخاصة بالمسافرين إلى تركيا، وذلك بعد اعتقالهما لأكثر من شهر ونصف، وهما من أهالي قرية ترشيحا في فلسطين.

- وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ دهم الأمن السوري بيوت ومحالّ عائلة «آل الحاج يحيى» الفلسطينية في مخيم العائدين بحمص، وذلك للبحث عن اللاجئ الفلسطيني «معتز الحاج يحيى» (أبو إياد)، وهو في بداية العقد الخامس من العمر، بحسب ما صرحوا به في أثناء الاقتحام. لكن عملية البحث لم تؤدِّ إلى اعتقاله، بسبب فراره إلى خارج سورية.
- يوم ٢٠١٥/١١/٥ منع عناصر مفرزة الأمن السوري في المخيم ذوي الشاب الذي توفي بحادث في تركيا «محمد همام عوض» من إعلان وفاته وإقامة مجلس عزاء لفقيدهم، بحجة أنه كان مطلوباً للأمن السوري. وذلك يأتي ضمن سلسلة من التضييقات التي يمارسها عناصر الأجهزة الأمنية السورية على المخيم وأبنائه.
- اعتقل الأمن السوري يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ اللاجئ الفلسطيني «راتب إسماعيل عمر» (أبو سامر) وزوجته، وذلك بعد دهم عناصر الأمن منزلهما والتفتيش فيه وفي حديقة المنزل، وهو في نهاية العقد السادس من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة، وزوجته من أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.
- أفرج الأمن السوري يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «محمد إسماعيل العمر»، وذلك بعد اعتقال دام نحو ستة أشهر.
- أفرج الأمن السوري يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ الفلسطيني «راتب إسماعيل العمر»، من ابناء مخيم العائدين في حمص، وذلك بعد اعتقال دام نحو أسبوع. اعتُقل «وائل خليل محمد بسيوني»، وذلك يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، وذلك عند حاجز السكن الجامعي، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أبناء مدينة حيفا في فلسطين.
- أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني «طارق حسن بسيوني» يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ بعد اعتقال دام نحو ٦ أشهر، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص.
- أفرج الأمن السوري يوم ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ عن اللاجئ «طارق حسن محمد بسيوني»، وهو في العقد الثالث من العمر، وذلك بعد اعتقال دام نحو ستة أشهر، حيث اعتقل «طارق» بعد رفضه القتال على جبهة تدمر إلى جانب النظام السوري، علماً بأنه من المقربين من اللجان الشعبية المحسوبة على النظام داخل المخيم، فيما أُفرج عن

كل من اللاجئين «بشار إبراهيم فارس»، وهو في العقد الرابع من العمر، واللاجئ «كمال محمود»، وهو في العقد الخامس من العمر، وذلك بعد اعتقالهما مطلع شهر أيلول/ سبتمر، وقد أُفرج عنهما من أحد الأفرع الأمنية في دمشق.

- اعتقل الأمن السوري يوم ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ «أيمن المحمود»، وهو من أبناء مخيم اليرموك وسكان مخيم العائدين في حمص، وأحد المقربين من اللجان الشعبية في المخيم. كذلك اعتُقل الشاب «محمد أحمد محمود شطارة»، المجند في جيش التحرير الفلسطيني، على أحد حواجز مدينة حماه، بالرغم من حمله لإجازة رسمية من الجيش، وهو في العقد الثاني من العمر، ومن أبناء قرية ترشيحا في فلسطين.

• مخيم الحسينية

الحدث الأبرز الذي شهده مخيم الحسينية للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ هو عودة سكانه إليه، حيث شهد المخيم يوم ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥ بدء عودة بعض العائلات الفلسطينية، بعد المنع الذي مارسه الجيش النظامي على سكانه النازحين عنه منذ ٦٥٥ يوماً، وذلك بعد اضطرارهم إلى النزوح عنه نتيجة الاشتباكات العنيفة التي دارت بين الجيش النظامي ومجموعات محسوبة على المعارضة المسلحة، والتي انتهت بفرض الجيش النظامي سيطرته الكاملة على المخيم، إلا أنه منع الأهالي الذين اضطروا إلى ترك منازلهم من العودة إليها طوال تلك الفترة[١].

الواقع الميداني

إلى ذلك، أفاد ناشطون لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، أن من سمحت لهم حواجز الجيش النظامي بالعودة إلى مخيم الحسينية، هم فقط عائلات المحسوبين عليه من عناصر في اللجان الأمنية، والحزبيين، فيما رُصد اعتقال قوات من الجيش السوري النظامي بعض شبان مخيم الحسينية في أثناء محاولتهم العودة إلى مخيمهم، حيث اعتقل عناصر حاجز الحسينية التابع للجيش النظامي كلاً من اللاجئتين الفلسطينيتين «ميرفت قبلاوي»، ابنة الحاج أبو هشام قبلاوي، وفتاة أخرى لم تتسنّ معرفة اسمها. كذلك منع عناصر الحاجز العديد من عائلات المخيم في خلال الفترة الماضية من العودة إليه، وأبلغوهم أن جميع ممتلكاتهم تحت

(١) مخيمات بلا لاجئين ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ـ على الشبكة العنكبوتية:
http://actionpal.org.uk/ar/reports/special/camps%20without%20refugee-ar%20.pdf.

تصرف الحاجز. ومن هذه العائلات عائلة أبو هشام قبلاوي أحد وجهاء الحسينية المعروف بانتمائه السابق إلى حركة فتح، وقد اعتقله الأمن السوري يوم ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥ في أثناء عودته إلى المخيم، علماً بأن ابنه «هشام قبلاوي» مسؤول فتح الانتفاضة في الحسينية قضى تحت التعذيب في السجون السورية، بتهمة معالجة جرحى في مستوصف تديره فتح الانتفاضة في المخيم. كذلك منعت قوات النظام عائلة اللاجئ الفلسطيني «عويد الحسن» من العودة إلى منزلهم، واعتقلت أحد أبنائه.

أما يوم ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥، فاعتقل عناصر حاجز الحسينية التابع للأمن السوري المسن «أبو هشام القبلاوي» (٨٠ عاماً)، في أثناء عودته إلى مخيم الحسينية في ريف دمشق، الأمر الذي سبّب حالة من القلق لدى بعض أبناء المخيم الذين باتوا يتوجسون من العودة إلى منازلهم خوفاً من الاعتقال.

كذلك عمدت تلك القوات إلى تفجير بيوت العديد من منازل الناشطين الإغاثيين والإعلاميين داخل المخيم، منها منزل المسؤول السابق لحركة حماس في المخيم (محمود زغموت)، الذي فُجر منزله يوم ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥، الأمر الذي أدى إلى دمار المنزل بنحو كامل، هذا إضافة إلى تدمير مئذنتي جامع القدس وجامع الصحابي «زاهر الأشجعي».

وفي يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ وجه أهالي مخيم الحسينية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، شكوى للمعنيين يطالبون فيها الدولة السورية بالتدخل لدى مفرزة الأمن السوري الموجودة في مخيمهم، وذلك بعد القرارات المجحفة والظالمة التي أطلقتها المفرزة ومسؤولها الأمني في المنطقة والتي من شأنها تقييد حركة أبناء المخيم والتحكم في معيشتهم، ومنها: «كل عائلة كان أحد افرادها مسلحاً تُطرَد من المنطقة وتصادَر أملاكها للحاجز»، و«كل عائلة مفقود رب أسرتها تُطرَد خارج المنطقة وتصادَر أملاكها»، و«لا يُسمَح للمستأجر بالعودة إلى المنزل الذي يستأجره ضمن المنطقة»، و«لا يُسمَح للمحلات التجارية التي كانت مستأجرة بإعادة فتحها»، و«يُسمَح بفتح محلات من قبل مالكها، لكن بشرط شراء البضاعة من التجار الذين وضعهم رئيس الحاجز في المنطقة، للتحكم بالأسعار ويمنع إدخال البضاعة من خارج المنطقة».

الواقع التعليمي

أما في الجانب التعليمي، فقد افتتحت مدارس مخيم الحسينية أبوابها يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بعد ثلاث سنوات من الإغلاق، حيث سجلت مجموعة من المديرين والمعلمين أسماء الطلاب الراغبين في العودة إلى مدارس الحسينية ممن عادوا إلى المخيم.

وأعلنت المدارس أنّ باستطاعة كل مواطن بعد عودته إلى المخيم تسجيل أولاده مباشرة دون إحضار وثائق انتقال من مدارسهم، وستنقل مدارس الأونروا في الحسينية وثائق الانتقال والأضابير من مدارس الأونروا التي جاء منها الطلاب جماعياً.

الواقع الإغاثي

وزعت حملة المرحمة يوم ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ مساعداتها الغذائية على أهالي مخيم الحسينية في ريف دمشق، حيث وزعت بالتعاون مع الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني نحو (١٠٠٠) سلة غذائية ونحو (٥٠٠) علبة حليب أطفال. فيما قامت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، بتمويل من هيئة الإغاثة العالمية، بإزالة الركام والأتربة من شوارع مخيم الحسينية في ريف دمشق، وذلك ضمن مشروع إعادة تأهيل منازل المخيم ومساجده، حيث أُعيد ترميم المساجد، بالإضافة إلى تركيب نوافذ زجاجية لمعظم منازل المخيم المتضررة.

• مخيم خان دنون

حالة من الارتياح سادت في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ بين أبناء مخيم خان دنون في ريف دمشق بعد توقيع هدنة بين الجيش السوري ومجموعات المعارضة المسلحة في قرية الطيبة المجاورة للمخيم، وبعدما كان المخيم منطقة اشتباك وعرضة لسقوط القذائف. فقد فُتح الطريق بين المخيم والقرية المغلق منذ أكثر من عام، ورُفعت السواتر الترابية وشهد المخيم عودة بعض الأهالي إلى القرية التي كانت تحت سيطرة مجموعات المعارضة المسلحة.

الوضع المعيشي

يعيش سكان مخيم خان دنون أوضاعاً اقتصادية مزرية نتيجة نقص الخدمات الأساسية فيه، حيث يعانون أزمة في الحصول على رغيف الخبز، وذلك جراء تقليص كميات الطحين ومادة المازوت المقدمة إلى أفران المخيم، ما اضطر الأهالي إلى التجمع يومياً لساعات طويلة أمام الأفران، للحصول على ربطة خبز. هذا الخبز الذي يُعَدّ قوتهم اليومي، اشتكى أبناء مخيم خان دنون في الآونة الأخيرة من سوء جودته، ومن وجود حشرات داخله مثل الدود. هذا وقد طالب الأهالي الحكومة السورية والجهات المعنية بتوفير مادة الخبز «لأنها ضرورة لهم ولا يمكن الاستغناء عنها أو الاستعاضة عنها بمادة أخرى»، كذلك طالبوا بزيادة

مخصصات أفران المخيم من مادة الطحين، ومحاسبة أصحاب الأفران الذين لا يهمهم سوى الربح المادي.

وعانى سكان مخيم خان دنون أيضاً من أزمة خانقة في مادة المازوت، وأخرى في الغاز المنزلي، إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي لساعات وفترات زمنية طويلة تصل إلى أكثر من ١٦ ساعة في اليوم.

إلى ذلك، يعاني أبناء المخيم من عدم وصول الماء إلى بيوتهم، حيث يضطرون إلى شراء الماء عبر الصهاريج، ما يضاعف من معاناتهم الاقتصادية، على أن يُزوَّد في الأيام القادمة المخيم والحارات التي لا تصلها المياه بـ٦ صهاريج تأتي يومياً إلى المخيم بأمر من وزارة الري، وسيكون التوزيع مجانياً أو بسعر رمزي.

واشتكى أهالي مخيم خان دنون من مشكلة المواصلات، حيث لا يستطيع أبناء المخيم من الموظفين والعمال والطلاب الوصول إلى أعمالهم وأشغالهم ومدارسهم وجامعاتهم في الوقت المحدد، نظراً إلى عدم وجود حافلات، ما يضطرهم إلى الخروج من منازلهم عند الساعة الخامسة صباحاً للوصول عند الثامنة.

الواقع الميداني

ما زال أهالي مخيم خان دنون يشتكون من ممارسات ومضايقات عناصر حاجز اللجان الشعبية الموالية للنظام السوري أول المخيم، حيث وصف أحد الأهالي تلك المضايقات (بغير الأخلاقية)، وأكد أن عناصر الحاجز يقومون بمضايقة فتيات المخيم بالألفاظ والحركات غير الأخلاقية بنحو متكرر، بالإضافة إلى قيامهم بسرقة ممتلكات الأهالي وفرض إتاوات عليهم في كثير من الأحيان.

ففي ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥ أقدم شاب من أبناء مخيم خان دنون الموالين للنظام السوري على طعن أحد عناصر الحاجز التابع للجيش النظامي أول المخيم، وذلك بسبب مشادة كلامية نشبت بين الشاب وأحد عناصر الجيش النظامي، وتطور الأمر إلى اشتباك بالأيدي والسكاكين، وشنّ على إثر الحادثة عناصر المفرزة والأمن حملة للبحث عن الشاب واعتقاله، إلا أنه توارى عن الأنظار.

وفي ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٥ شهد مخيم خان دنون شجاراً حاداً دار بين عدة شباب من المخيم وعناصر الحاجز التابع للجيش النظامي، وذلك إثر تحرش أحد عناصر الحاجز بفتاة من

المخيم، حيث دافع الشباب عن الفتاة وانهالوا بالضرب على ذلك العنصر، قبل أن يُلقي عناصر الحاجز القبض عليهم، ويلقوا عليهم مادة الديزل (المازوت) وهددوهم بحرقهم أحياء، إلا أن تدخل عدد من وجهاء المخيم حال دون ذلك، حيث أُطلق سراح الشباب بعد حالة من التوتر سادت المخيم.

الواقع التعليمي

في الجانب التعليمي يشكو أبناء مخيم خان دنون من الضغط الكبير في عدد الطلبة في مدارس المخيم، وعدم قدرتها على استيفاء حصص الطلاب التعليمية بنحو كامل.

حيث قُللت عدد ساعات دوام طلبة المخيم إلى ثلاث ساعات فقط، يأخذ فيها الطالب جميع مقرراته، ولثلاث فترات دراسية في اليوم الواحد، ما يسبب ضغطاً كبيراً على الأهالي والطلاب.

وقال ذوو الطلبة: «إن على الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين والأونروا توسيع المدارس أو افتتاح أبنية جديدة، وتوفير كوادر تدريسية إضافية يستطيع من خلالها طلبة المخيم إتمام دراستهم واستيفاء دروسهم بنحو كامل».

الواقع الإغاثي

تعمّ حالة من الاستياء والتذمر بين أبناء مخيم خان دنون بسبب إهمال الأونروا والجهات الحكومية السورية والفصائل الفلسطينية الموالية للنظام، للمخيم وتقديم الخدمات الأساسية له، حيث يعاني الأهالي من فراغ إغاثي واضح في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها، وذلك جراء عدم وجود جمعيات خيرية أو لجان عمل أهلي داخل المخيم نتيجة التضييق الأمني من قبل قوات النظام عليها وحملة الاعتقالات التي طاولت العديد من الناشطين الإغاثيين فيها، ما دفع هذه اللجان إلى إغلاق أبوابها حفاظاً على أرواح ناشطيها. إلى ذلك، لا يزال سكان المخيم الذي يُعَدّ الأشد فقراً بين المخيمات الفلسطينية في سورية يعتمدون على المساعدات المالية والإغاثية التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بين الفينة والأخرى.

• مخيم جرمانا

شهد مخيم جرمانا في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ إجراءات أمنية مشددة، حيث عمدت حواجز الجيش النظامي إلى التدقيق الشديد في حركة الأهالي ودخولهم إلى بلدة جرمانا، هذا إضافة إلى حملات الدهم والاعتقال التي تنفذها قوات الأمن بين الفينة والأخرى، حيث اقتحم عناصر من قوات الأمن السوري يوم ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥ منزل عائلة آل درباس، واعتقلت كلاً من: الشاب بلال درباس (٤٥ عاماً)، وزوجته مجدولين تميم (٣٧ عاماً)، والشابة ناريمان تميم (٢٢ عاماً)، دون معرفة سبب الاعتقال أو مكانه.

كذلك لا يزال سكان المخيم يعانون من عدم توافر الخدمات الأساسية وخدمات البنى التحتية، في ظل أزمات اقتصادية ضاغطة، أبرزها ارتفاع إيجار المنازل وازدياد الطلب عليها، وارتفاع نسبة البطالة وقلة المساعدات المقدمة من الهيئات الخيرية والأونروا .

يذكر أن مخيم جرمانا يستقبل قرابة ٥٠٠٠ عائلة نازحة من أبناء المخيمات المشتعلة، وخاصة من أبناء مخيم اليرموك والحسينية والسيدة زينب وسبينة والذيابية.

• مخيم العائدين – حماه

تسود مخيمَ العائدين في حماه، بمن فيه من أعداد كبيرة من العائلات النازحة من مختلف المخيمات ومدن دمشق وحلب وإدلب وريف حماه ودير الزور والرقة ودرعا واللاذقية من المخيمات الفلسطينية، حالة من الهدوء النسبي.

في الجانب المعيشي، يشكو الأهالي من انتشار البطالة في صفوفهم بسبب الوضع الأمني المتوتر الذي ألقى بظلاله على أبناء المخيم الذين فقد معظمهم عمله وأصبح يعتمد بنحو كامل على المساعدات الإغاثية التي تُوزَّع بين الحين والآخر.

الواقع الميداني

يعاني سكان مخيم العائدين – حماه من الطوق الأمني المشدَّد الذي يفرضه الجيش النظامي على مداخل المخيم ومخارجه، ومن حملات الدهم والاعتقال التي ينفذها الجيش النظامي بين الحين والآخر. فقد أقدم عناصر حاجز (كازية الدولة) التابع للنظام السوري، يوم ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٥ على اعتقال المسنة الفلسطينية «إم العبد فارس»، أثناء عودتها من مخيم العائدين في حمص إلى مخيم العائدين في حماه، حي مكان سكنها. الجدير بالذكر أنها في العقد السابع من العمر، ومن أهالي قرية الشجرة في فلسطين.

وفي ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اعتقل عناصر حاجز الفرن القريب من ساحة العاصي اللاجئ الفلسطيني «كمال محمود المحمود»، علماً بأنه يعمل سائق حافلة (سرفيس)، وهو من سكان مخيم اليرموك، وقد نزح إلى مخيم العائدين في حمص، وفي العقد الرابع من العمر، ومن أهالي عرب صبيح في فلسطين.

الواقع الصحي

انطلقت يوم ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ في مخيم العائدين بحماه حملة تلقيح الصغار دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال، فيما ذكر مراسل مجموعة العمل أن الحملة التي بدأت يوم ١٨/ ١٠/ وستستمر إلى يوم ٢٢ من الشهر نفسه، شملت أطفال المخيم والمقيمين في مراكز الإيواء.

- **مخيم الرمل «اللاذقية»**

يشتكي سكان مخيم الرمل من استمرار حملات الدهم والاعتقال التي تقوم بها الأجهزة الأمنية السورية بين الحين والآخر لمنازل المخيم، رغم الهدوء النسبي الذي يشهده بسبب موقعه في مدينة اللاذقية التي يسيطر عليها النظام سيطرة كاملة، ويعاني شباب المخيم من ملاحقة الأجهزة الأمنية السورية من أجل الخدمة الإلزامية في جيش التحرير الفلسطيني، ما اضطر العديد من عائلات المخيم وشبابه إلى النزوح عنه والسفر إلى تركيا.

وفي الجانب المعيشي، يعاني سكان المخيم أزمات معيشية صعبة نتيجة استمرار الصراع الدائر في سورية.

- **مخيم حندرات**

لا يزال مخيم حندرات والمناطق المجاورة له تتعرض للقصف، واندلاع اشتباكات عنيفة بين مجموعات المعارضة السورية المسلحة من جهة والجيش النظامي ومجموعة لواء القدس الموالية للجيش السوري من جهة أخرى، حيث يسعى الجيش النظامي إلى فرض سيطرته على المخيم الذي يشكل نقطة استراتيجية بالنسبة إليه، وتسعى مجموعات المعارضة إلى التقدم باتجاه بلدة حندرات وسجن حلب المركزي.

في الجانب المعيشي يعاني سكانه الذين نزحوا عنه منذ ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ إلى المناطق المجاورة وإلى حلب من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة استمرار تهجيرهم من بيوتهم والبطالة

وغلاء الأسعار، في ظل عدم توافر الموارد المالية وفقر الحال، ما دفع البعض إلى العمل مع ما يسمى «لواء القدس» المساند للجيش السوري والدخول في الحرب الدائرة أو الهجرة إلى دول الجوار والدول الأوروبية.

• مخيم سبينة

لم يطرأ أي تطور جديد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ على أوضاع مخيم السبينة، حيث استمر الجيش النظامي وبعض المجموعات الفلسطينية الموالية له في منع سكان المخيم من العودة إلى منازلهم، فيما نقلت وكالة معاً الإخبارية يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ نبأ اتفاق مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير السفير أنور عبد الهادي، مع رئيس الوزراء السوري وائل الحلقي، على الإسراع بعودة اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من مخيم سبينة، بعد فرض سيطرة النظام السوري عليه. وبحسب وكالة معاً، فإن الجانبين بحثا أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وسبل تخفيف معاناتهم.

وطالب ناشطو مخيم السبينة وأهاليه ووجهاؤه، بدورهم، بالعودة إلى مخيمهم، وذلك بعد سماح النظام السوري بعودة بعض العائلات الفلسطينية من أهالي مخيم الحسينية إليه، فيما حمّل عدد من الناشطين من أبناء مخيم السبينة الحكومة السورية والفصائل الفلسطينية الموالية لها، مسؤولية استمرار مأساتهم ومعاناتهم، وذلك نتيجة استمرار منعهم من العودة إلى ممتلكاتهم ومنازلهم التي أُجبروا على تركها بسبب الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين الجيش النظامي ومجموعات من المعارضة المسلحة، والتي انتهت بسيطرة الجيش النظامي على المخيم سيطرة كاملة، منذ ٢٠١٣/١١/٧.

كذلك طالب الناشطون السلطات السورية بالعمل على إصلاح البنى التحتية في المخيم وتوفير الخدمات الأساسية، تمهيداً لعودة سكان المخيم إلى منازلهم.

• مخيم قبر الست «السيدة زينب»

يُعَدّ مخيم السيدة زينب في ريف دمشق، الواقع تحت سيطرة الجيش السوري واللجان الشعبية الموالية له، من المخيمات الفلسطينية الهادئة نسبياً.

إلا أنه في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ حاصرت المجموعات المسلحة الموالية للنظام السوري المخيم وأغلقت الطرقات المؤدية إليه بعد نشوب شجار بين شاب من المخيم وأحد المقربين من تلك المجموعات في منطقة السيدة زينب، الذي أطلق بدوره النار على الشاب

وأصابه إصابة خطرة، ما دفع أحد إخوة الشاب المصاب إلى إطلاق النار على دورية تابعة لإحدى المجموعات المسلحة الموالية وقتله عنصرين من عناصرها، ما جعل تلك المجموعات المسلحة تحشد عناصرها لاقتحام مخيم السيدة زينب بهدف اعتقال المطلوب لديها.

أما في الجانب المعيشي، فيعاني سكانه من أزمات اقتصادية زادت من التكاليف المرهقة على العائلة الفلسطينية، مع ضعف الإمكانات والموارد المالية وانتشار البطالة، ما دفع البعض إلى السفر خارجاً أو العمل ضمن اللجان الشعبية الموالية للجيش السوري.

- **مخيم الرمدان**

شهدت المناطق المتاخمة لمخيم الرمدان الذي يقع في الجنوب الشرقي لمدينة دمشق بمسافة ما يقارب ٥٠ كم، ويبعد عن مدينة الضمير مسافة ٩ كم تقريباً، في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، توتراً أمنياً كبيراً انعكس على سكانه الذين يشتكون من عدم الاستقرار والأمن والأمان، جراء استمرار الاشتباكات والقصف المتبادل بين الجيش النظامي من جهة، ومجموعات المعارضة السورية من جهة أخرى. كذلك يعاني أهالي المخيم من أزمات معيشية خانقة، أهمها انتشار البطالة وعدم توافر المواد الغذائية والأدوية والمحروقات وغلاء الأسعار.

ثانياً ـ التجمعات الفلسطينية

- **تجمع المزيريب**

تقع بلدة المزيريب على بعد أحد عشر كيلومتراً إلى الشمال الغربي من مدينة درعا جنوب سورية. يقطنها نحو ثمانية آلاف وخمسمئة لاجئ فلسطيني، جلُّهم من شمال فلسطين، وتستضيف البلدة المئات من العوائل النازحة من مخيم درعا، وفيها أربع مدارس ومستوصف للأونروا.

الواقع المعيشي

يعاني أهالي بلدة المزيريب من أوضاع معيشية قاسية، حيث يشتكون من انتشار البطالة بينهم وغلاء أسعار المواد الغذائية والمحروقات، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والاتصالات لأيام وفترات زمنية طويلة.

ويشتكي أبناء تجمّع المزيريب أيضاً من سلسلة من الإهانات والإذلال على أيدي موظفي الأونروا

من جهة، وحواجز الجيش والأمن السوري من جهة أخرى، إضافة إلى سوء أحوالهم الاقتصادية والطبية. وقال أحد أبناء المزيريب لمجموعة العمل: «إن مكتب الأونروا سيئ الإدارة وسيئ المعاملة مع الأهالي، حيث يُعامل اللاجئون الفلسطينيون بنوع من التسلط والفوقية».

الواقع الإغاثي

يشكو اللاجئون الفلسطينيون «من ضعف المساعدات المقدمة لهم من طرفي النزاع في سورية، حيث صدر قرار من محافظة درعا يقضي بعدم تقديم أي مساعدة عينية للفلسطينيين في درعا، وبالمقابل تعامل مجموعات المعارضة الفلسطينيين على أنهم درجة ثانية وليس لهم حق في أي شيء»، بحسب شهادة أحد أبناء التجمّع الذي قال إنّ «المساعدات الغذائية هي الأقل قيمة وكمية بالنسبة إلى المساعدات التي يحصل عليها الأخوة السوريون».

من ناحية أخرى، وضمن مشروع (دفء الشتاء)، وزعت هيئة فلسطين الخيرية بالتعاون مع جمعية طريق الحياة والندوة العالمية للشباب الإسلامي يوم ١٨ كانون ألأول/ ديسمبر ٢٠١٥ مادة جفت الزيتون على العائلات الفلسطينية النازحة في جنوب سورية، حيث شمل التوزيع مناطق وبلدات المزيريب، جلين وتل شهاب، وذلك لاستخدامها كوسيلة للتدفئة. يُذكر أن جفت الزيتون هو كل ما يبقى من حبات الزيتون بعد عصرها، من بذور الزيتون والأغصان والأوراق التي تبقى بعد ذلك، وهو من المواد القابلة للاشتعال بسرعة، ويساعد على نشر التدفئة في المكان، في حال استخدامه في مدافئ الحطب، أو في مواقد النار «الفيربليس»، التي بات السوريون يستخدمونها بسبب الحصار وغلاء الأسعار وعدم توافر المحروقات جراء استمرار الحرب الدائرة في سورية.

الواقع الميداني

شهدت بلدة المزيريب في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، حالة عدم الأمان واللااستقرار، بعد أن أعلنت فصائل الجبهة الجنوبية في المعارضة السورية المسلحة إطلاق معركة عاصفة الجنوب يوم ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، بهدف السيطرة على المناطق التي لا تزال تحت سيطرة القوات الحكومية في محافظة درعا، ما عرّض البلدة للقصف وسقوط القذائف والبراميل المتفجرة عليها، الأمر الذي أودى بحياة العديد من اللاجئين الفلسطينيين، حيث وثقت مجموعة العمل منهم ٣٢٥ ضحية قضوا في محافظة درعا منذ بدء أحداث الحرب.

ففي ٧ تموز/ يونيو ٢٠١٥ انفجرت عبوة ناسفة كانت قد زُرعت في أحد المحالّ التجارية على

دوار «السرافيس» في بلدة المزيريب، اقتصرت أضرارها على الماديات، فيما حمّل العديد من أبناء المزيريب النظام السوري وأعوانه المسؤولية عن الانفجار.

كذلك انفجرت عبوة ناسفة فجر يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٥ أمام أحد منازل البلدة. ووفق ناشطين، فقد زرع مجهولون العبوة في سيارة تعود لأحد المدنيين، فيما لم ترد الأنباء عن إصابات بين أبناء المزيريب.

أما في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥، فتعرضت منطقة الري الواصلة بين بلدتي المزيريب واليادودة للقصف بالبراميل المتفجرة، ما أدى إلى سقوط ضحايا وجرحى من أبناء المنطقة.

وفي ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ قضى ثلاثة لاجئين فلسطينيين: هم: «محمود حميد ناصيف الميساوي» (٦٧ سنة)، زوجته «عذراء دويعر الميساوي» (٥٨عاماً)، والشابة «خالدة كمال إبراهيم الصبيحي» (١٨ عاماً)، جراء قصف بلدة مزيريب بالصواريخ، وأوقع القصف عدداً كبيراً من الجرحى بين المدنيين، عُرف منهم الطفلة «إيلاف عمار ناصيف» (٥ أعوام)، «عمار ناصيف» (٤٢ عاماً)، «فاطمة بكر» (١٧ عاماً)، «نهيل الجبر» (٣٠ عاما)، «إنعام قطيش» (٥٥ عاماً)، «محمد جمال عبد اللطيف» (١٨ عاماً)، و«حامد حامد» (٤٥ سنة)، فيما ألقت الطائرات الحربية السورية يوم ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٥ برميلين متفجرين على بلدة المزيريب، ما أدى إلى دمار هائل في المباني والممتلكات.

كذلك قضت الطفلة الفلسطينية إيلاف عمار ناصيف (٣ سنوات)، ووالدتها عائشة الشريف (٣٥ عاماً) يوم ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥ إثر إصابتهما بالقصف الذي استهدف بلدة المزيريب. وقضى الشاب الفلسطيني سامر يحيى الساري (٤٠ عاماً) في القصف يوم ١٠ آب/ أغسطس.

واستهدفت الطائرات السورية يوم ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥ بلدة المزيريب ببرميلين متفجرين، سقط على إثرهما ضحيتان مجهولتا الهوية، لعدم التعرف إليهما بسبب تشوههما، فيما أُصيب العشرات وتضررت منازل الأهالي بفعل القصف.

وتعرضت البلدة يوم ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ للقصف بعدد من قذائف الهاون، ما أحدث دماراً وخراباً في منازل المدنيين.

كذلك أُصيب اللاجئ الفلسطيني «حسين محمد منيزل» (٢٣ عاماً) يوم ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ في ساقه بشظايا قذائف الجيش السوري، في خلال مشاركته بالصراع الدائر في سورية، وهو من عشيرة الصبيح ومن أبناء تجمّع المزيريب في محافظة درعا.

خطف واعتقالات

سُجل في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ عدد من حالات الخطف والاعتقال لأبناء تجمّع المزيريب، حيث اعتقلت قوات الأمن السوري يوم ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ مجموعة من أبناء تجمّع المزيريب للاجئين الفلسطينيين، في منطقة اللجاة بين محافظتي درعا والسويداء جنوب سورية، على مسافة ٥٠ كيلومتراً جنوب دمشق، عرف منهم الشاب «خالد محسن الخروبي» و«عبد الرؤوف فايز»، فيما يتكتم الأهالي عن أبنائهم المعتقلين خوفاً على حياتهم.

وعلى صعيد مختلف، اختطفت مجموعة مسلحة مجهولة يوم ٢٠١٥/٩/١١ مدير المنطقة الجنوبية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الأستاذ «جمال الزواوي» (٥٧ عاماً)، أحد أبناء تجمّع المزيريب، في أثناء عودته من عمله في بلدة داعل إلى بلدة المزيريب، علماً بأن الزواوي هو مدرس لغة إنكليزية، وأفرجت عنه يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. يُشار إلى أن الزواوي لم يُدلِ بأي معلومات عن سبب اختطافه، أو مطالب المختطفين ومعاملتهم له، وقال إن اختطافه هو عبارة عن رسالة موجهة من المجموعات المسلحة إلى بعض العاملين في المنطقة الجنوبية.

يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، اعتقلت اللجان الشعبية التابعة لقوات الأمن السوري اللاجئ الفلسطيني «خالد جمال زواوي» (٣٠ عاماً)، وهو من أبناء تجمّع المزيريب للاجئين الفلسطينيين، في منطقة اللجاة بين محافظتي درعا والسويداء جنوب سورية، في أثناء سفره إلى تركيا.

أما يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، فأفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني «محمد خالد حسين» (٤٠ عاماً)، وهو من أبناء بلدة المزيريب، وذلك بعد اعتقال دام أكثر من ثلاثة أشهر.

• قدسيا

معاناة مستمرة يعيشها ما يقارب ٦٠٠٠ آلاف عائلة فلسطينية نزحت من مخيم اليرموك والمخيمات الأخرى إلى منطقة قدسيا في ريف دمشق، جراء التدهور الأمني الذي تشهده منطقة قدسيا بين قوات المعارضة السورية والجيش النظامي بين الحين والآخر. ففي حادثة تدل على ذاك التوتر وعدم الاستقرار، أغلقت السلطات السورية يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ الطريق المؤدي إلى منطقة «قدسيا» في ريف دمشق، وذلك بعد خطف مجموعة من المعارضة

السورية المسلحة لأحد عناصر الأمن السوري دخل المنطقة بالخطأ، ومنعت دخول المواد الغذائية والمحروقات والطحين إلى البلدة، ما انعكس سلباً على آلاف اللاجئين الفلسطينيين المهجَّرين من مخيماتهم، ودفع العديد من العائلات إلى النزوح مجدداً من منطقة قدسيا إلى مناطق داخل مدينة دمشق وريفها.

بالمقابل، جرى التوصل يوم ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ إلى مصالحة في بلدة قدسيا في ريف دمشق بين أهالي البلدة والجهات المختصة في السلطة السورية، حيث اتُّفق فيها على إنهاء المظاهر المسلحة وعودة الأمن والأمان إلى المنطقة. وبناءً عليه، أُدخلت كميات من مادة الطحين والخضار والغاز إلى البلدة، وفتح الطريق جزئياً.

الواقع المعيشي

تعاني الأسر الفلسطينية من أوضاع وظروف معيشية قاسية نتيجة غلاء الأسعار وعدم وجود دخل مادي لأغلب هذه العائلات التي اضطرت إلى أن تستأجر بيوتاً بأسعار مرتفعة، ما سبب لها أزمة اقتصادية ومادية فوق نكبتها وفقدانها لبيوتها وممتلكاتها في المخيمات الفلسطينية.

الواقع الإغاثي

قدمت هيئة الإغاثة العالمية وحملة المرحمة بالتعاون مع الهيئة الخيرية يوم ٢ تموز / يوليو ٢٠١٥ (١٠٠٠) وجبة إفطار صائم لعائلات الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات الفقيرة في مركز الخيرية في منطقة قدسيا بريف دمشق، وقدمت مؤسسة «كنا وسنبقى» ضمن مبادرة كسرة خبز، بالتعاون مع الهيئة الخيرية (٢٦٠) وجبة إفطار لعائلات في منطقة الزاهرة بدمشق.

● الغوطة الشرقية

تعاني المئات من العائلات الفلسطينية التي نزحت عن مخيماتها بسبب القصف والحصار إلى مناطق الدخانية والكباس ودويلعة شرقي العاصمة دمشق، من أزمات اقتصادية متفاقمة، بسبب انتشار البطالة بينهم، وعدم وجود مكان يلجؤون إليه، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في إيجارات المنازل، إضافة إلى الشروط الكثيرة التي يفرضها أصحاب المنازل في تلك المنازل على الأهالي. وطالب الأهالي وكالة الأونروا ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية بتحمّل مسؤولياتها تجاههم، والعمل على إعادتهم إلى مخيماتهم التي نزحوا عنها مثل الحسينية والسبينة ومخيم اليرموك.

ثالثاً ـ الضحايا

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط (٣٠٨٩) ضحية فلسطينية داخل سورية نتيجة الأعمال الحربية، وخارج سورية نتيجة محاولات الوصول إلى أوروبا.

سقط (١٧٠٤) ضحايا داخل المخيمات الفلسطينية في سورية، فيما قضى (١٣١٥) فلسطينياً خارج المخيمات في مختلف المدن السورية، بالإضافة إلى (٧٠) آخرين قضوا خارج سورية.

ضحايا النصف الثاني من عام ٢٠١٥

شهد عدد الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين خلال النصف الثاني من ٢٠١٥ تناقصاً عن معدلاته في النصف الأول من العام ذاته والنصف الثاني من عام ٢٠١٤.

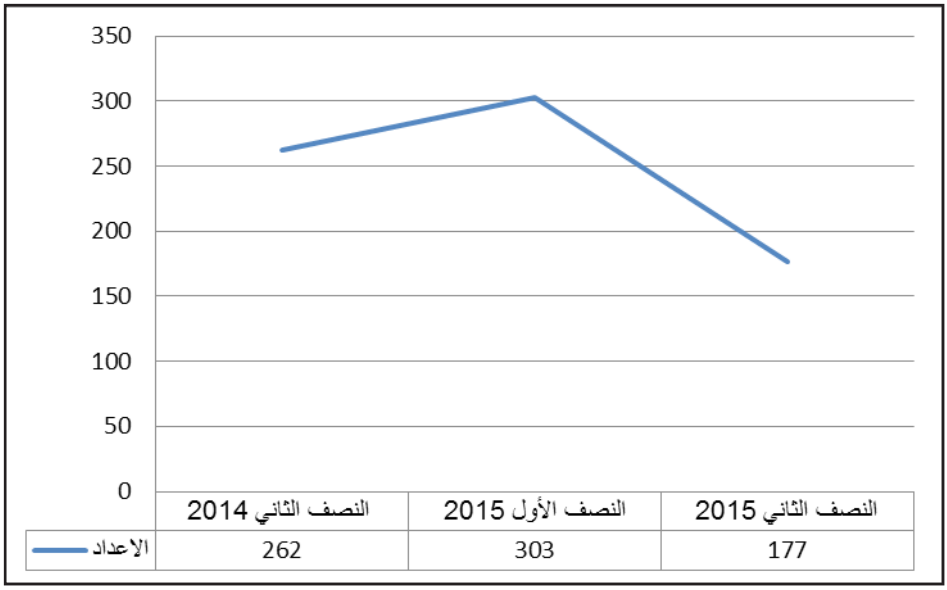

توزع الضحايا حسب الجنس والشرائح العمرية

كذلك سجل بين الضحايا سقوط ٢٧ أنثى مقابل ١٥٠ ضحية من الذكور، وشكّل الأطفال من المجموع العام للضحايا ١٩ طفلاً.

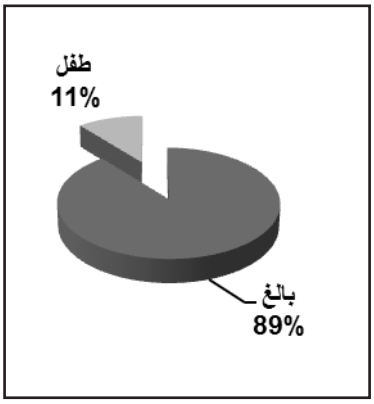

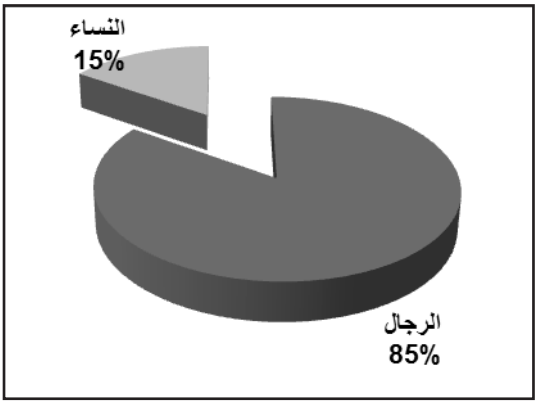

التوزع الزماني للضحايا

كان شهر آب / أغسطس الأعنف بين أشهر النصف الثاني من عام ٢٠١٥، حيث شهد سقوط ٤٩ لاجئاً، بزيادة (٩) ضحايا عن شهر تموز / يوليو، حيث سجل سقوط ٤٠ ضحية. بينما تراجعت أعداد الضحايا خلال أيلول / سبتمبر حيث سقط ٣٠ ضحية، وكذلك في الربع الأخير من العام، حيث سقط في تشرين الأول / اكتوبر ٢٧ ضحية، وفي تشرين الثاني ١٠ ضحايا، وفي كانون الأول ٢١ ضحية.

مخطط بياني يوضح سقوط الضحايا خلال النصف الثاني من ٢٠١٥

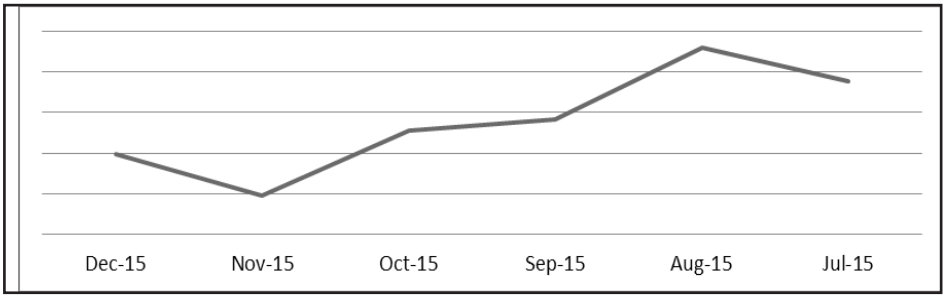

التوزع المكاني للضحايا

وثّق فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل سقوط (١٧٧) لاجئاً في الفترة الممتدة بين تموز / يوليو٢٠١٥ ونهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، موزعة بين داخل سورية وخارجها بمعدل ١٦٣ لاجئاً داخل المدن والمخيمات السورية و١٤ لاجئاً في دول اللجوء الجديد.

مخطط يبين توزع الضحايا داخل سورية وخارجها خلال النصف الثاني ٢٠١٥

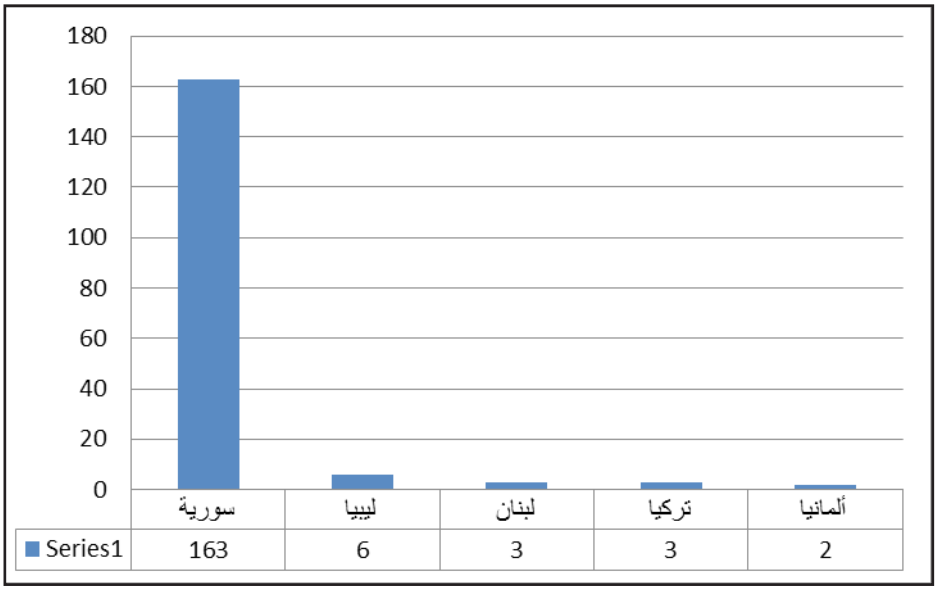

توزع الضحايا على المخيمات والمحافظات الرئيسية في سورية

رُصد سقوط (٣٦) ضحية من أبناء مخيم اليرموك، بينما قضى في مخيم درعا (٧) لاجئين، وفي بلدة المزيريب (٧) لاجئين أيضاً، فيما قضى (٥) لاجئين من أبناء مخيم خان الشيح.

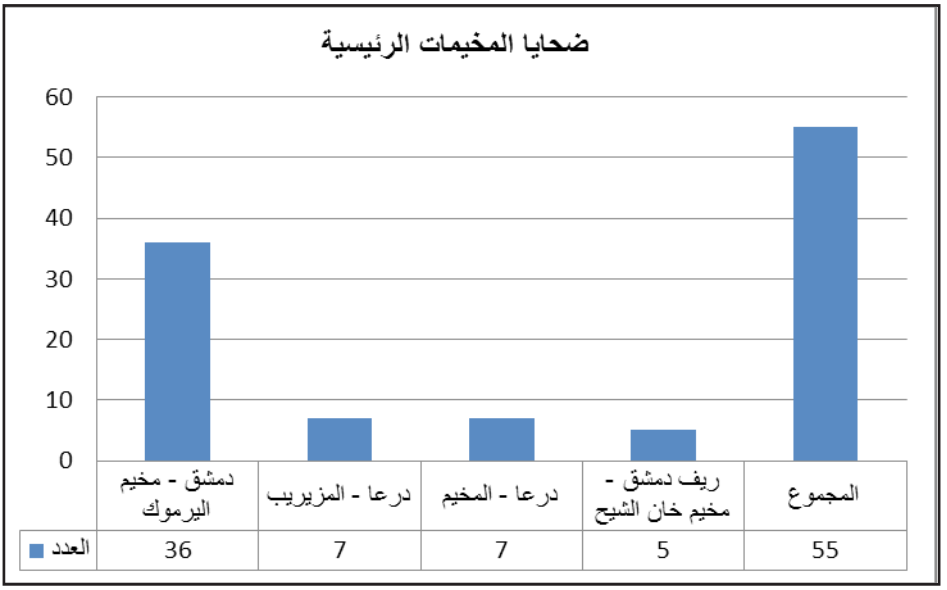

أما على صعيد المحافظات الرئيسية ككل، فقد سجل سقوط (٤٦) ضحية في محافظة دمشق، و (٤١) لاجئاً في محافظة ريف دمشق. أما محافظة درعا، فقد سجلت سقوط (٢٣) ضحية، بينما سقط في محافظة حلب (١١) لاجئاً.

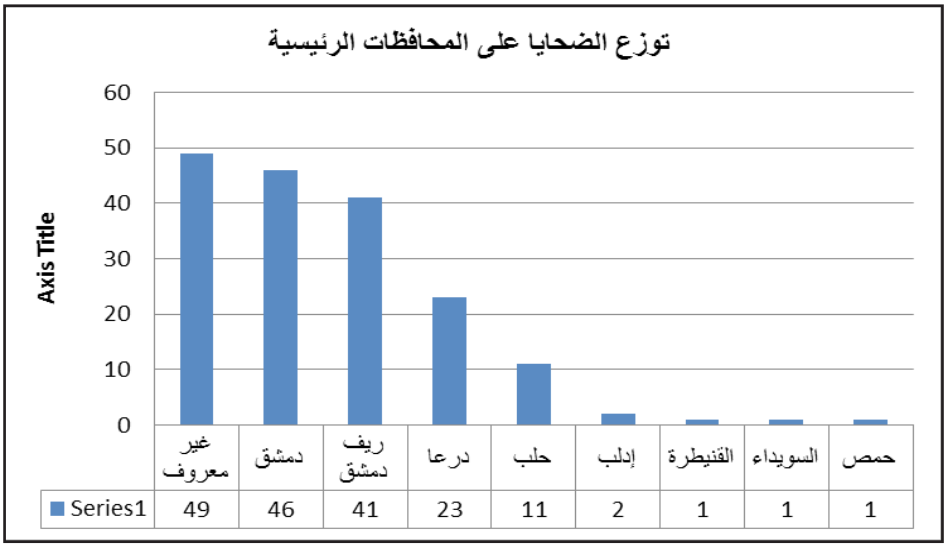

توزع الضحايا حسب السبب

تباينت الأسباب التي أدت إلى سقوط هذا العدد من الضحايا خلال الفترة المرصودة في التقرير، إلا أن الاشتباكات كانت السبب الأبرز حيث قضى (٦٥) لاجئاً نتيجة الإصابة بالطلق الناري، فيما سبّب القصف سقوط (٤١) لاجئاً، بينما سقط نتيجة التعذيب حتى الموت داخل معتقلات النظام السوري (٢٤) لاجئاً، وسقط نتيجة استمرار حصار مخيم اليرموك (٧) لاجئين فلسطينيين.

جدول يبين توزع الضحايا نتيجة سبب الوفاة خلال النصف الثاني من ٢٠١٥

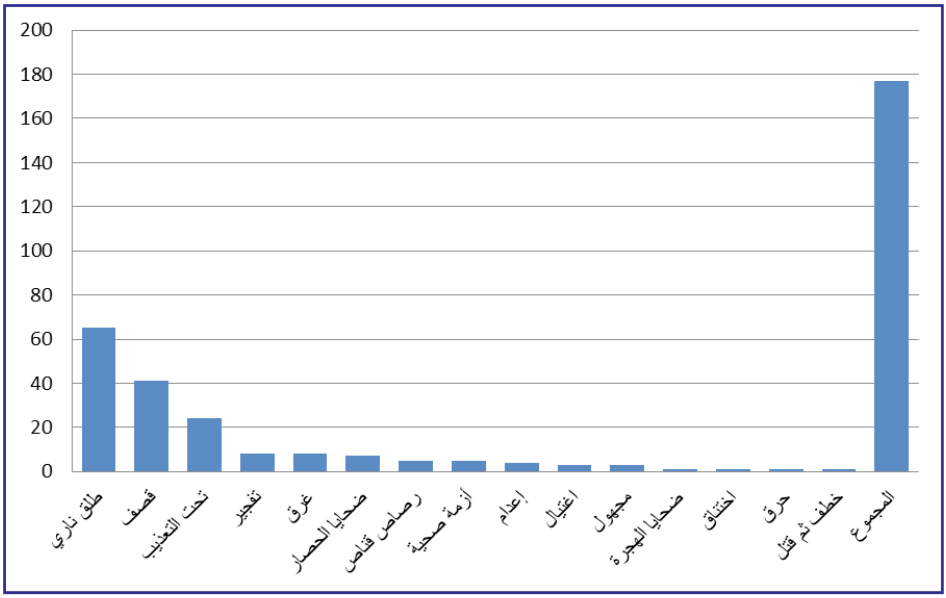

التوظيف الخاطئ للدم الفلسطيني

كذلك بينت الإحصائيات أن نحو ٣٧,٣٠٪ من الضحايا الفلسطينيين خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ كانوا من العسكريين، حيث سقط (٦٦) ضحية فلسطينية في أثناء المعارك الدائرة بين النظام وقوات المعارضة المسلحة السورية بنسبة (٥٩) ضحية إلى جانب النظام و(٨) ضحايا إلى جانب المعارضة.

مخطط بياني يوضح أعداد الضحايا من الفلسطينيين العسكريين خلال النصف الثاني من ٢٠١٥

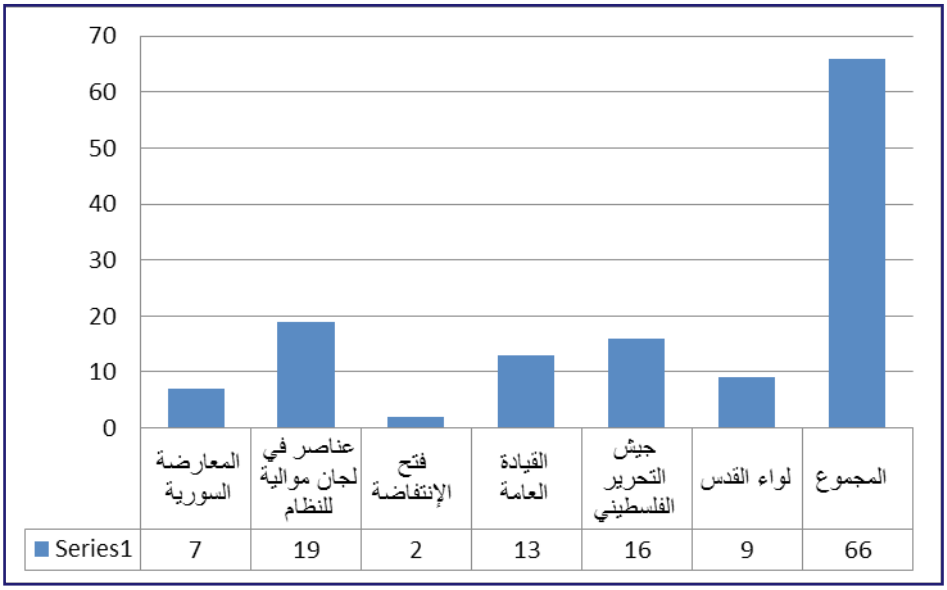

الفصل الثالث:

اللاجئون الفلسطينيون من سورية

لا يزال المنع والصدّ سيد الموقف حيال دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى معظم الدول العربية والإسلامية، فليس للاجئ الفلسطيني السوري الدخول إلى لبنان أو الأردن أو مصر أو غيرها من البلدان إلا في حدود ضيقة جداً.

ويعاني اللاجئون في دول اللجوء الجديد من مشكلات في الإقامة والعمل والتنقل، ما أسهم إلى حدٍّ كبير بارتفاع منسوب الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، رغم المخاطر العالية المترتبة على ذلك.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان

يقدَّر عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، حسب إحصاءات الأونروا نهاية ٢٠١٤ بنحو ٤٤,٥ ألف لاجئ، بما يعادل ١٢٧٢٠ عائلة تتوزع على المناطق الخمس في المدن اللبنانية داخل المخيمات وخارجها. وبحسب الأونروا، فإن ٥٠,١٧٪ من عائلات اللاجئين الفلسطينيين من سورية تقيم داخل المخيم، أي ما يقارب (٦٣٨١) عائلة، في حين أن ٤٩,٨٣٪، أي نحو ٦٣٣٨ عائلة منها تقيم خارج المخيمات[١].

احتجاجات واعتصامات

مع دخول قرار الأونروا القاضي بقطع مساعدات بدل الإيواء عن اللاجئين الفلسطينيين السوريين المهجرين إلى لبنان، حيِّز التنفيذ، استمرت عمليات الاحتجاج والاعتصامات ضد هذا القرار. فقد نفذ اللاجئون الفلسطينيون السوريون في لبنان يوم ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ اعتصاماً أمام مكتب مدير الأونروا في مدينة صور، جنوب لبنان، نددوا في خلاله بالقرارات. وفي ٢٧ من الشهر نفسه اعتصم المئات من أبناء المخيمات الفلسطينية اللبنانية والسورية المهجَّرة إلى لبنان. فقد شهدت مخيمات البرج الشمالي والرشيدية والبص في مدينة صور بجنوب لبنان ومخيما البداوي ونهر البارد في طرابلس بشمال لبنان، وتجمعات اللاجئين في البقاع اللبناني، اعتصامات أمام مكاتب مديري المناطق في الأونروا، نددوا في خلالها بالقرارات التي اتخذتها الأونروا أخيراً، القاضية بتقليص خدماتها في مناطق عملها الخمس. كذلك طالب المعتصمون هيئة الأمم المتحدة بالضغط على الدول المانحة من أجل الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأونروا.

وفي الثاني والثالث عشر من آب/ أغسطس، شارك اللاجئون الفلسطينيون من سورية في لبنان بالاعتصام أمام المركز الرئيسي لوكالة الأونروا في مدينة طرابلس بشمال لبنان، وذلك احتجاجاً على تقليص الأونروا لخدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطقها الخمس، ورفضاً لسياسة الأونروا الساعية إلى تأجيل العام الدراسي وقطع الرواتب عن الموظفين.

---

(١) فلسطينيو سورية – يوميات دامية وصراخ غير مسموع – إعداد مجموعة من الباحثين – مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على الشبكة العنكبوتية:

http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/diary_of_abloody_and_screaming_inaudible.pdf

وشدد المعتصمون على أن إغلاق المدارس سيتبعه إغلاق لمراكز التدريب المهني، وبالتالي هذه الخطوات ستقضي على آمال ومستقبل جيل بأكمله من أبناء اللاجئين الفلسطينيين الذين يُعوَّل عليهم في مسيرة العودة والتحرير، مشيرين إلى أن هذا التصرف والقرار يُعَدّان من الخطوط الحمر التي لا يمكن تجاوزها وإمرارها والتهاون فيها.

تداعيات تقليصات الأونروا على فلسطينيي سورية في لبنان

فاقم قرار الأونروا في وقف المساعدات الغذائية وبدل الإيواء بنحو نهائي لقسم من عائلات اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، وتقليصها للقسم الآخر من معاناتها، وأدى القرار دوراً سلبياً في دفع اللاجئين إلى اتخاذ قرارات صعبة على كافة المستويات.

أولاً – فلسطينيو سورية في لبنان: مؤشرات هامة

قياس الأسرة الفلسطينية القادمة من سورية من مجموع العائلات

يتباين قياس الأسرة الفلسطينية حسب عدد أفرادها حيث شكلت نسبة الأسر ذات الأفراد من (١–٣) ٥٠,٣٣٪ من العدد الاجمالي للعائلات، أي بمعدل ٦٤٠٠ عائلة، فيما شكلت الأسرة ذات الأفراد من (٤–٦) ٤٣,٥٨٪، أي بمعدل ٥٥٤٣ عائلة. أما الأسر المؤلفة من أكثر من (٧) أفراد، فقد بلغت ٦,٠٩٪، أي ما يقارب ٧٧٥ عائلة.

أعمار اللاجئين الفلسطينيين من سورية

٠ – ٥ سنوات = ١٣,٨٨٪ أي ما يعادل ٦١٧٥ طفلاً.

إن هذه الشريحة العمرية من عمر الطفولة المبكرة تحتاج إلى دعم ورعاية خاصة، وخصوصاً الأطفال الذين يعتمدون على التغذية الاصطناعية، فهم بحاجة إلى حليب أطفال وحفّاضات وتغذية.

٦ –١٧ سنة = ٢٥,٨٨٪، أي ما يعادل ١١٥١٦ طفلاً.

هذه الشريحة تُعَدّ في سنّ التعليم الأساسي ـ الحلقة الأولى والثانية، وهي بحاجة إلى نفقات خاصة تتعلق بالتعليم والنقل والدعم بكافة أشكاله.

أما أعمار +١٨ سنة، فقد بلغت نسبتها ٦٠,٢٣٪، أي ما يعادل ٢٦٧٧١ شخصاً. هذه الشريحة جاهزة لدخول سوق العمل، لكنها غير قادرة على ذلك بسبب ارتفاع نسبة البطالة والأوضاع القانونية التي تحيط باللاجئين من كل جانب.

العائلات الفلسطينية حسب المعيل

٢٦,٤٠٪ من العائلات تقوم على إعالتها امرأة، أي ما يعادل ٣٣٦٠ عائلة.
هذه العائلات تكون الزوجة فيها المسؤولة عن رعاية أمر الأسرة وتدبيره، بحكم وفاة الزوج أو فقدانه أو الانفصال الأسري، في حين أن هناك ٧٣,٦٪ من العائلات يقوم على إعالتها رجل.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان حسب جهة القدوم

قالت الأونروا إن ٩١,٤٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان لجأوا من مناطق دمشق ومخيماتها، ويشكل اللاجئون من مخيم اليرموك ٤٩,٤٨٪ منهم، أي هناك نحو ٥٨٠٠ عائلة لا تستطيع العودة خلال المدى المنظور، في ظل سيطرة داعش على مخيم اليرموك.
أما اللاجئون من بقية المناطق السورية (الوسط ـ الشمال ـ الجنوب)، فشكلوا ٨,٥٤٪.

ثانياً – التأثيرات المباشرة للتقليصات:

• على الصعيد المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

تقيم غالبية اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان في منازل مستأجرة داخل المخيمات وخارجها، بأسعار تتفاوت ما بين ٢٠٠ – ٤٠٠ دولار داخل المخيمات و٥٠٠ – ٧٠٠ دولار ضمن المدن.

وتقيم بعض العائلات في مراكز للإيواء تابعة للمؤسسات الخيرية والأهلية في بعض المخيمات والمدن اللبنانية، كما هو الحال في مركز الغوث الإنساني للتنمية في البقاع في مخيم الجليل، ومراكز إيواء مجمّع البدر وروضة البهاء داخل مخيم عين الحلوة، وهي في معظمها تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة القويمة من بنى تحتية وخدمات أساسية.
إن إيقاف مساعدة بدل الإيواء أعادت اللاجئين إلى المربع الأول الذي وجدوا أنفسهم فيه. فقد عاودت العائلات النازحة من سورية إلى لبنان مضطرة إلى طرق أبواب مراكز الإيواء من جديد أو التجمع معاً في منزل واحد لتقاسم الأجرة. فبعض العائلات يتكدس أفرادها البالغ عددهم قرابة ١٤ فرداً في غرفة واحدة، ما فاقم من معاناتها وأدى إلى ظهور خلافات حادة ضمن الأسرة الواحدة. فقد بينت الدراسة التي حصلت عليها لجنة فلسطينيي

سورية في لبنان من خلال جولتها الميدانية في مخيمات بيروت أن نحو ٢٠٠ عائلة تجمعت من جديد بمعدل عائلتين إلى ثلاث عائلات في البيت الواحد بهدف تقاسم الإيجار.

• عمالة النساء والأطفال

لقد تأثرت الحالات المصنفة ضمن حالات العسر الشديد أكثر من غيرها بقرارات الأونروا بتقليص المساعدات، إذ طُبِّق القرار على كافة الشرائح، ولم تُؤخذ في الاعتبار الفئات المهمشة أو الضعيفة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن أو أصحاب الأمراض المزمنة أو العائلات التي تقوم على إعالتها امرأة لعدم وجود الزوج أو المعيل لتلك الأسر، ما زاد من ظواهر لم يكن يألفها المجتمع الفلسطيني السوري من أمراض اجتماعية، كالتسول أو البحث في حاويات القمامة، أو العمل في خدمة البيوت.

لقد رُصدت عشرات النساء اللواتي يعملن خادمات في المنازل أو عاملات في مجمع النفايات في مدينة صيدا بين النساء الفلسطينيات اللاجئات من سورية ممن يقمن في مخيم عين الحلوة، وكذلك مجموعة لا بأس بها من الفتيات اللواتي يعملن في الأسواق التجارية بأجور متدنية لا تتجاوز (٦ $) وساعات عمل طويلة تتجاوز أحياناً ١٠ ساعات.

أما على صعيد عمالة الأطفال، فعلى سبيل المثال تكتظ سوق الخضار في مخيم عين الحلوة – كعيّنة بحثية – بالأطفال المتسربين من المدارس ويعملون في محالّ الخضار والألبسة، أو لدى أصحاب الحرف والمهن داخل المخيم.

• التسرب الدراسي

برزت للعيان ظاهرة التسرب الدراسي بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان. ففي العام الدراسي الحالي تخلّف عن الالتحاق بالمدارس عندما اضطرت بعض الأسر إلى الاستغناء عن تعليم أبنائها للاستعانة بهم في رفع مدخول الأسرة لتغطية النفقات العالية، في ظل قطع المساعدات عموماً ومساعدات الاونروا المتعلقة ببدل الإيواء خصوصاً.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ عدد الطلاب المسجلين في إحدى مدارس الأونروا في مخيم عين الحلوة لمرحلة التعليم الأساسي (الحلقة الأولى والثانية) للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ من اللاجئين المقيمين أو اللاجئين من سورية ٤٩٦ طالباً، إلا أن العدد الفعلي الذي التحق منهم وصل إلى ٣٤٢ طالباً، فيما كان عدد الطلاب من الشريحة نفسها للعام الدراسي ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، ٦٠٤ طلاب.

• ازدياد حالات الهجرة غير الشرعية

أدت التقليصات والتضييقات دوراً ملحوظاً في ازدياد حركة الهجرة غير الشرعية من المنافذ البحرية في لبنان، وتعرض العشرات من اللاجئين الفلسطينيين للاعتقال والتوقيف لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية، فيما استطاع المئات الوصول إلى تركيا من طريق طرابلس عبر قوارب الموت، أو من خلال سلوك طريق البر الذي يمرّ من الأراضي السورية التي تتقاسمها الجهات المتصارعة في سورية، ما عرّض العديد منهم للاعتقال لدى أجهزة الأمن الرسمية السورية أو المعارضة السورية، أو الابتزاز والتشليح من قبل المهربين وتجار البشر.

ففي ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥، اعتقل الجيش اللبناني ٢٠ فرداً من عدة أسر فلسطينية سورية وفلسطينية لبنانية في أثناء عودتهم من مدينة طرابلس إلى مدينة صور، بعدما تعرضوا لعملية نصب في اثناء محاولتهم الهجرة عبر البحر إلى تركيا، ومن هناك إلى اليونان، ومن ثمّ إلى أوروبا.

في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، أوقفت شعبة المعلومات (٤٠) فلسطينياً سوريين في أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا عبر ميناء طرابلس في شمال لبنان. وفي ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، أوقف الجيش اللبناني مركباً يُقلّ مهاجرين إلى خارج لبنان. وبحسب المصادر، كان المركب يُقلّ (٥٣) شخصاً، من بينهم (٨) لبنانيين و(٢٨) فلسطينياً و(١٤) سورياً و(٣) آخرون، وذلك في أثناء محاولة تهريبهم إلى خارج لبنان بطريقة غير شرعية.

لقد اضطرت العائلات إلى المجازفة بإرسال أحد أفرادها عبر الطرق السابقة ليكون في المستقبل بمثابة المخلص لها من المعاناة التي تعيشها. ففي مخيم عين الحلوة في صيدا، سُجل وجود نحو ٢٥٣ عائلة تعولها المرأة بسبب هجرة الزوج، وكذلك نحو ٢٧٠ عائلة في مخيمات بيروت.

• الهجرة المعاكسة إلى سورية رغم المخاطر الشديدة التي تعتريها

اضطرت الظروف العشرات من العائلات للعودة إلى سورية، رغم الخطورة العالية التي تشكلها عليها. فبتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، اعتقلت «المخابرات الجوية»، أحد أفرع الأمن السوري، عائلة فلسطينية سورية مكوَّنة من الوالدين وطفليهما، وذلك في أثناء عودتهم من لبنان إلى سورية، وهم:

الأب «خالد علي المحمود» (٣١ عاماً)، والأم «وهيبة محيي الدين أبو جاموس» والطفلان «ناديا» (٦ سنوات)، و«مالك» (سنتان).

وكانت العائلة المشهورة بلقب «الصفدي»، من عرب الزبيد، قد لجأت من سورية إلى لبنان، وسكنت في منطقة البركسات في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، ثم توجهت إلى سورية وأرادت الدخول بطريقة شرعية مثلما خرجت منها، إلا أن عناصر الأمن السوري على معبر العريضة الواصل بين البلدين احتجزوا العائلة.

أدت قرارات وقف مساعدات بدل الإيواء، حسب البيانات التي حصلت عليها لجنة فلسطينيي سورية في منطقة البقاع إلى عودة نحو ١٢ عائلة فلسطينية سورية كانت تسكن في منطقة سعد نايل وتعلبايا إلى سورية لعجزها عن دفع أجرة المنازل المستأجرة.

• التوجه إلى الفصائل والتنظيمات المسلحة بمختلف توجهاتها

إن انعدام فرص العمل والبطالة المرتفعة نسبياً في الوسط الفلسطيني اللبناني والسوري أديا إلى توجه جزء كبير من الشباب إلى الفصائل الفلسطينية واللبنانية بمختلف ألوانها وتوجهاتها، نظراً إلى ما تقدمه من رواتب شهرية تسهم إلى حدٍّ ما في ترميم النقص الذي سببته القرارات الأخيرة للأونروا. ومن ناحية أخرى، مهدت تلك القرارات لانحراف بعض الشباب باتجاه المخدرات تعاطياً وترويجاً، مقابل الحصول على المال، ما شكل تهديداً مباشراً للمجتمع الفلسطيني والسير به لانتشار الرذيلة أو التطرف.

فاقمت التقليصات المتدرجة للأونروا الأوضاع الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وازدادت حدة الأزمات التي يتعرضون لها بسبب النزوح واللجوء المتكرر، وأصبحت تهدد بوقوع كوارث على كافة المستويات الحياتية للاجئين، الاجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية، وتفشي الأمراض الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع نسبة الفقر، (التسول ـ التطرف ـ الامتهان)، بالإضافة إلى استمرار نزف الهجرة غير الشرعية للخلاص من الأوضاع التي آلت إليها أحوالهم، وكذلك الهجرة العكسية باتجاه سورية، رغم المخاطر المرتفعة المهددة لحياتهم.

• الواقع الإغاثي

يشتكي اللاجئون الفلسطينيون السوريون في لبنان من تراجع العمل الإغاثي تجاههم عموماً، باستثناء بعض التقديمات الموسمية (شهر مضان، عيد الأضحى...) التي لا تشمل الجميع، في ظل توقف مساعدات الأونروا الخاصة ببدل الإيواء عن كافة اللاجئين بلا استثناء. ويعزو القائمون على العمل الإغاثي هذا التراجع إلى ضعف الموارد والتبرعات المقدمة للاجئين من الجهات الداعمة. في ظل هذا الضعف الإغاثي شهدت الفترة الماضية بعض التوزيعات الخجولة. فعلى سبيل المثال،

لا الحصر، أجرى وفد من حملة الوفاء الأوروبية يوم ١٤ تموز/ يوليو٢٠١٥ زيارات ميدانية وتفقدية في لبنان للاجئين في المخيمات ومراكز الإيواء في مناطق البقاع الأوسط والغربي، قُدِّمَت خلالها برامج ترفيهية للأطفال، بالإضافة إلى توزيع الطرود الغذائية على عدد من الأهالي.

وبمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، وُزِّعَت لحوم الأضاحي على اللاجئين الفلسطينيين في المدن والمخيمات اللبنانية.

وبتاريخ ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٥، باشرت الهيئة الخيرية بالتعاون مع مؤسسة «mercy» الماليزية حملتها الإغاثية «الأخوة»، بتقديم ٦٠٠ حرام شتوي و ٢٠٠ سلة غذائية و٢٠٠ سلة صحية إلى العائلات الفلسطينية المهجَّرة من سورية، والقاطنة في مخيم عين الحلوة في صيدا. وقد أكدت الهيئتان أن «الأعباء ازدادت على المؤسسات الخيرية في لبنان بسبب تخلي «وكالة الأونروا» عن واجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين السوريين».

كذلك وزعت اللجان الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية مبلغ ٥٠ $ على اللاجئين المسجلين لديها في المخيمات والمدن اللبنانية.

ومع دخول فصل الشتاء، وزعت حملة الوفاء الأوروبية يوم الخميس ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر مادة المازوت (٢٠ ليتراً) على نحو ٤٠٠ عائلة فلسطينية سورية مهجَّرة في منطقة في البقاع الغربي وبعلبك، وذلك ضمن سلسلة قوافل حملة الوفاء الأوروبية لإغاثة اللاجئين قبل الشتاء. وفي ٢٩ من الشهر نفسه، قدّم وفد الحملة الطرود الغذائية والملابس والبطانيات للعائلات الفلسطينية السورية القاطنة في مخيم عين الحلوة بجنوب لبنان.

كذلك وزعت كلٌّ من جمعية الفرقان في مخيم عين الحلوة، والإصلاح في مدينة صيدا، سلات غذائية على مئات العائلات المسجلة لديها.

• الواقع القانوني

ما زالت حالة اللااستقرار القانوني[1] التي تتصف فيها الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان هي السائدة، حيث يرزح اللاجئون تحت رحمة القرارات اللادورية الصادرة عن الأمن العام اللبناني بين الفينة والأخرى. فيوم ٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥، دعت

(١) للمزيد انظر تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية – مركز العودة الفلسطيني– لندن– مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية وجمعية فيدار – شباط ٢٠١٤ – الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان – ص ٩٥ .

http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/sitreport.pdf

المديرية العامة للأمن العام اللبناني كافة اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين إلى تسوية أوضاعهم القانونية على المنافذ الحدودية وتسديد الرسوم المترتبة عليهم. هذا وقد صدر بيان عن المديرية العامة للأمن العام، على موقعها الإلكتروني، جاء فيه: «إن المديرية العامة للأمن العام تُعلم جميع الرعايا السوريين والفلسطينيين اللاجئين من سورية، الذين دخلوا إلى لبنان قبل تاريخ ٢٠١٥/٠١/٠٥ وتخطت فترة إقامتهم المدة القانونية الممنوحة لهم لغاية أربع سنوات من تاريخ دخولهم الأراضي اللبنانية والراغبين في المغادرة، التقدم حصراً من الدوائر والمراكز الحدودية لتسوية أوضاعهم وتسديد الرسوم المتوجبة».

علماً بأن الأمن العام اللبناني كان يطلب من المغادرين تسوية أوضاعهم لدى المديرية العامة للأمن العام في بيروت والحصول على مغادرة قبل ٤٨ ساعة من يوم السفر.

وأصدر الأمن العام اللبناني بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، قرارات جديدة تخصّ اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية، واللاجئين السوريين، ونشر تلك القرارات عبر موقعه الإلكتروني الرسمي تحت عنوان "الرعايا السوريون والفلسطينيون/ تسوية أوضاع الرعايا السوريين والفلسطينيين"، حيث شمل اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية بعدة نقاط، هي:

- تسوية أوضاع الرعايا الفلسطينيين اللاجئين في سورية والمقيمين حالياً في لبنان منذ ما قبل الأحداث السورية، للمغادرة دون وضع إشارة منع دخول بحقهم.
- ويمدَّد العمل بتجديد إقامات الفلسطينيين اللاجئين في سورية لغاية ٢٠١٥/١١/٣٠ مجاناً دون استدراك الرسوم حتى لو تعدّت مدة إقامتهم السنة. وأكد القرار أنّ «على كل لاجئ فلسطيني سوري دخل إلى لبنان قبل تاريخ ٢٠١٥/٠١/٠٥ وتخطت فترة إقامتهم المدة القانونية الممنوحة لهم لغاية أربع سنوات من تاريخ دخولهم الأراضي اللبنانية والراغبين في المغادرة، التقدم حصراً من الدوائر والمراكز الحدودية لتسوية أوضاعهم وتسديد الرسوم المتوجبة»، وأضاف القرار عدة نقاط تخص الرعايا السوريين.
- لوحظ بوضوح تضارب الآليات حول تطبيق هذا القرار بين منطقة وأخرى من لبنان. فأحياناً يصدر قرار بتجديد الإقامات لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، ويتقدم اللاجئ الفلسطيني للحصول على الإقامة فتستمر الإجراءات أحياناً شهراً أو شهرين، وعندما يتسلمها يجد أن المدة الممنوحة له قد شارفت على الانتهاء.

• انتهاكات حقوق الإنسان

في الخامس من أيلول سبتمبر/ ٢٠١٥، أكدت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) في نداء عدّته بمثابة إخبار للنيابة العامة التمييزية في لبنان، تقاطع عدد من المعلومات والروايات والشكاوى عن استغلال عصابات سلب مسلحة ومحترفة لحالة استضعاف اللاجئين من سورية (سوريون وفلسطينيون)، وسلبهم وهم في طريقهم للسفر أو لإنجاز معاملات رسمية، بعدما يستقلون حافلات النقل الصغيرة (الفانات)، مشيرة إلى أن أسباب تنامي تلك الظاهرة تتعلق بخوف اللاجئين من سورية، وخصوصاً اللاجئين الفلسطينيين، من الاحتجاز إذا ما تقدموا بشكوى أمام المخافر بسبب عدم إعطائهم/ تجديد إقاماتهم من قبل الأمن العام. بالإضافة إلى خوف اللاجئين من احتمال معرفة عصابات السلب بتقديمهم شكاوى وإيذائهم، خصوصاً عندما تجري عمليات السلب في المنطقة الواقعة بين دوار السفارة الكويتية والضاحية الجنوبية، لأنهم سيضطرون إلى تقديم الشكوى في المخفر الموجود داخل الضاحية الجنوبية.

منوهة بأن عدم تسوية أوضاع اللاجئين من سورية عموماً، واللاجئين الفلسطينيين من سورية خصوصاً، لجهة إعطائهم حق الإقامة كلاجئين من منطقة حرب، وفق ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني، يجعلهم في وضع استضعاف وعرضة للاستغلال والخوف الدائم ويؤدي بالتالي إلى استنكافهم عن التوجه إلى الجهات اللبنانية الرسمية ذات الاختصاص: قضائية و/ أو أمنية، ما يساعد هذه العصابات في الإفلات من العقاب.

وتشدد المنظمة الحقوقية على خشيتها من أن تكون هناك حالات تحرش واستغلال جنسي واغتصاب، تتعرض له الفتيات والنسوة من تلك العصابات، مؤكدة أن من يتعرضن للسلب من الفتيات والنساء يستنكفن عن تقديم شكاوى أمام الجهات الرسمية أو أمام المنظمات الحقوقية والمدنية، لا لخوفهن فقط من السالبين أن يعرفوا بأمر شكواهم، بل بسبب التقاليد والعادات الاجتماعية، وخجلاً من الحديث عمّا يتعرضن له.

في سياق آخر، لا تزال السلطات اللبنانية تمنع دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى أراضيها، إلا في حدود ضيقة جداً. ففي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، سمحت السلطات اللبنانية للاجئة الفلسطينية السورية الطالبة «ضحى عليان» (١٨ عاماً) بدخول الأراضي اللبنانية بعد انتظار دام نحو ١٨ ساعة عند نقطة المصنع، بعد عودتها من تقديم امتحان سبر المعلومات للشهادة الثانوية العامة «بكالوريا» في دمشق، بعد بذل جهود كبيرة لإدخالها،

رغم أن الأمن العام مهر على أوراقها الثبوتية منعاً من الدخول إلى لبنان لمدة ٥ سنوات.
واعتقلت السلطات اللبنانية خلال شهر أيلول ١٠ لاجئين فلسطينيين سوريين بتهمة انتهاء إقامتهم. كذلك رحّلت السلطات يوم الاثنين ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ الشقيقين الفلسطينيين السوريين «طارق وعزو الخطيب» إلى سورية، بعد وصولهما إلى مطار رفيق الحريري في بيروت قادمين من تركيا، التي قامت بدورها بترحيلهما من منطقة الترانزيت إلى لبنان، حيث كانا متجهين إلى العاصمة الماليزية كوالالمبور.
وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، منعت السلطات اللبنانية عائلة فلسطينية من الدخول إلى لبنان، رغم وجود موعد في السفارة الهولندية لإتمام إجراءات لمّ الشمل. يُذكَر أن العائلة المؤلفة من امرأة وطفلين رفضت العودة إلى سورية، واعتصمت في منطقة المصنع بين الحدود السورية اللبنانية، فيما أكد ناشطون أن السلطات اللبنانية كانت قد وافقت في وقت متأخر على دخول الأم.

- **اشتباكات ونزوح ومناشدات**

في الخامس من تموز/ يوليو ٢٠١٥ اندلعت اشتباكات في مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين جنوب لبنان، أوقعت قتيلاً وعدة جرحى من أبناء المخيم، وهددت وجود نحو ٢٦٠ عائلة فلسطينية سورية، بالإضافة إلى عائلات اللاجئين المقيمين داخل المخيم.
أدت الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين حركة فتح وجند الشام يوم السبت ٢٣ آب/ أغسطس في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين قرب مدينة صيدا اللبنانية، والتي استمرت لعدة أيام، إلى انتشار حالة من التوتر بين أهالي المخيم عامة وفلسطينيي سورية المهجَّرين إلى مخيم عين الحلوة، والبالغ تعدادهم نحو ١٤٠٠ عائلة خصوصاً. وشهد مخيم عين الحلوة حركة نزوح كبيرة من سكانه ومن العائلات الفلسطينية السورية إلى خارج المخيم خوفاً على حياة أطفالهم وحياتهم إلى مدينة صيدا والجوار، وأقاموا في مراكز إيواء مؤقتة كبلدية صيدا وصالة الحنان والعديد من المساجد.
أدت الاشتباكات التي استمرت لعدة أيام إلى سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح، وعُرف من الجرحى اللاجئ الفلسطيني السوري عز الدين هايل حمادة، من أبناء مخيم السبينة.

- **اللاجئ الفلسطيني السوري في مخيم عين الحلوة الحلقة الأضعف**

ضمّ مخيم عين الحلوة، وهو التجمّع الأكبر للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بدايةً ما يقارب

٢٤٠٠ عائلة فلسطينية مهجَّرة من سورية، توزعت على أحيائه المتباينة بألوانها السياسية وتقسيماتها الفصائلية دون علم منها أو إرادة مسبقة، فوجد البعض نفسه في المناطق التي تقع تحت سيطرة «الإسلاميين المتشددين»، والبعض الآخر في مناطق نفوذ حركة فتح المنقسمة أصلاً بين جماعات تتبع رئيس السلطة الفلسطينية وأخرى لمناوئيه وغيرهما.

في بداية اللجوء، لوحظ وجود حالة استقطاب للشباب الفلسطيني السوري من قبل حركة فتح، خصوصاً أولئك الذين لجأوا دون عائلاتهم، حيث استُوعِبوا ضمن برامج التدريب والحراسة مقابل الإطعام وتوفير مكان للنوم ومبلغ زهيد من المال لا يتجاوز ٢٠٠ $. وفي هذا السياق، أفاد أحد اللاجئين بـ«أنه خضع لدورة تدريبية عسكرية برفقة ٥٠ شاباً من فلسطينيي سورية في أحد تلك المعسكرات داخل مخيم عين الحلوة».

بالمقابل، طبقت مراكز الإيواء الخاصة «بالإسلاميين المتشددين» نظاماً وُصف بالمحافظ جداً من ناحية منع الاختلاط والتدخين والتزام اللباس الشرعي للنساء، ومنع التصوير للأنشطة المطبقة داخل المراكز إلا في حدود ضيقة جداً، بما لا يظهر الوجوه أو الأشخاص.

حاول اللاجئ الفلسطيني السوري التعايش مع البيئة الجديدة بما يخدم وجوده المؤقت ريثما تنقضي محنته في سورية والعودة إلى مخيماته هناك. لكن تسارع الأحداث في مخيم عين الحلوة، وحالة اللااستقرار التي يشهدها المخيم، والوضع القانوني المتأرجح والمعيشي المتردي، جعلت منه الحلقة الأضعف ليصبح بعد ذلك عرضة للاتهام والاعتقال وإلصاق التهم.

ففي الأحداث التي شهدها مخيم عين الحلوة في العشر الأخير من شهر آب/ أغسطس ٢٠١٥، سلمت حركة فتح داخل مخيم عين الحلوة اللاجئ الفلسطيني السوري علي شرشرة لمخابرات الجيش اللبناني بعدما نصبت له كميناً أمام منزله – حسب رواية الأهل – بتهمة اشتراكه في القتال إلى جانب جند الشام في معركتها مع حركة فتح. علماً بأن عائلة المتهم ساقت من الأدلة والقرائن ما يكفي لتبرئته من هذه التهمة، وأحضرت من الشركة التي يعمل فيها علي كتاباً يثبت وجوده على رأس عمله خلال تلك الفترة.

في السياق ذاته، أُصيب اللاجئ الفلسطيني مازن منير صالح، في أثناء محاولة خروجه من المخيم وقت اندلاع الاشتباكات في حيّ الطوارئ، بطلق ناري في صدره أدى إلى وفاته بعد معاناة استمرت تسعة أيام في مشفى لبيب أبو ضهر في صيدا. لكن المفاجئ بالأمر أن المشفى احتجز الجثمان حتى تسديد الفاتورة البالغة ٤٥ ألف دولار أميركي، وعندما حاول الأهل التواصل مع الفصائل المتقاتلة داخل المخيم للمساعدة في تسجية جثمان ولدهم، تنكر له

الجميع. بل أكثر من ذلك، أُلصقت به تهمة القتال إلى جانب جند الشام، وحُذِّرَ من التدخل أو التوسط لأجله. علماً بأن لدى الفقيد مازن إعاقة سمعية وتعسّراً في النطق، ما جعل الفعاليات والمؤسسات تستنكف عن تقديم مساعدة في سبيل ذلك، إلّا الصليب الأحمر[1].

حركت التصرفات السابقة تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية في مخيم عين الحلوة، مع ما رافقها من تحريض إعلامي، مشاعر القلق والخوف لدى العائلات التي وجدت نفسها بلا حول ولا قوة ولا جهة راعية.

• متضامنون مع القدس

تضامن فلسطينيو سورية في لبنان مع انتفاضة القدس ضمن الأنشطة والفعاليات العامة والمشتركة التي نفذتها الفعاليات الأهلية والفصائلية في لبنان كما في اللقاء التضامني مع القدس في بيروت وصيدا وصور والوقفات التضامنية في طرابلس والبقاع. وشارك العشرات من المهجَّرين الفلسطينيين السوريين في لبنان يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ في السهرة الفلسطينية التي أقامتها كل من لجنة فلسطينيي سورية في لبنان ودار العودة للدراسات والنشر بعنوان «لعيونك يا قدس»، وذلك على مسرح بلدية صيدا جنوب لبنان، وذلك تضامناً مع أهالي القدس، وتنديداً بما يتعرض له المسجد الأقصى من اعتداءات.

• عمل أهلي

واصلت اللجان الأهلية الخاصة بفلسطينيي سورية في لبنان والجمعيات والمؤسسات المهتمة بشؤون اللاجئين القيام بالفعاليات والدورات التي من شأنها التخفيف عنهم أو تأهيلهم أو تدريبهم، في محاولة منها لجعل اللاجئ يتأقلم مع الظروف الجديدة، وتهيئة المناخ لتحفيزه على الدخول إلى سوق العمل إن توافرت الفرص لذلك.

في الخامس عشر من تموز أقامت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان، تحت عنوان «بسمة العيد»، يوماً ترفيهياً لأطفال اللاجئين الفلسطينيين المهجَّرين من سورية والمقيمين في مخيم البص بمنطقة صور جنوب لبنان، وذلك بغية زرع البسمة على وجوه الأطفال الذين يعانون من المآسي والآلام.

وفي ٩ آب/ أغسطس، نظّم تجمّع معلمي فلسطينيي سورية ولجنة فلسطينيي سورية في لبنان، برعاية صندوق رعاية الطالب – صراط في صيدا بجنوب لبنان، حفلاً تكريمياً للطلاب

---

(١) أُفرج في ما بعد عن الجثمان، بعد تكفّل عدد من الفصائل والشخصيات والمشفى بالتكاليف.

والطالبات الفلسطينيين السوريين الناجحين في الشهادتين الأساسية والثانوية للمنهاج السوري واللبناني، وأُقيم حفل مشابه رعته حركة فتح ولجنة متابعة المهجَّرين في مركز معروف سعد بمدينة صيدا.

ونفذت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان خلال شهر تشرين الأول وتشرين الثاني سلسلة دورات تدريبية مجانية في (التصميم الإعلاني ببرنامج الفوتوشوب) لـ ٤٠ لاجئاً فلسطينياً سورياً، بهدف تطوير مواهبهم وتنميتها.

وفي يوم الأحد ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) عقد «تجمّع معلمي فلسطينيي سورية» مؤتمره التأسيسي، تحت رعاية التجمّع الدولي للمؤسسات والروابط المهنية الفلسطينية، الهادف إلى دعم المعلم الفلسطيني بشتى المجالات في مواجهة التحديات، لما لذلك من انعكاس على المجتمع وتطوره.

في سياق الخدمة المجتمعية، نفّذ تجمّع عمال فلسطينيي سورية يوم ١١ تشرين الثاني / نوفمبر، بالتعاون مع حملة الوفاء الأوروبية، مشروع إنارة ١٤ بيتاً من بيوت اللاجئين الفلسطينيين من سورية في منطقة البقاع، شمال لبنان .

يأتي تنفيذ هذا المشروع استكمالاً لمراحل سابقة قام بها التجمّع بالتعاون مع لجنة فلسطينيي سورية في لبنان، لإنارة بيوت العائلات المهجَّرة في مخيمات لبنان ومراكز الإيواء، وذلك للتخفيف من معاناتهم، نتيجة الظروف الاقتصادية المزرية التي يعيشونها، ونظراً إلى استمرار انقطاع التيار الكهربائي.

وفي سياق التثقيف الصحي لمواجهة ما يمكن أن يطرأ في المنزل أو البيئة المحيطة، قامت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان، بالتعاون مع المؤسسات الطبية العاملة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول، بتنفيذ العديد من دورات الإسعافات الأولية التي شملت دروساً في مبادئ الإسعاف الأولي، الاختناق، ضيق التنفس، الجروح والكسور. وبلغ عدد المشاركين في الدورة التي نظمتها اللجنة في مخيم البداوي، بالتعاون مع مركز العناية الطبي، نحو ٤٠ متدرباً من فلسطينيي سورية المهجَّرين إلى لبنان، فيما استفادت ٣٠ امرأة من دورة شبيهة أقامتها اللجنة في منطقة البقاع بالتعاون مع جمعية الشفاء.

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن

بلغ عدد اللاجئين القادمين من سورية إلى الأردن ١٥٥٠٠ لاجئ فلسطيني حسب إحصائيات الأونروا، لكن العدد غير المعلن عنه أكبر من ذلك، حيث تُقدَّر أعداد من دخلوا بطرق غير شرعية وبوثائق سورية مزورة بحدود ١٥٠٠٠ لاجئ، بعضهم مسجل لدى المفوضية بنو غير معلن رسمياً، حيث يتظاهرون بأنهم لاجئون سوريون، خوفاً من قيام السلطات الاردنية بترحيل من يتبين أنه لاجئ فلسطيني وإعادته.

ويعيش معظم اللاجئين داخل المدن الأردنية، ويعاني أكثرهم من الفقر المدقع، ويتوزعون على مدن: إربد، الزرقاء، عمان، المفرق، مخيم الزعتري، سايبر ستي بنسب متفاوتة. وتقدم الأونروا للاجئين خدمات الصحة والتعليم، فيما لا يتلقى اللاجئون المسجلون لدى الأونروا سوى دعم مالي متقطع كل ستة أشهر للمستحقين حسب تقدير الأنروا، بينما يتلقى المسجلون لدى المفوضية، على أنهم سوريون، الرعاية اللازمة من المفوضية، وبعضهم نجح في الحصول على توطين في دولة ثالثة.

والجدير بالذكر أن حالة حملة الوثائق من الفلسطينيين المتزوجين بأردنيات من أكثر الشرائح تعرضاً لحرمانها الحقوق المدنية في الأردن، نظراً إلى اعتبارات ديموغرافية وسياسية، وهو ما ألقى بظلاله على حالة المئات من فلسطينيي سورية الذين اضطرتهم الحرب إلى عبور الحدود مع الأردن كلاجئين، حيث يحتجز هؤلاء في مخيمات حدودية، أشهرها سايبر ستي في شمال المملكة، في ظروف غير إنسانية. كذلك تمنع السلطات الأردنية أبناء الأردنيات المتزوجات بفلسطيني سوري من دخول البلاد، ولو كان رضيعاً، وهو ما وثقته المجموعة في عدد من التقارير السابقة[١].

سايبر ستي المآساة المستمرة

مجمّع سكني استُخدم مقراً لإقامة عمال آسيويين كانوا يعملون في مصانع المدينة الصناعية بمدينة إربد قبل أن يُغلَق منذ سنوات نتيجة الإضرابات المتتالية للعمال احتجاجاً على سوء مستوى السكن، حيث فُتح لاحقاً بتبرع من صاحبه لإيواء اللاجئين الفلسطينيين الآتين من

(١) فلسطينيو سورية بين أمل الرجوع ومرارة الواقع – تقرير توثيقي يرصد تطور الأحداث المتعلقة بفلسطينيي سورية في خلال الفترة (كانون الثاني / يناير ولغاية حزيران / يونيو ٢٠١٤) إعداد الباحث إبراهيم العلي، ص ٥٣.

سورية، ليتحول بعد ذلك إلى ما هو أشبه بالمعتقل المحاط بسياج طويل والمعزز بحراسة أمنية مشددة، ويخضع لإشراف عدة أجهزة أمنية أردنية.

أدى سوء الأوضاع الإنسانية المزرية، والتشدّد الأمني، والمعاملة غير الإنسانية والمهينة، والتعتيم الإعلامي على معاناة اللاجئين الفلسطينيين السوريين، إلى خفض أعدادهم في مخيم سايبر ستي، حيث سُجل هروب أكثر من ١٠ عائلات من المخيم الذي يؤوي نحو ١٧٥ عائلة فلسطينية فرّت من جحيم الحرب في سورية.

يتوزع اللاجئون في المجمع على ١٤٢ وحدة سكنية في خمس طبقات، فيما يُستقبَل الزوار في قطعة أرض تبعد ٥٠ متراً، وهي المسافة التي يسمح فيها للاجئ بالابتعاد عن سكنه.

ويعاني ساكنو هذا المكان من ظروف معيشية سيئة. فالأسرة لها غرفة واحدة، ومتوسط أفرادها خمسة، وجميع غرف الطابق لها مطبخ وحمام واحد يستخدمهما جميع الأفراد.

انتهاكات حقوق اللاجئين

رحّل الأمن الأردني يوم السابع من آب/ أغسطس ٢٠١٥، اللاجئ الفلسطيني السوري «مصطفى مرار»، إلى ماليزيا بعد اعتقاله لثلاثين يوماً، وذلك بعد دهم منزله في الأردن دون اصطحاب عائلته.

وفي سياق متابعة حالة اللاجئ «مصطفى مرار» في ماليزيا، فقد لجأ إلى المفوضية والصليب الأحمر والسفارة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من تاريخ ترحيله لغاية الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، ولم يساعده أحد، ما دفعه إلى محاولة الانتحار على باب الصليب الأحمر بعد سكب البنزين ومحاولة إحراق نفسه، حتى تحرك الصليب الأحمر وأنقذه، ووعدوه بحل مشكلته خلال أسبوعين.

ونتيجة التضييق على اللاجئين، شهد المجمّع حالات هروب بين اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية. فقد تمكنت عائلة فلسطينية سورية مكونة من أم و٤ بنات و٣ أولاد تحت السن القانوني، من الهروب، وبيّنت مصادر تسجيل حالتي هروب: واحدة لشخص يدعى صالح دلول (١٦ عاماً)، وهو من مخيم الحسينية التابع لريف دمشق، وآخر يدعى أكرم (٢٧ عاماً)، وهو لاجئ فلسطيني من مدينة درعا بجنوب سورية.

وكانت لاجئة فلسطينية تسكن وزوجها السوري وطفلتها التي تبلغ من العمر سنة واحدة في مخيم سايبر ستي قد حاولت الانتحار في تموز/ يوليو ٢٠١٥ للمرة الثانية، وهي حامل، من دون معرفة الأسباب.

كذلك رحّلت السلطات الأردنية في الأول من شهر تموز/ يوليو ٢٠١٥ عائلتين فلسطينيتين سوريتين من مخيم اليرموك كانتا تقيمان في مجمع سايبر ستي، بحسب ما أفاد «مركز التوثيق والرصد الفلسطيني (واثق) مخيم درعا»، وهما (عائلة اللاجئ الفلسطيني أيمن عدرا، المكونة من الأب والأم وخمسة أبناء، وعائلة اللاجئ الفلسطيني أمين عدرا، أخو أيمن، المكونة من الأب والأم وولديه).

وبحسب رواية «أيمن عدرا»، في البداية دهم عدد من عناصر الأمن العام الأردني المخيم بعدما جاؤوا من خارجه، وصادروا أجهزة الهواتف وكسروا خطوط الاتصالات التي كانت معنا، وأبلغونا بأنّ علينا تجهيز أنفسنا خلال ١٠ دقائق فقط للخروج من المخيم.

ويضيف أيمن: «بعدما اقتادونا إلى منطقة مربع السرحان بجوار الحدود الأردنية السورية، أعادوا إلينا هواتفنا ورحّلونا إلى سورية. كذلك قام الأمن الأردني بتسميعنا عبارات، منها: الدور جاي للكل».

وتفيد مصادر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية بـ«أن أعداد اللاجئين داخل سايبر ستي قد تقلصت بسبب حالات الترحيل القسري لبعض العائلات، والتوطين لعدد آخر في فرنسا وسويسرا وفنلندا، والدفعة القادمة ستكون إلى البرازيل، وهي أكبر دفعة، يبقى بعدها ٢٠ عائلة من حملة الوثيقة والجنسية الأردنية، أي فلسطيني أردني سوري».

قالوا في سايبر ستي:

- وصف أحد اللاجئين معاملة السلطات الأردنية بـ«المهينة».
- أضاف آخر: «إننا نعامَل كمشبوهين منذ لحظة وصولنا إلى الأراضي الأردنية، على الرغم من أن البعض يحمل جوازاً أردنياً، إلا أن مشكلتنا الوحيدة هي أننا فلسطينيون».
- «هم لا يرحِّلون اللاجئين الفلسطينيين مرة واحدة، خوفاً من الرأي العام وتحرك المنظمات الإنسانية التي توجد في المخيم».
- «إننا في سايبر ستي ممنوعون من زيارة أقاربنا، وممنوع علينا الخروج نهائياً وكأننا في معتقل غوانتنامو».

اللاجئون الفلسطينيون في غزة

يبلغ عدد العائلات اللاجئة من سورية إلى غزة نحو ٢٤٠ عائلة، ويشتكي الفلسطينيون السوريون في غزة من تهميش حكومي لمطالبهم، وعدم إيفاء حكومة الوفاق والوكالة بالتزاماتها تجاه اللاجئين، ويعانون ظروفاً معيشية قاسية وصعبة، بعد توقف المساعدات المقدمة إليهم عقب تشكيل حكومة الوفاق.

واتهم عدد من الناشطين الحكومة بتجاهل مطالب اللاجئين العائدين إلى قطاع غزة في العمل والسكن ودفع الرواتب المتأخرة وبدل السكن والتعليم والتأمين الصحي وعدم الاعتراف بهم، بالإضافة إلى أن العدوان الأخير على غزة زاد من مأساتهم، حيث دُمرت البيوت وتضررت، وغدت المدارس مركز إيواء الكثير منهم.

وعبّر أحد اللاجئين عن سخطهم من انقطاع الرواتب: بقوله: «رواتبنا مقطوعة، ولا حجة واضحة، ولا أحد يتابع قضيتنا، لا من بعيد ولا من قريب، وسقطنا من جديد بين فكّي حكومات ووزارات وموظفين، وكلٌّ يلقي بنا للآخر متعللاً بصعوبة الوضع». وتساءل: «كيف يمكن الناس أن يعيشوا بلا راتب مسخ قدره ٨٠٠ شيكل (نحو ١٣٠ $) أيّ حسّ إنساني وأي ضمير؟». فيما وجد البعض منهم نفسه مضطراً إلى بيع ما يملك من مقتنيات، والبحث عن أي عمل ليسدّ رمق الأطفال بشيء من الطعام.

كذلك عبّر ممثلو اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية والعراق واليمن وليبيا في قطاع غزة، عن استيائهم وصدمتهم من قرار حكومة رام الله، بعدم منحهم تراخيص لتشكيل جمعية تتكلم باسم اللاجئين الفلسطينيين النازحين إلى قطاع غزة، بعد تقدمهم لوزارة الداخلية للحصول على التراخيص اللازمة لذلك، فجاء ردّ الوزارة بالرفض، بذريعة أنهم ليسوا مواطنين، أي لا يحملون بطاقة الهوية، بموجب رقم وطني، فيما منحتهم داخلية غزة الترخيص للجمعية تحت اسم جمعية حقي الخيرية للإغاثة والتنمية.

وفي السياق ذاته، قررت وكالة الأونروا دفع مساعدة سكن عن شهري تموز وآب للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى غزة.

وفي ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، نفذ اللاجئون من سورية اعتصاماً طالبوا فيه بصرف الرواتب المقررة لهم، ووعدهم المعنيون بذلك، إلا أن ذلك لم يحصل حتى الآن، بحسب قول بعض اللاجئين.

البـرازيـل

فرّت عائلات فلسطينية بأكملها من جحيم الحرب في سورية إلى مختلف أصقاع الأرض، منها مَن اختار البرازيل لسهولة الحصول على تأشيرة دخول إليها من أي سفارة برازيلية في بلدان العالم، وليُيسر الإجراءات وعدم غلاء أسعار تذاكر السفر إليها، ولأنها تُشكل بوابة ومحطة على طريق الهجرة إلى أوروبا.

لجأ فلسطينيو سورية إلى عدة مدن برازيلية، قطن معظمهم في مدينة ساو باولو، أكبر مدن البرازيل، وذلك بسبب وجود عدد كبير من اللاجئين فيها، ولأنها مركز تجاري واقتصادي مهم. إلا أنهم واجهوا أزمات ومشكلات اقتصادية ومعيشية عديدة، منها عدم تقديم الحكومة البرازيلية أي ميزات أو مساعدات إغاثية أو مادية للاجئين لديها، كبطاقات السفر والسكن والعمل والتدريب المهني ودروس اللغة، بل تمنحهم بطاقة إقامة مؤقتة لمدة عامين، فيما يشتكي اللاجئون من صعوبة في الاندماج بالمجتمع البرازيلي، نظراً إلى وجود اختلاف في العادات والتقاليد، وكذلك يعانون غلاء أسعار البيوت، وعدم وجود مردود مادي جيد.

لا توجد أرقام أو إحصائيات موثقة لعدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في البرازيل، وذلك بالرغم من وجود السفارة الفلسطينية والاتحاد العام للمؤسسات الفلسطينية، إلا أن اللجنة الوطنية لمساعدة اللاجئين Conare أعلنت أن عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى البرازيل حتى نهاية ٢٠١٤ من سورية بلغ ما يقارب ١٧٩٤ لاجئاً، دون التمييز بين الفلسطينيين أو السوريين منهم.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا

قدرت إحصائيات لجنة فلسطينيي تركيا أعداد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا عشية ٣١ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١٥ بحدود (٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠) لاجئ.

وتُعَدّ تركيا بلد ممر للاجئين من طريق البحر باتجاه الجزر اليونانية لاستكمال الطريق باتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

ويتوزع نحو ٦٢,٢٪ من اللاجئين الفلسطينيين على محافظات جنوب تركيا، فيما يقطن في محافظة إسطنبول ٢٢,٢٪، فيما يتوزع على محافظات الوسط (الأناضول) ١١,٦٪.

جدول يبين توزع فلسطينيي سورية في تركيا (كافة المحافظات)

توزع فلسطينيي سورية في تركيا (كافة المحافظات)	
إسطنبول	٢٢,٢٪
كلس	١٥,٠٪
مرسين	١٣,٧٪
أنطاكيا	١٣,٠٪
غازي عنتاب	٩,٦٪
أورفا	٤,٦٪
العثمانية	٤,٠٪
بورصة	٣,١٪
أضنة	٢,٩٪
أنقرة	٢,٥٪
قونية	٢,٠٪
أنطاليا	١,٧٪
مرعش	١,٧٪
أزمير	١,٧٪
أزميت	١,٦٪
يلوا	٠,٦٪
باتمان	٠,٠٪
ديار بكر	٠,٠٪
ملاطيا	٠,٠٪
	١٠٠,٠٪

مخطط يبين توزع فلسطينيي سورية في تركيا (كافة المحافظات)

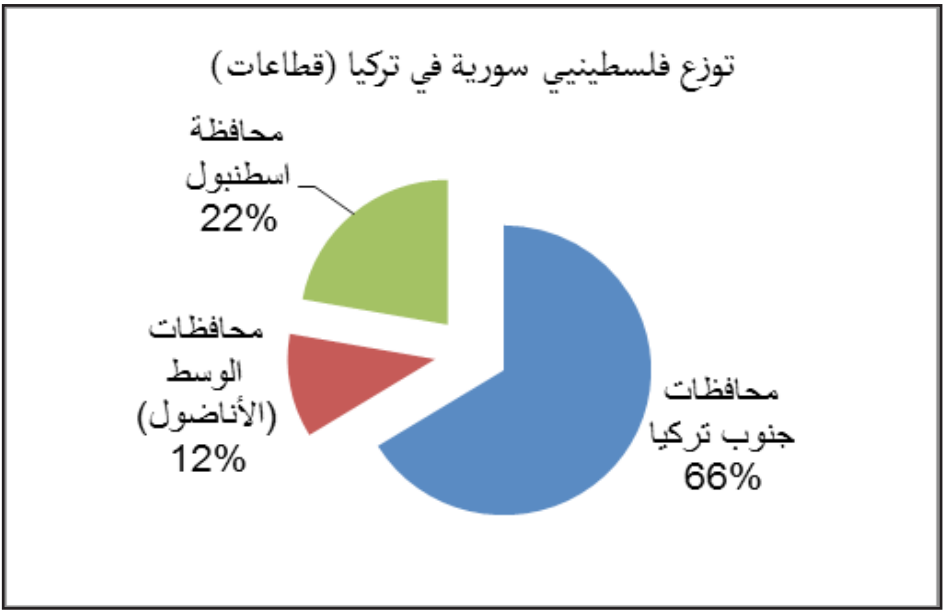

توزع فلسطينيي سورية في تركيا (كافة المحافظات)

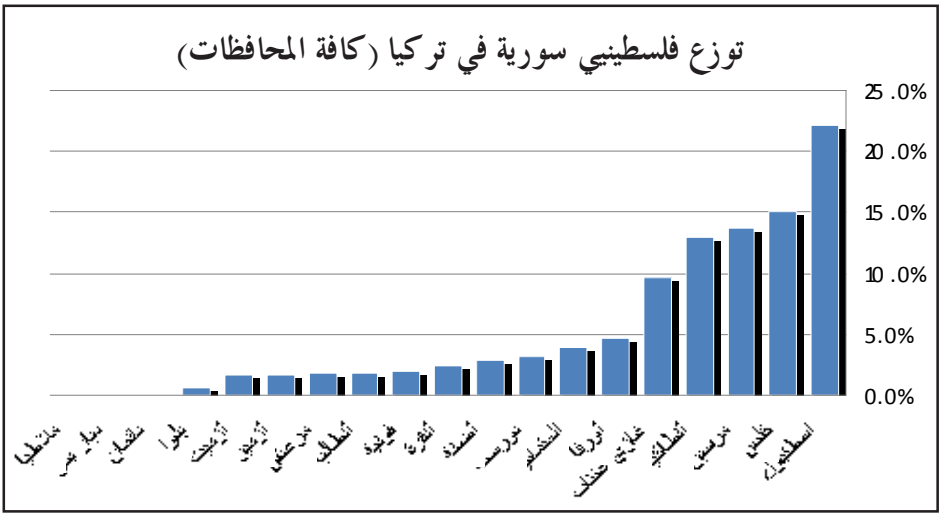

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا داخل محافظة إسطنبول

المنطقة	الافراد	العوائل	النسبة
إيسنيورت	٢٦٥	٦٩	٪٢٦,٤
الفاتح	١٦٢	٣٧	٪١٦,٢
إسطنبول الآسيوية	٧٥	١٨	٪٧,٥
زيتن بورنو	٧١	١٤	٪٧,١
باشاك شهير	٦١	١٥	٪٦,١
باغجلر	٥٠	١٣	٪٥,٠
سلطان غازي	٤٦	١٢	٪٤,٦
بويوك تشكمجة	٤١	٩	٪٤,١
أفجلار	٤٠	٩	٪٤,٠
شيشلي	٣٩	١٠	٪٣,٩
بيرم باشا	٣٠	٨	٪٣,٠
محمود بيه	٢٣	٧	٪٢,٣
إيسنلر	١٩	٥	٪١,٩
إسطنبول	١٦	٤	٪١,٦
تاكيرداغ	١٥	٢	٪١,٥
كوتشوك تشكمجة	١٤	٣	٪١,٤
أرناؤوط كوي	١٣	٢	٪١,٣
بيوغلو	٩	٢	٪٠,٩
غونغوران	٨	٢	٪٠,٨
أيوب	٥	٢	٪٠,٥
كاغط هانة	٠	٠	٪٠,٠
بيلك دوزو	٠	٠	٪٠,٠
	١٠٠٢	٢٤٣	٪١٠٠,٠

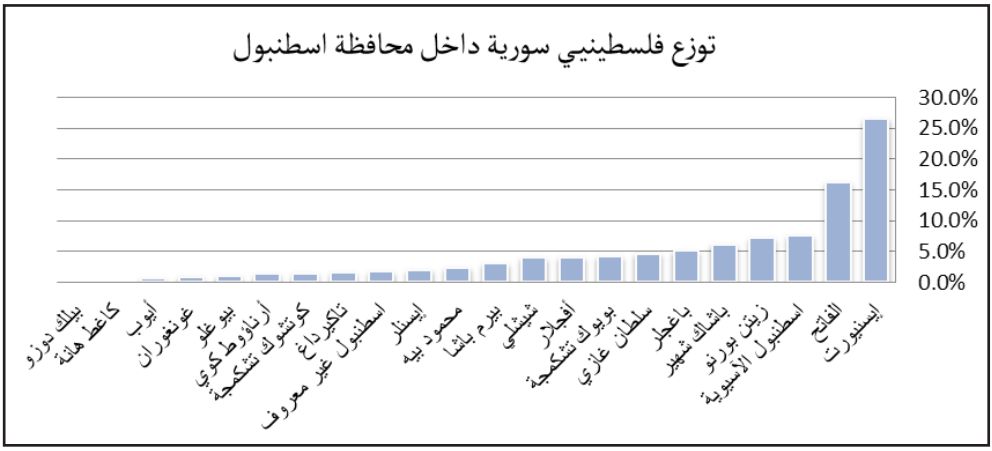

توزع فلسطينيي سورية في محافظات الأناضول وسط تركيا

توزع فلسطينيي سورية في محافظات الأناضول وسط تركيا	
أزميت	١٤,٢٪
أزمير	١٤,٦٪
أنقرة	٢١,٥٪
بورصة	٢٧,٠٪
قونية	١٧,٢٪
ملاطيا	٠,٠٪
يلوا	٥,٦٪
	١٠٠,٠٪

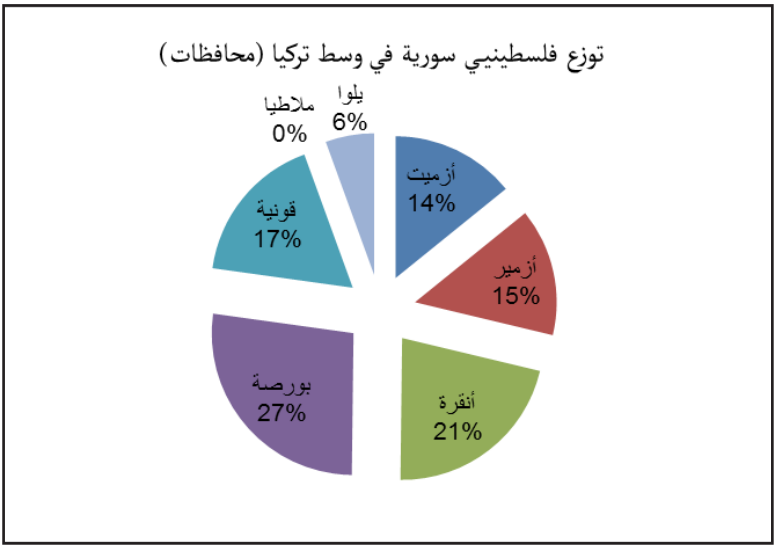

توزع فلسطينيي سورية في محافظات جنوب تركيا

توزع فلسطينيي سورية في محافظات جنوب تركيا	
العثمانية	٦,٠٪
أضنة	٤,٣٪
أنطاكيا	١٩,٦٪
أنطاليا	٢,٦٪
أورفا	٧,٠٪
باتمان	٠,٠٪
ديار بكر	٠,٠٪
غازي عنتاب	١٤,٥٪
كلس	٢٢,٦٪
مرسين	٢٠,٧٪
مرعش	٢,٦٪
	١٠٠,٠٪

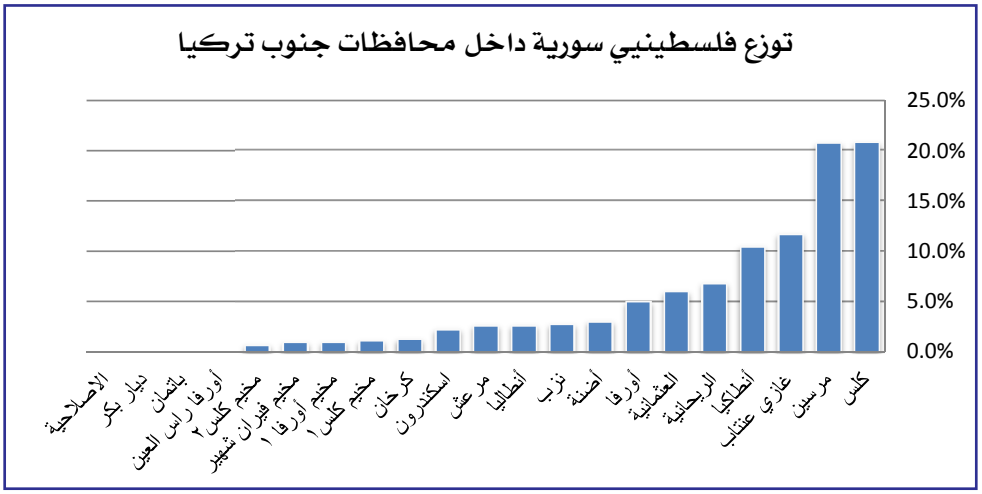

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا من حيث جهة القدوم

أحصت لجنة فلسطينيي تركيا ٤١٥٠ لاجئاً فلسطينياً من أصل العدد التقديري المتوقع (٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠)، وبينت الإحصائيات أن ٤١,٦٪ من اللاجئين، من مدينة دمشق ومخيماتها، حيث شكل اللاجئون من مخيم اليرموك فقط نحو ٣٠,٤٪، تلا ذلك مدينة حلب ومخيماتها بمعدل ٢٢,٧٪، فيما شكل القادمون من ريف دمشق ١٢,٨٪.

فلسطينيو سورية في تركيا حسب الموطن الأصلي (محافظات)

المحافظة	النسبة
دمشق	٪٤١,٦
حلب	٪٢٢,٧
ريف دمشق	٪١٢,٨
درعا	٪٧,٠
غير معروف	٪٥,٩
اللاذقية	٪٤,٧
حمص	٪٤,١
حماة	٪٠,٥
الحسكة	٪٠,٣
إدلب	٪٠,٣
القنيطرة	٪٠,٠
	٪١٠٠,٠

فلسطينيو سورية في تركيا حسب جهة القدوم (مخيمات وتجمعات)

مخيم اليرموك	٣٠,٤٪
مدينة حلب	١١,٥٪
مدينة دمشق	٩,١٪
مخيم درعا	٦,٣٪
مخيم النيرب	٦,٠٪
غير معروف	٥,٩٪
مخيم حندرات	٥,٣٪
حمص ومخيمها	٤,١٪
مخيم الرمل	٢,٩٪
دوما	٢,٧٪
مخيم سبينة	٢,٦٪
الحجر الأسود	٢,١٪
مدينة اللاذقية	١,٨٪
مخيم السيدة زينب	١,٤٪
الغوطة الشرقية	١,٢٪
مخيم خان الشيح	١,٢٪
مخيم الحسينية	١,٢٪
المزيريب	٠,٦٪
حجيرة	٠,٥٪
الكسوة	٠,٥٪
حماه ومخيمها	٠,٥٪
الديابية	٠,٣٪
الحسكة	٠,٣٪
إدلب	٠,٣٪
	١٠٠,٠٪

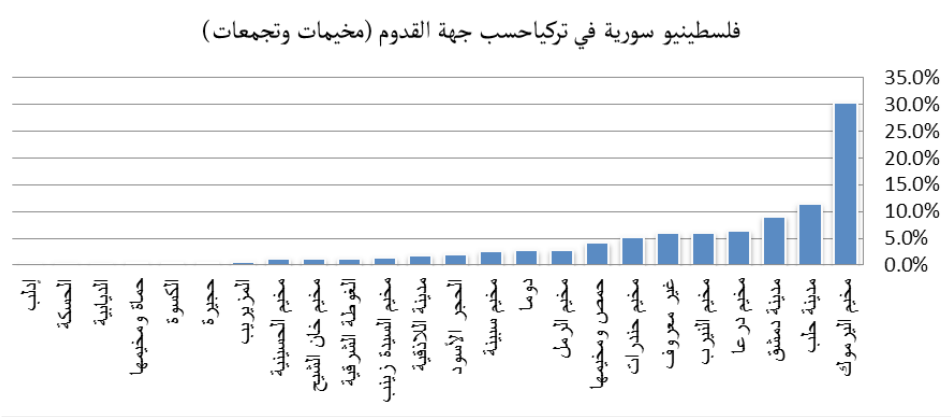

الواقع القانوني

ثمة تغيير طفيف في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا[1] حصل خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، حيث أصدرت دائرة حماية اللاجئين التابعة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية يوم ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥، قراراً ينص على مساواة اللاجئ الفلسطيني السوري باللاجئ السوري من حيث الحصول على بطاقات لجوء ضمن قانون الأجانب والحماية المؤقتة، ما يتيح للاجئين الفلسطينيين السوريين الموجودين في تركيا الاستفادة من كافة الخدمات التي تقدمها الحكومة التركية للاجئين السوريين في تركيا من طبابة وغيرها.

وأشار القرار إلى أن عدداً قليلاً من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، وعددهم نحو (٣٥١) لاجئاً، عرّفوا عن أنفسهم لدائرة الحماية على أنهم فلسطينيون سوريون أو عديمو الجنسية، والمتوقع أن العدد أكبر من ذلك بكثير. ويضيف القرار أنه بعد التردد في كيفية معاملة دائرة الحماية للاجئين الفلسطينيين من سورية، اتُّفق على معاملة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية معاملة اللاجئين السوريين. فيما لم يتطرق القرار إلى أي نقطة تتعلق بالسماح للاجئين الفلسطينيين السوريين إلى تركيا، حيث تفرض الحكومة التركية تأشيرة دخول على اللاجئين الفلسطينيين.

---

(١) فلسطينيو سورية يوميات دامية وصراخ غير مسموع – التقرير النصفي الأول ٢٠١٥ على الشبكة العنكبوتية:

http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/diary_of_abloody_and_screaming_inaudible.pdf.

الواقع الصحي

تقدِّم المنشآت الصحية التركية خدماتها مجاناً للاجئين الحاصلين على بطاقة «آفاد»، ويكون التعامل معهم في المستشفيات والمرافق الصحية التركية مثل التعامل مع السوري، لكن المشكلة تكمن في صعوبة التواصل الكلامي، نظراً إلى اختلاف اللغة، لذلك يضطر الشخص إلى اصطحاب مترجم في المشافي الحكومية، وهو ذو تكلفة مرتفعة عموماً من جهة، وعدم القدرة على تأمين الدواء من جهة أخرى.

الواقع التعليمي

يحتاج الطالب الجامعي الفلسطيني السوري إلى اجتياز امتحان (يوس)، وهو اختبار وطني يُعَدّ شرطاً أساسياً لانتساب أي طالب أجنبي إلى الجامعات التركية، إضافة إلى اجتيار اختبار اللغة التركية الذي يتطلب دراسة لمدة عام كامل تقريباً، وكلتا الشهادتين تتطلب الالتحاق بالمراكز التعليمية المخصصة لهذا الغرض، وأقساطها مرتفعة عموماً.

وتطلب معظم الجامعات من الطلاب جواز سفر وإقامة للتسجيل في صفوفها، إلا أن توافر الجامعات الخاصة فتح باب التسجيل لحملة بطاقة آفاد، حيث بادرت بعض الجمعيات الخيرية إلى تحمّل تكاليف الدراسة، فأصبح من الممكن للطالب الحصول على منحة دراسية، ولكن بأعداد محدودة.

وفي ما يتعلق بمرحلة التعليم الأساسي، يُضطر اللاجئ إلى دفع تكلفة الحصول على خدمات التعليم في المدارس السورية، بسبب وجود رسوم تسجيل وثمن كتب وأجرة باص المدرسة وغيرها، ما يرهق العائلات التي لديها أكثر من طالب، ويجعل أبناءها عرضة للتسرب الدراسي.

كذلك، لا تتعامل المدارس التركية مع حملة بطاقة «آفاد» في ميع أنحاء تركيا. ففي الجنوب يُقبَل حمَلة البطاقة، بينما في إسطنبول يُقبَلون بدرجة أقل، فهناك مدارس رفضت أن تتعامل بها، وتطلب في معظم الأحيان وجود إقامة قانونية لتسجيل الأطفال في صفوفها، لذلك يلجأ الفلسطيني السوري إلى المدارس السورية التابعة للائتلاف المعارض، وهي ذات مستوى تعليمي متدنٍّ عموماً، فضلاً عن أن غلاء أقساطها نسبي.

الواقع المعيشي والإغاثي

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في تركيا من غياب كامل للمساعدات المقدمة من خلال الجهات الرسمية كالأونروا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولا يحصلون على المساعدات إلا عبر التواصل الشخصي مع الجمعيات الخيرية التركية أو بعض الجمعيات السورية، علماً

بأن الجمعيات السورية عموماً نشاطها في الغالب موجّه إلى السوريين فقط، وهناك جمعيات محدودة جداً تساعد الفلسطينيين خصوصاً، مثل الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، وبعض البلديات التركية بنحو محدود.

وتتسم تركيا بغلاء المعيشة، مقارنةً بمستوى المعيشة للقادمين من سورية، لذلك هناك فجوة عميقة بينهما. كذلك إن التدفق الضخم للسوريين إلى تركيا أدى إلى موجة ارتفاع في الأسعار وإيجارات المنازل، الأمر الذي فاقم المعاناة كثيراً وجعل العديد من العوائل تعيش على الفتات وتبحث عن فرصة عمل بأبخس الأثمان لتأمين الخبز فقط، أو تضطر إلى حرمان الأطفال التعليم، بهدف تشغيلهم، أو لعدم القدرة على تسديد تكاليف الدراسة، فضلاً عن عدم قدرة العديد من العوائل على استئجار منازل للسكن، ما دفعهم إلى السكن التشاركي مع عوائل أخرى، أو السكن في محال تجارية أو أقبية لا تصلح للسكن البشري.

أبرز محطات العمل الاغاثي

- يوم ٢٠١٥/٧/٢ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا مساعدات مالية وغذائية على العائلات الفلسطينية في مدينة أزمير الساحلية، واطلعت على أوضاعهم، حيث قُدِّر عدد العائلات حسب إحصاء اللجنة بما يقارب ٤٠ عائلة.
- كذلك وزعت لجنة فلسطينيي سورية عدداً من السلل الغذائية المقدمة من حملة الوفاء الأوروبية وهيئة علماء فلسطين في الخارج على العائلات الفلسطينية الموجودة في مدينة ديار بكر جنوب البلاد، فيما قدمت اللجنة مساعداتها المالية لنحو ١٦٠عائلة فلسطينية في مدينة كيليس.
- وفي شمال البلاد بمدينة أزميت، زارت اللجنة ما يقارب (٢١) عائلة فلسطينية، واطلعت على أوضاعها المعيشية الصعبة، وقدمت لها سلالاً غذائية. أمّا في مدينتي بورصة ويلاوا شمال غرب البلاد، فاطلعت اللجنة على أوضاع العائلات الفلسطينية هناك، ووزعت أيضاً سلالاً غذائية على قرابة (٢٠) عائلة.
- في ٢٠١٥/٧/٤ نفذت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا مشروع سلال الخير الرمضانية، المقدَّم من الندوة العالمية للشباب الإسلامي في مدينة الريحانية التركية، وقد استفادت من المشروع ٧٠ أسرة فلسطينية من سورية موجودة في مدينة الريحانية.
- في ٢٠١٥/٧/٦ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا ـ فرع إسطنبول، مساعدات غذائية على عدد من العائلات الفلسطينية التي تعيش في القسم الآسيوي من إسطنبول.

كذلك وزعت اللجنة في القسم الأوروبي (٢٩) سلة غذائية على العائلات الفلسطينية في ضواحي إسطنبول الأوروبية «أوك ميدان، باغجلر، السلطان غازي، وكرازلي».

- في ٢٠١٥/٧/١٢ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا، بالتعاون مع الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار) عدداً من السلل العذائية والقسائم الشرائية على اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية، في مدينة إسطنبول.
- في ٢٠١٥/٧/١٣ بمناسبة قدوم عيد الفطر، وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا بإسطنبول ملابس وألعاب العيد، على (٢٢٥) طفلاً من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية، وشمل التوزيع مناطق سكنهم في «السلطان أيوب، السلطان غازي، كرازلي، الفاتح، إسنيورت، بيليكدوزو، أفجلار وكومبر غازي».
- في ٢٠١٥/٧/١٣ وزعت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين في تركيا مساعدات غذائية شملت ٦٧ عائلة فلسطينية سورية، وعدداً من العوائل السورية في مدينة غازي عينتاب التركية ضمن حملتها الإغاثية "خيرك بسمة أمل لغيرك».
- في ٢٠١٥/٧/١٤ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا ملابس العيد للأطفال دون سن الـ ١٤ في مدينة كيليس التركية، مقدَّمةً من جمعية الأقصى الشريف الماليزية والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية.
- في ٢٠١٥/٧/١٦ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا، بالتعاون مع هيئة الإغاثة العالمية، عدداً من الحصص الغذائية والمعونات المادية على العائلات الفلسطينية السورية الموجودة في مدينة غازي عنتاب التركية. كذلك وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا لحوماً ومساعدة مالية على كافة العائلات الفلسطينية الموجودة في مدينة كيليس التركية.
- في ٢٠١٥/٨/١ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا بعض المساعدات المالية على العائلات الفلسطينية الموجودة في مدينة غازي عنتاب التركية، التي يقدر عددها بنحو (٨٦) عائلة.
- في ٢٠١٥/٨/٣ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا مساعداتها المالية على عائلات اللاجئين الفلسطينيين السوريين الموجودين في مدينة كلس التركية، والبالغ عددهم ١٥٣ عائلة.
- في ٢٠١٥/٩/٢٢، لرسم البسمة على الأطفال مع قدوم عيد الأضحى المبارك، لجنة فلسطينيي سورية في تركيا توزع ملابس العيد على أطفال اللاجئين الفلسطينيين الفارين من ويلات الحرب السورية واستقروا في ولاية كيليس التركية.

- في ٢٠١٥/٩/٢٣ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في تركيا ملابس العيد المقدمة من مؤسسة السراء على الأطفال الفلسطينيين والسوريين المهجرين في تركيا، وذلك بهدف رسم الفرحة على وجوه الأطفال مع قدوم عيد الأضحى المبارك والتخفيف من معاناتهم وآلامهم. يُشار إلى أن توزيع الملابس شمل كلاً من أنطاكية والريحانية واسكندرون وكرخان في تركيا.
- في ٢٠١٥/١١/٢٢ وزعت لجنة فلسطينيي تركيا بعض المساعدات المالية والعينية على عدد من العائلات الفلسطينية السورية في مدينة الريحانية. وبحسب اللجنة، وُزِّعت المساعدات على العائلات الموجودة في المدينة، ويُقدَّر عددها بنحو (٤٠) عائلة.
- نفذت حملة الوفاء الأوروبية على مدار ثلاثة أيام (٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣) كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، حملة (معاً لشتاء دافئ)، شملت ثلاث مناطق في الجنوب التركي، هي: نيزب، كهرمان مرعش وشارلي أورفا، حيث قدم الحملة سلة غذائية وأكياس الفحم التي تستخدم في التدفئة إلى العائلات الفلسطينية النازحة من سورية إلى تركيا.

انتهاكات

- أطلقت قوات حرس الحدود التركية يوم ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ النار على مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين في أثناء محاولتهم دخول الأراضي التركية، وأصابت أحدهم بجراح متوسطة.
- يوم السبت الموافق لـ ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥، استطاع عدد من أهالي مخيم اليرموك ومخيم خان الشيح دخول الأراضي التركية، إلا أن السلطات التركية احتجزتهم في ظروف صعبة وغير إنسانية إلى صباح اليوم التالي، ورحّلتهم إلى الحدود السورية دون وجود أي مبرر لاحتجازهم أو ترحيلهم، رغم أن معظمهم من النساء والأطفال.
- في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥، تعرض أحد اللاجئين الفلسطينيين للاعتداء بالضرب من قبل حرس الحدود التركي، عند محاولته دخول الأراضي التركية عدة مرات، ما أدى إلى إصابته بكسر في يده، كذلك تظهر على يده الأخرى آثار إطفاء السجائر.
- وثقت مجموعة العمل وفاة اللاجئة رغد محمد صالح عبود، من سكان مخيم اليرموك (١٧ عاماً) يوم ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥ برصاص الجيش التركي في خلال محاولتها عبور الحدود السورية التركية من منطقة خربة الجوز في ريف إدلب القريبة من الأراضي التركية.
- أكد ناشطون لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، أن السلطات التركية في مطار أتاتورك في إسطنبول تحتجز اللاجئ «باسل محمود

عزام»، وهو عسكري منشق عن جيش التحرير الفلسطيني. ووفقاً للناشطين، تمنع السلطات التركية العسكري المنشق من دخول أراضيها، وسط مخاوف من ترحيله إلى لبنان الذي قد يسلّمه للأمن السوري. فيما ناشد الناشطون جميع المؤسسات والفصائل الرسمية الفلسطينية والدولية العمل على عدم ترحيل اللاجئ المنشق إلى لبنان وطالبوا السلطات التركية بالسماح له بدخول أراضيها، لأن أي إجراء مخالف لذلك قد يعرض حياة اللاجئ للخطر.

مناشدات

- أصدرت مجموعة من الناشطين الحقوقيين تحت اسم فريق «توثيق انتهاكات بحق الفلسطينيين حول العالم» يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ بياناً صحفياً طالب فيه العديد من الجهات الرسمية والحقوقية التركية والفلسطينية العمل على إنهاء معاناة فلسطينيي سورية المهجرين إلى تركيا.
- حيث طالب البيان الرئاسة والحكومة التركية «بالعمل على تنظيم دخول ووصول اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من جحيم الحرب السورية إلى الأراضي التركية، سواء من سورية أو من جميع الدول الأخرى عبر تأشيرات دخول رسمية لحمايتهم دون مخاطر الهرب عبر الحدود»، كذلك طالب البيان «بمحاسبة مطلقي النار عند الحدود».
- ناشدت عائلة فلسطينية سورية يوم ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ المنظمات الإنسانية والسفارة الفلسطينية والسويدية، إطلاق سراحها من سجن مدينة أنطاكيا التركية، والعائلة مكونة من ٤ أفراد، هم: الأب «سليمان عمر حامد» وزوجته «أماني لطفي عطية» وطفلاهما «ريناد» و«عمر». وكانت العائلة قد اعتُقلت خلال عبورها الأراضي التركية بطريقة غير شرعية، للوصول إلى السفارة السويدية لإجراء مقابلة لمّ الشمل مع ابنتهم في السويد.
- وقال الأب سليمان في رسالة صوتية عبر الهاتف إنهم: «مسجونون في ظروف مأسوية وصعبة في سجن تحت الأرض، حيث لا يوجد مكان للجلوس بسبب العدد الكبير من المسجونين، والحمامات سيئة والطعام والشراب»، وأضاف أن طفله يعاني من مرض في عينيه، وبحاجة إلى عملية عاجلة، وزوجته في حالة إغماء مستمر، «ولا أحد يفهم علينا، ونتيجة لذلك أضربت عن الطعام ٧ أيام، وأخذوني إلى المشفى، لكن دون نتيجة تذكر، وعادوا وألقوني في السجن».

- ناشد ذوو اللاجئ الفلسطيني ياسين محمد مفلح يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ السلطات التركية الإفراج عن ابنهم المحتجز في سجن أزمير منذ نحو أسبوع. ووفقاً لرسالة وردت إلى «مجموعة العمل» من والد اللاجئ المحتجز، فإن ابنه معتقل دون أسباب واضحة، علماً بأنه يحمل كافة الوثائق التي تثبت أنه فلسطيني سوري. إلى ذلك، ناشدت عائلة الشاب السفارة الفلسطينية التدخل الفوري للإفراج عن ابنها المعتقل.
- يشار إلى أنه أُطلق سراح مفلح يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ من سجن أزمير بعد توجيه كتاب من الهيئة العامة لشؤون اللاجئين في سورية والحكومة السورية المؤقتة بعد تقاعس السفارة الفلسطينية عن التدخل، بحجة أنه لم يصل أي كتاب من قسم الشرطة لإثبات شخصية المذكور.
- شهدت مدينة أزمير الساحلية، يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ اعتصاماً جماهيرياً للاجئين الفلسطينيين والسوريين الهاربين من الحرب في سورية، ضمن حملة (عابرون لا أكثر).
- وكانت الحملة قد بدأت يوم السبت ٢٠١٥/٩/١٢، حيث طالب اللاجئون بإيجاد ممر إنساني بري آمن من تركيا إلى اليونان، بدلاً من المخاطرة باللجوء إلى البحر وتعرضهم للموت غرقاً كما حدث مع المئات منهم، وكذلك عمليات النصب من قبل المهربين تجار البشر. ووجه المعتصمون رسالة قالوا فيها: «لننقذ اللاجئين من مخالب الغرق، لننقذهم من مخالب تجار البشر».

حراك رسمي ومؤسساتي

- أطلع المدير التنفيذي لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، الأستاذ أحمد حسين، يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٥ السفير د. فايد مصطفى على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وأحوال المخيمات الفلسطينية وما آلت إليه خلال الحرب من دمار للمنازل والبنى التحتية واستهداف للإنسان الفلسطيني، حيث نتج منه تشريد أعداد كبيرة من اللاجئين داخل سورية، وتهجير عدد كبير إلى دول أخرى، في مقدمتها تركيا.
- وشرح حسين معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وطالب السفارة الفلسطينية بالعمل على تحسين أوضاع فلسطينيي سورية المهجرين إلى تركيا، وذلك عبر تسهيل الإجراءات وتوفير بدائل قانونية لهم، خاصة أن معظمهم اضطر إلى دخول البلاد بطريقة غير شرعية هرباً من الحرب في سورية، وعلى رأس هذه التسهيلات يأتي منح جواز سفر السلطة الفلسطينية والسعي لتأمين تسويات لدى الحكومة التركية للمخالفين لشروط

الإقامة. وأكد سعادة السفير أنّ الموضوع طُرح كأولوية في لقائه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في خلال تقديم أوراق اعتماده حديثاً، وكذلك مع وزير الخارجية التركي، ووعد ببذل المزيد من الجهود مستقبلاً.

- زار السفير الفلسطيني في تركيا د. فايد مصطفى يوم ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ مدينة كيليس التركية والتقى بعدد من العائلات الفلسطينية واستمع إلى معاناتهم ووعد بحلول مستقبلية. وحضر هذا اللقاء رئيس هيئة الإغاثة الإنسانية ihh بولنت يلدم، ورئيس البلدية وشخصيات تركية.
- طلبت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين التابعة للحكومة السورية المؤقتة التابعة للمعارضة السورية، من فلسطينيي سورية يوم ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥ التوقف عن سلوك ما سمته «منافذ التهريب البرية» في المنطقتين الأمنيتين اللتين اتخذتهما السلطات التركية في ولاية كلس الحدودية.
- ووفقاً للإعلان الذي نشرته الهيئة على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، على اللاجئين عدم سلوك تلك المنافذ في الفترة ما بين ٢٣ ـ ٢٨ من الشهر الجاري، وذلك لعدم تعرض حياة اللاجئين للخطر.
- زار وفد من الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار) يوم ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، مكتب شعبة إسطنبول في حزب العدالة والتنمية، وذلك للتهنئة بفوز الحزب في الانتخابات التركية الأخيرة. في خلال الزيارة بحث رئيس الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، محمد مشينش، العديد من النقاط، من بينها الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى تركيا، وما يعانونه في خلال رحلة الوصول إلى تركيا.
- أعلنت السلطات التركية، صباح يوم ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، حظر تنقل اللاجئين من سورية بين ولاياتها، برّاً وجواً، دون الحصول على إذن رسمي من السلطات التركية. ووفقاً لمصادر إعلامية، يجب على السوريين في تركيا، وفق القرار الجديد، التوجه إلى إدارة الهجرة في الولايات التي يقيمون فيها، قبل السفر براً وجواً بين المدن التركية، من أجل الحصول على «إذن سفر» مسبق، مع العلم أنه ستُرفَض أية حالة سفر دون الحصول على ورقة الإذن الآنف الذكر. ووفقاً لمصادر إعلامية، أكد مصدر في قسم العلاقات العامة في الائتلاف الوطني المعارض أن الخارجية التركية أبلغت الائتلاف

بالقرار الجديد رسمياً. وأضاف المصدر أن القرار التركي الجديد «مؤقت»، يستمر خلال فترة الانتخابات وبعدها بقليل، مشيراً إلى أن هدف القرار هو «ضبط الموضوع الأمني في البلاد»، وفق قوله.

- أكد الأستاذ «محمد مشينش» رئيس الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، خلال لقاء جمعه مع السفير الفلسطيني في تركيا الدكتور «فايد مصطفى»، في مقر الجمعية يوم ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، ضرورة تنظيم الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى تركيا، وتحسين أوضاعهم الإنسانية والقانونية. ودعا مشينش إلى تضافر الجهود في ما يخدم أبناء فلسطين في تركيا، والتنسيق مع الجهات الرسمية التركية للسماح للاجئين الفلسطينيين بالحصول على تأشيرة دخول نظامية بدلاً من المخاطرة بأنفسهم من خلال التهريب، وتسهيل إجراءات الحصول على جوازات سفر سلطة للاجئين، وأن تكون مجانية. السفير الفلسطيني أكد من جانبه أهمية متابعة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في تركيا، وأنه زار اللاجئين في الجنوب التركي، كذلك أصدروا ٥٠٠ جواز سفر سلطة للاجئين مع إعفائهم من الرسوم المالية. وتحدث السفير عن لقائه بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عارضاً معه ملفات الوضع الفلسطيني في تركيا من مختلف الجوانب. وفي ختام اللقاء شدد الجانبان على ضرورة التواصل والتعاون في ما يخدم اللاجئين الفلسطينيين في تركيا على أفضل وجه.

اللاجئون الفلسطينيون في أوروبا

تشير إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر إلى أن أعداد من عبروا البحر المتوسط تبلغ نحو ٩٧٢,٥٠٠ شخص، وفق أرقام المفوضية. فضلاً عن ذلك، تشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن أكثر من ٣٤ ألف شخص عبروا براً من تركيا إلى بلغاريا واليونان، وأن واحداً من بين كل شخصين من أولئك الذين عبروا البحر المتوسط هذا العام ـ أي نصف مليون شخص ـ من السوريين الفارّين من الحرب في بلادهم[١].

ولوحظت ظاهرة إرسال الأطفال إلى أوروبا كخطوة يلجأ إليها الأهالي، في ظل عجز الأسرة عن الخروج بنو كامل، نظراً إلى ارتفاع تكاليف الهجرة، ما يجعلهم عرضة للمخاطر. وأظهر التقرير الحكومي الذي نشرته صحيفة فرانكفورتر الألمانية تسايتونغ، أن أعداد القصَّر الذين لجأوا إلى ألمانيا بلا مرافق ودون أي فرد من أسرهم تزايدت إلى أكثر من الضعف منذ نهاية آب/ أغسطس الماضي. وأشار التقرير إلى أن هذه الأعداد ارتفعت من ٢٥ ألف لاجئ في ٣١ آب/ أغسطس الماضي إلى خمسين ألفاً بنهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي[٢].

محاولات تقنين تدفق اللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي

ازداد تدفق اللاجئين باتجاه أوروبا خلال صيف ٢٠١٥ بنوح ملحوظ، نتيجة تفاقم الأوضاع الإنسانية في دول اللاجئين، واستمرار الأعمال العسكرية والعنف، ما أجبر مئات الألوف على ترك أوطانها للبحث عن المكان الآمن.

وللحدّ من الآثار المترتبة على وصول هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين، تداعت دول الاتحاد الأوروبي لاتخاذ خطوات من شأنها تقنين ذلك، وتوزيع اللاجئين على دول الاتحاد. ففي ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، عقد وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي اجتماعاً تمخض عنه: «بعد مشاورات صعبة قرر وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم اليوم توزيع ١٢٠ ألف لاجئ على الدول الأوروبية وفق نظام الحصص. يأتي ذلك بعد ازدياد تدفق اللاجئين

---

(١) موقع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على الشبكة العنكبوتية:
http://www.unhcr.org/1m-arrivals

(٢) انظر: http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2015/11/24/57

إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتعرض المجر لانتقادات واسعة لطريقة تعاملها «الوحشية» مع اللاجئين العابرين لحدودها».

كذلك توافق قادة إحدى عشرة دولة أوروبية يوم ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥ على اتفاقية لحل مشكلة تدفق اللاجئين من خلال نهج جماعي من شأنه استعادة الاستقرار في إدارة الهجرة في المنطقة، وتخفيف الضغط على الدول الأكثر تضرراً التي فاقت قدرتها الاستيعابية، وكذلك الحد من التدفق بما يضمن الاحترام الكامل لقانون الاتحاد الأوروبي.

واتفق المجتمعون على الامتناع عن اتخاذ قرارات "أحادية الجانب" في أزمة الهجرة التي من شأنها أن تؤثر سلباً في الآخرين، وطالبوا بالتنفيذ السريع للإجراءات التنفيذية المتمثلة في التبادل الدائم للمعلومات والتعاون الفعال والحد من التحركات الثانوية ودعم اللاجئين وتوفير المأوى والراحة وإدارة تدفقات الهجرة معاً وإدارة الحدود ومعالجة التهريب والاتجار بالبشر وتبادل المعلومات عن حقوق اللاجئين والمهاجرين والتزاماتهم ومراقبة تنفيذ هذه الالتزامات[1].

---

(١) نص بيان الاتفاقية الذي قامت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية بترجمته كاملاً إلى اللغة العربية:

بدعوة من رئيس المفوضية الأوروبية، اتفق كل من: رؤساء دول أو حكومات ألبانيا، النمسا، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألمانيا، اليونان، المجر، رومانيا، صربيا، سلوفينيا، وبوجود رئيس البرلمان الأوروبي، ورئيس المجلس الأوروبي، والرئاسة الحالية والقادمة لمجلس الاتحاد الأوروبي، وأيضاً المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) على البيان الآتي:

«التدفق غير المسبوق للاجئين والمهاجرين على طول الطريق ما بين شرق المتوسط وغرب البلقان يشكل تحدياً لا يمكن حله من طريق الإجراءات الوطنية وحدها.

ولكن يمكن أن يحل فقط من خلال نهجٍ جماعي حازم عبر الحدود، تسوده الروح الأوروبية، وقائم على التضامن، والمسؤولية، والتعاون الواقعي / البراغماتي بين السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية.

يمكن الإجراءات الأحادية الجانب أن تؤدي إلى سلسلة من ردود الأفعال، لذلك يتعين على البلدان المتأثرة أن يتحاور بعضها مع بعض، ويتعين على دول الجوار أيضاً التعاون في ما بينها على طول الطريق، وأيضاً التعاون مع دول المنبع كتركيا، باعتبارها دولة مستضيفة لأكبر عدد من اللاجئين. هذا هو الطريق الوحيد الذي من شأنه استعادة الاستقرار في إدارة الهجرة في المنطقة، وتخفيف الضغط على الدول الأكثر تضرراً التي فاقت قدرتها الاستيعابية، وكذلك الحد من التدفق.

جميع الدول لديها مسؤوليات والتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جينيف، ويجب على الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، الاحترام الكامل لقانون الاتحاد الأوروبي.

يتعين معاملة اللاجئين بطريقة إنسانية على امتداد الطريق الغربي للبلقان لتجنب حدوث مأساة إنسانية في أوروبا. أما المهاجرون ممن لا يحتاجون إلى الحماية الدولية، فيتعين إرجاعهم على وجه السرعة إلى بلادهم الأصلية.

نحن نرحب باستعداد المفوضية الأوروبية، والمفوض السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون اللاجئين، والوكالة الأوروبية للمراقبة على الحدود الخارجية «فرونتكس»، والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO)، لتقديم الدعم لنا، وفقاً لطبيعة دور كل منهم، من خلال التنفيذ السريع للإجراءات التنفيذية التالية اعتباراً من الاثنين:

التبادل الدائم للمعلومات والتعاون الفعال

١ـ سنقوم بترشيح نقاط اتصال من شأنها رفع التقارير لنا بشكل مباشر لتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق. سنقوم بترشيح هذه النقاط خلال ٢٤ ساعة للسماح بالتبادلات اليومية والتنسيق لنبدأ على الفور تحقيق الانتقال التدريجي، المنظم والمسيطر عليه للأشخاص على طول طريق غرب البلقان.

٢ـ سنتعاون مع المفوضية الأوروبية للاستفادة من جميع الأدوات المتاحة على المستوى الأوروبي والدولي، بما في ذلك المساعدة المالية، بناءً على تقديرات الاحتياجات المشتركة التي سيتم طرحها خلال ٢٤ ساعة. ينبغي تركيز الجهود الآنية في نطاق توفير المأوى والدعم المؤقت لجميع الوافدين، وأيضاً تنظيم الإرجاع السريع والفعال للمهاجرين الذين ليسوا بحاجة إلى حماية دولية.

الحد من التحركات الثانوية

٣ـ في ظل الظروف الراهنة، فإننا سوف نثني اللاجئين أو المهاجرين عن السفر إلى حدود دولة أخرى من دول المنطقة. سياسة توجيه / تمرير اللاجئين بدون إبلاغ الدول المجاورة غير مقبولة. وهذا ينطبق على جميع البلدان الواقعة على طول الطريق.

دعم اللاجئين وتوفير المأوى والراحة

٤ ـ نحن نلتزم زيادة قدرة بلداننا لتوفير المأوى المؤقت، والراحة، والغذاء، والصحة، والمياه والصرف الصحي لجميع أصحاب الحاجة. وفي حال تعذُّر القيام بذلك، فإننا نلتزم تقديم احتياجاتنا بشكل واضح إلى المفوضية الأوروبية، وعند الحاجة، العمل على تفعيل آلية الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي. وبعد ذلك ينبغي العمل على ضمان إقامة مؤقتة لائقة على امتداد طريق غرب البلقان. نحن نلتزم تبادل المعلومات على الفور حول قدرتنا على توفير المأوى لضمان الاستخدام المنسق المشترك الأمثل عند الحاجة.

٥ـ نحن نرحب بعزم اليونان على زيادة قدرة الاستقبال إلى ٣٠,٠٠٠ مكان بحلول نهاية العام الحالي، ونلتزم تقديم الدعم لليونان والمفوضية لتقديم إعانات الإيجار وبرامج الأسرة المضيفة لـ ٢٠,٠٠٠ عائلة إضافية. نتوقع تقديم الدعم المالي لليونان والمفوضية العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون اللاجئين.

وهذا هو شرط مسبق مهم لضمان عمل نظام النقل الطارئ.

٦ـ سنعمل مع المفوضية العليا للاجئين التي التزمت دعم جهودنا في تحسين قدراتنا. إن زيادة القدرة الاستيعابية بنحو ٥٠,٠٠٠ ستسمح بإدارة أفضل وقدرة أعلى على التنبؤ بحجم التدفق. إننا نطالب بتعزيز دعم المفوضية على الفور، وخاصة في ما يتعلق بالقدرة على استقبال الدعم الإنساني وتقديمه. سنعمل على تبادل المعلومات مع المكتب الأوروبي لدعم اللجوء في هذا الصدد.

٧ ـ سنشارك في الاتصالات التشغيلية الفورية مع المؤسسات المالية الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية والإعمار، وبنك التنمية التابع لمجلس أوروبا التي هي على استعداد لتقديم الدعم المالي لتوفير المأوى للدول الراغبة في الاستفادة من هذه الموارد. نحن نلتزم بالعمل مع هذه المؤسسات المالية الدولية للتحرك بطريقة منسقة.ايضا نرحب باستعداد المفوضية الأوروبية إلى الدعوة لعقد اجتماع التنسيق مع هذه المؤسسات المالية الدولية في غضون أسبوع.

إدارة تدفقات الهجرة معاً

٨ ـ سنضمن القدرة الكاملة لتسجيل الوافدين مع الاستفادة القصوى من البيانات الشخصية، ولا سيما بصمات الأصابع. هذا أمر حيوي، خاصة عند نقطة الدخول الأولى إلى الاتحاد الأوروبي. التسجيل لا يحل محل التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في التسجيل الإلزامي وفقاً لقواعد نظام اللجوء الأوروبي المشترك للاتحاد الأوروبي.

٩ـ سنعمل على التبادل الفوري للمعلومات عبر نقاط الاتصال حول حجم التدفقات وحركتها من خلال بلداننا، ولا سيما

عدد اللاجئين والمهاجرين المنتمين إلى الفئات الضعيفة، وعند الطلب تقديم المعلومات حول جميع اللاجئين القادمين والمهاجرين إلى أراضينا.

١٠ ـ سنعمل مع وكالات الاتحاد الأوروبي، ولا سيما الوكالة الأوروبية للمراقبة على الحدود الخارجية "فرونتكس"، والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO)، لتنفيذ هذا التبادل للمعلومات بنحو سريع؛ هذه الوكالات مدعوة إلى تقديم المساعدة التقنية في هذا المسعى وتقديم المشورة بشأن المعلومات التي يجري تبادلها على وتيرة التبادل.

١١. سنلتزم تكثيف جهودنا الوطنية والمنسقة للعمل بسرعة على إعادة المهاجرين الذين ليسوا بحاجة إلى حماية دولية مع الاحترام الكامل لكرامتهم وحقوق الإنسان. وهذا أمر مهم على وجه الخصوص عند نقطة الدخول الأولى إلى الاتحاد الأوروبي. إن الوكالة الأوروبية للمراقبة على الحدود الخارجية «فرونتكس»، والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء(EASO) مدعوون لتقديم المساعدة التقنية.

١٢ـ سنعمل مع المفوضية الأوروبية وفرونتكس على تكثيف التعاون العملي لإعادة القبول مع بلدان ثالثة. سيُكثَّف التعاون مع أفغانستان وبنغلاديش وباكستان، ولا سيما في ما يتعلق بالعائدين. إننا ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقيات إعادة القبول الحالية. ونحن ندعو المفوضية الأوروبية لبدء العمل على اتفاقات إعادة القبول مع الدول المعنية والتي ليست ضمن تلك الاتفاقيات حتى الآن.

إدارة الحدود

١٣ـ نلتزم زيادة جهودنا على الفور لإدارة واستعادة السيطرة على حدودنا وزيادة تنسيق أعمالنا المتعلقة بإدارة الحدود. هذا سيشمل دعمنا القوي للتدابير التالية ليري تحديدها والاتفاق عليها في المؤسسات ذات الصلة وفقاً للإجراءات الملائمة:

- العمل بشكل وثيق مع تركيا لاستكمال وتنفيذ خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.
- الاستفادة الكاملة من إمكانات اتفاق إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وتأشيرة تحرير خريطة الطريق.
- رفع مستوى العملية المشتركة لبحر بوسايدون في اليونان، خاصة في حضور فرونتكس في بحر إيجة، والعمل بشكل كبير على تعزيز دعم فرونتكس لليونان في تسجيل وأنشطة أخذ بصمات الأصابع.
- تعزيز دعم فرونتكس على الحدود بين بلغاريا وتركيا.
- إجراءات ثنائية فورية تتعلق بالحدود لبناء الثقة، ولا سيما تعزيز التعاون عبر الحدود بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.
- ستعمل اليونان، والجمهورية اليوغوسلافية السابقة لمقدونيا وألبانيا، على تعزيز إدارة الحدود البرية الخارجية. يجب على فرونتكس مساعدة اليونان في تسجيل اللاجئين والمهاجرين الذين لم يتم تسجيلهم في البلد.
- المشاركة المتزايدة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين على الحدود بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.
- العمل جنباً إلى جنب مع فرونتكس لمراقبة المعابر الحدودية ودعم عملية التسجيل عند نقاط عبور الحدود الكرواتية الصربية.
- تقوية شبكة تحليل المخاطر الخاصة بفرونتكس غربي البلقان مع تكثيف التقارير من جميع المشاركين.
- انتشار ٤٠٠ من ضباط الشرطة والمعدات الأساسية في سلوفينيا في غضون أسبوع من خلال الدعم الثنائي.
- حيثما كان ذلك مناسباً، فإن البلدان ستعمل على الاستفادة من فريق التدخل السريع للحدود، آلية (RABIT) التي ينبغي أن تكون مجهزة حسب الأصول.

١٤. نعيد تأكيد مبدأ أنه يمكن بلداً ما أن يرفض دخول رعايا البلدان الثلاثة، الذين لا يؤكدون رغبتهم في التقدم للحصول

كذلك توصلت تركيا والاتحاد الأوروبي نهاية تشرين الثاني / نوفمبر الماضي إلى اتفاق يهدف إلى الحد من تدفق المهاجرين إلى أوروبا. ويتضمن تعهد الاتحاد الأوروبي تقديم ٣,٣ مليارات دولار للمساعدة في تحسين ظروف اللاجئين في تركيا، مقابل اتخاذ الأخيرة إجراءات تحدّ من تسلل المهاجرين إلى الأراضي الأوروبية[١].

- **اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى أوروبا – إحصائيات وأرقام**

إن البحث عن عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى أوروبا يتطلب جهداً ليس بالقليل، خصوصاً مع غياب المصادر الرسمية الفلسطينية، حيث تُعَدّ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية المصدر الأول في ما يتعلق بتلك الإحصائيات، التي يتطلب الحصول عليها البحث في أرشيف إحصائيات الاتحاد الأوروبي، والمفوضية العامة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والعمل عليها في محاولة للحصول على العدد الأقرب للدقة لفلسطينيي سورية، حيث يُصنَّفون ضمن فئة «Stateless» التي تضم أعداداً أخرى من اللاجئين الأكراد والكويتيين البدون والصوماليين، والذين تقدر نسبتهم بنحو ١٦٪[٢].

على حماية دولية عند حضورهم إلى المعابر الحدودية (بما يتماشى مع قانون الاتحاد الأوروبي الدولي للاجئين الذين يخضعون لفحص مسبق للاختيار المناسب وعدم الإعادة القسرية).

معالجة التهريب والاتجار

١٥. نلتزم تعزيز التعاون القضائي والشرطي وتكثيف الإجراءات لمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، وندعو يوروبول، فرونتكس والإنتربول لدعم العمليات الواسعة على طول طريق البلقان الغربي لمكافحة تهريب البشر.

معلومات عن حقوق والتزامات اللاجئين والمهاجرين

١٦. من أجل تثبيط الرحلات المحفوفة بالمخاطر واللجوء للمهربين، نلتزم الاستفادة من جميع وسائل الاتصال المتاحة لتوعية اللاجئين والمهاجرين حول القوانين القائمة، فضلاً عن حقوقهم والتزاماتهم، خاصة في ما يتعلق بالنتائج المترتبة على رفض أن يكون مسجلاً، مأخوذ البصمات ورفض طلب الحماية أينما كانوا. ندعو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لدعم السلطات الوطنية بهذا الشأن.

المراقبة

١٧– نحن ندعو المفوضية الأوروبية لمراقبة تنفيذ هذه الالتزامات أسبوعياً، بالتنسيق مع نقاط الاتصال الوطنية.

(١) انفوغرافيك خريطة أعداد المهاجرين إلى أوروبا – موقع سكاي نيوز – عربي
.http://www.skynewsarabia.com/web/article6

(٢) منهجية تثقيل الرقم الإحصائي للفلسطيني السوري في أوروبا للباحث الاقتصادي محمد يوسف.

- **إحصائيات فلسطينيي سورية في أوروبا للفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥:**

بعد استثناء الفئة التي أشرنا إليها سابقاً من الإحصائيات الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، فإننا نصل إلى الإحصائيات الآتية:

(٢٤٦٥) لاجئاً فلسطينياً من سورية قد وصلوا إلى أوروبا خلال عام ٢٠١١.

(٣٥١٣) لاجئاً فلسطينياً من سورية قد وصلوا إلى أوروبا خلال عام ٢٠١٢.

(٩٦٢٠) لاجئاً فلسطينياً من سورية قد وصلوا إلى أوروبا خلال عام ٢٠١٣.

(١٣٩٠٢) لاجئ فلسطيني من سورية قد وصلوا إلى أوروبا خلال عام ٢٠١٤.

- أما في ما يتعلق بإحصائيات عام ٢٠١٥، فبسبب الاضطرابات الكبيرة والأعداد المتفاوتة التي دخلت أوروبا ولم تنتهِ بعد من إجراءات اللجوء، يمكننا أن نأخذها وفق إحصائيات الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي «فرونتكس» التي أشارت خلال تقريرها الربعي الثاني إلى أن أعداد اللاجئين القادمين من سورية إلى أوروبا قد ارتفع ثلاثة أضعاف تقريباً، فبالإمكان تقدير أن عدد فلسطينيي سورية الذين وصلوا وسيصلون حتى نهاية عام ٢٠١٥، هو (٤١,٧٠٦) لاجئ، وهو عدد تقريبي وتقديري:
- ما يجعل العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى أوروبا في الفترة ٢٠١١ ـ ٢٠١٥، يصل إلى (٧١,٢٠٦)، مع التأكيد أن الرقم تقديري.

جدول تفصيلي بإحصائيات أعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في أوروبا

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
	٢٤٦٥	٣٥١٣	٩٦٢٠	١٣٩٠٢	٤١,٧٠٦
العدد الإجمالي					٧١٢٠٦

الواقع القانوني والإنساني

الوضع القانوني لفلسطينيي سورية في أوروبا

شهدت الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥، تشديداً في إجراءات اللجوء، وتغيرات متتالية طاولت إقدام بعض الدول الأوروبية على إيقاف منح الإقامات الدائمة للاجئين من سورية، كما فعلت مملكة السويد التي أصبحت تعطي إقامات مؤقتة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

أما الدنمارك، فشددت سياساتها المالية تجاه اللاجئين، حيث خفضت المساعدات المخصصة

لهم، فيما يري الحديث عن تجريد اللاجئين الجدد من ممتلكاتهم الثمينة، لإضافة قيمتها في ما بعد إلى ميزانية دائرة الهجرة.

وعلى الجانب الآخر، استقبلت ألمانيا الآلاف من اللاجئين، متغاضية عن بصماتهم في الدول الأوروبية الأخرى، حيث علقت اتفاقية دبلن مؤقتاً، لتعود إلى تفعيلها في وقت لاحق. أما هولندا، فأصدرت قراراً يسمح بلمّ الشمل للأبناء ممن عمرهم فوق (١٨)، عاماً شرط أن يكونوا عازبين.

وبالعموم، ما زالت معظم الدول الأوروبية مستمرة بمنح حق اللجوء الإنساني لفلسطينيي سورية، في حال طلبهم اللجوء فيها.

الوضع المعيشي لفلسطينيي سورية في أوروبا

بنحو عام، الأوضاع المعيشية في جميع البلدان الأوروبية متشابهة نوعاً ما، حيث يحصل اللاجئ الذي قُبل في أوروبا على سكن كريم، وراتب يكفي لحياة كريمة له ولأسرته، مع اختلاف بسيط في المستوى المعيشي بين هذا البلد وذاك. ويؤدي الوضع الاقتصادي وسياسة الحكومة دوراً كبيراً في استقرار اللاجئين ورفاهيتهم.

أما في خلال فترة انتظار الموافقة على طلب اللجوء في البلدان الأوروبية، فقد يعاني العديد من اللاجئين من مشكلات متعددة، أبرزها:

- فترات الانتظار الطويلة التي يقضيها العديد من اللاجئين بانتظار صدور إقاماتهم، حيث تطول لفترات قد تصل إلى أكثر من عام.
- تأخر لمّ الشمل حيث يستغرق في بعض البلدان مدة قد تصل إلى أكثر من عام ونصف عام، ما يجعل الأهل واللاجئ في أوضاع نفسية سيئة، خاصة في حال وجود الأهل في مناطق خطرة، إضافة إلى الأعباء الاقتصادية المترتبة على ذلك.
- صعوبة وصول العائلات الموجودة في سورية إلى السفارات الأوروبية الموجودة في لبنان أو تركيا، وذلك بسبب منع تركيا لدخولهم وتشديد لبنان لذلك أيضاً.
- عدم وجود جهة تمثيلية واضحة لهم تتابع مشاكلهم وإجراءاتهم وتعرّفهم بطبيعة المجتمعات التي يعيشون فيها.
- مشكلة اللغة، وصعوبة الحصول على المنزل، وذلك بسبب توافد اللاجئين بأعداد كبيرة على بعض البلدان الأوروبية.
- غلاء المواصلات، وضعف التواصل بين اللاجئين الفلسطينيين السوريين، وذلك بسبب تباعد المسافات.

فلسطينيو سورية في أوروبا... نجاحات جديدة ومشاركات فاعلة

شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٥ توسعاً في دور فلسطينيي سورية على ساحة العمل الأهلي في أوروبا. ولعل أبرز الأحداث التي حدثت، مشاركة العشرات من شباب فلسطينيي سورية في إطلاق «تجمّع شباب فلسطينيي أوروبا»، الذي أُعلن في خلال مؤتمر موسع شمل جميع الأقطار الأوروبية، حيث عقد مؤتمره الأول في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. بالإضافة إلى مشاركة العشرات من الشباب الفلسطيني في الفعاليات الوطنية التي أُقيمت في ألمانيا والسويد وهولندا وبريطانيا وبلجيكا والنمسا، حيث شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة العديد من الأنشطة والمعارض والوقفات التضامنية مع أهالي القدس تجاه ما يتعرضون له من اعتداءات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

إلى ذلك، شهدت الأشهر الستة الأخيرة بروز دور فلسطينيي سورية في العمل الإغاثي، ولعل أبرزها ما قام به الشباب الفلسطيني السوري في السويد الذين شاركوا في استقبال أفواج اللاجئين الجدد الذين وصلوا إلى مدينة مالمو السويدية. يضاف إلى ذلك انضمام العديد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى فريق عمل البيت الفلسطيني في هولندا، الذي قام في الفترات الأخيرة بالعديد من الزيارات لمراكز اللجوء التي تستقبل القادمين الجدد من سورية، حيث قدموا لهم النصائح والإرشادات الضرورية لتسهيل حياتهم الجديدة في هولندا.

كذلك شهدت الأشهر الأخيرة إطلاق العديد من المؤسسات الأوروبية العاملة لفلسطين على امتداد القارة الأوروبية، وتركز انطلاق تلك المؤسسات في السويد وألمانيا بالدرجة الأولى.

إلى ذلك، شارك العديد من الشباب الفلسطيني السوري في مؤتمرات ولقاءات دولية، بالإضافة إلى المشاركة بالعديد من المسابقات والمهرجانات المحلية في أوروبا، حيث حصلوا على العديد من الجوائز ومراكز متقدمة خلال مشاركتهم. وشهدت نهاية العام الماضي إطلاق أول صحيفة عربية في ألمانيا. وفي ما يأتي قائمة بجزء من أسماء فلسطينيي سورية الذين تألقوا في خلال سنوات لجوئهم الأولى إلى أوروبا:

- **الناشط «فارس الشهابي»:** نقل معاناة الفلسطينيين السوريين في كلمة ألقاها بمؤتمر دعم الأونروا في نيويورك مطلع شهر حزيران، حيث نقل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية وفي مخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية الأخرى المنسية، التي تتعرض للقصف والدمار والحصار وغياب كامل للخدمات، بالإضافة إلى المخاطر التي واجهت

وتواجه المئات من اللاجئين الذين أُجبروا على ركوب قوارب الموت عبر المتوسط. وهاجم الشهابي في خلال كلمته ممثل الاحتلال، قائلاً له: «من الوقاحة الجلوس بيننا، والاستماع إلى آلام شعب أنتم سببتموها، هل تستمتعون بذلك؟ أعتقد أن مكانكم ليس بيننا، بين ممثلي الدول التي تحترم حقوق الإنسان، مكانكم في محكمة الإرهاب وقوائم الإرهاب بجانب بوكو حرام وداعش».

- **الشاعر والصحفي «رامي العاشق»:** أصدر أول صحيفة عربية مطبوعة في ألمانيا، وقد حملت اسم «أبواب»، وهي صحيفة إخبارية وسياسية واجتماعية، وتهتم أيضاً بتقديم المعلومات للوافد الجديد إلى ألمانيا، من خلال ترجمة بعض القوانين وبعض بنود الدستور، إضافة إلى إطلاعه على مواضيع الدراسة في ألمانيا، بما فيها دورات اللغة.
- **الموسيقي «أيهم أحمد»:** حصل على جائزة بيتهوفن لحقوق الإنسان والسلام في بون الألمانية، لعزفه موسيقى ضد الحرب في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق. وفاز أيهم بهذا اللقب عندما عزف أمام الآلاف في خلال حفل كبير في ميونيخ، خُصّص لمساعدة اللاجئين.
- **الرياضي «طارق زواهري»:** من أبناء مخيم العائدين في حمص، حيث رُشِّح للمشاركة في إحدى أهم وأكبر البطولات الرياضية في السويد، حيث سيشارك عن فئة «الكيك بوكسينغ» والفنون القتالية المختلطة.
- **الشاب «أمجد حسن»:** من أبناء مخيم اليرموك، وقد كُرِّم في خلال مهرجان مالمو للأفلام القصيرة، وذلك على مشاركته بفيلم من تأليفه وإخراجه بعنوان «قصة كتاب».

هؤلاء الشباب، وغيرهم العشرات من أبناء فلسطينيي سورية، باتوا يشكلون حالة إبداع ونجاح جديدة في أوروبا، متغلبين على الصعوبات والخسائر الكبيرة التي فقدوها في خلال سنوات الحرب واللجوء الخمس التي عاشوها وعانوا فيها، مثبتين حالة الإبداع التي رافقت اللاجئين الفلسطينيين أينما حلوا ووُجدوا.

عثرات على طرق الهجرة

يتعرض اللاجئون الفلسطينيون من سورية في أثناء محاولة وصولهم إلى أوروبا لمخاطر جمّة، تبدأ بابتزاز القائمين على الحواجز داخل الأراضي السورية، أو نصب المهربين، أو التعرض للتوقيف في دول المرور.

وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم المنظمة الدولية للهجرة في جنيف، جويل ميلمان:: «إن التدفق القوي في ديسمبر قد برهن على أنه مميت للغاية، خاصة في شرق المتوسط حيث بلغ عدد القتلى سبعمئة وستة أشخاص هذا العام. ومنذ السادس عشر من أكتوبر بلغ عدد القتلى نحو أربعمئة وعشرين شخصاً، ما يعني سبعة قتلى في اليوم خلال شهرين»[(١)].

وبحسب أعمال الرصد والتوثيق التي قام بها فريق القسم في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، رُصدت عشرات العثرات والانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون من سورية على طريق الهجرة إلى أوروبا في مختلف مراحل هجرتهم إليها، يُذكَر منها على سبيل المثال:

• عثرات قبل الخروج

سورية... والوصول المحتمل

استمرت الهجرة إلى تركيا عبر الأراضي السورية، ومنها إلى اليونان عبر قوارب الموت باتجاه أوروبا، بحثاً عن الاستقرار والأمان. إلا أن الطريق من سورية إلى تركيا كان محفوفاً بمخاطر عالية جداً، تفاوتت بين الاعتقال حيناً والموت أحياناً.

وبحسب ما وثقته «مجموعة العمل»، فقد قضت اللاجئة رغد محمد صالح عبود، من سكان مخيم اليرموك (١٧ عاماً)، يوم ١٠ آب / أغسطس ٢٠١٥ برصاص الجيش التركي في خلال محاولتها عبور الحدود السورية التركية من منطقة خربة الجوز في ريف إدلب القريبة من الأراضي التركية.

كذلك، قضت السيدة ميادة يوسف نوراج (٣٥) عاماً يوم ٣١ آب / أغسطس ٢٠١٥، في أثناء سفرها إلى تركيا، حيث أرجع الأطباء سبب الوفاة إلى احتشاء عضلة القلب. ووُجد اللاجئ لؤي محمد مهاوش (٤٠ عاماً) يوم ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، وهو من أبناء مخيم السيدة زينب في دمشق،

(١) الأخبار والإعلام إذاعة الأمم المتحدة
http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/187258/#.VoS1kLYrLIV.

متوفىً في مسجد بمنطقة باب الهوا على الحدود مع تركيا، في أثناء محاولة وصوله إلى هناك.

بالمقابل، رصدت مجموعة العمل اعتقال ما يقارب ٢٤ لاجئاً فلسطينياً على طريق الهجرة إلى تركيا، بينهم النساء والأطفال والشباب، حيث أُوقفوا على الحواجز الممتدة على طول الطريق، بعد الاعتداء عليهم بالضرب وتوجيه الشتائم والإهانات.

جدول يبين المعتقلين على طريق الهجرة داخل الأراضي السورية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتقال	المدينة	تفاصيل
١	مريم الخطيب	٢٠١٥/١/٧	ريف دمشق	اعتقلتها قوات الأمن على حاجز القطيفة في ريف دمشق في أثناء محاولة الدخول إلى الأراضي التركية
٢	إباء الشرقاوي	٢٠١٥/١/٧	ريف دمشق	اعتقلتها قوات الأمن على حاجز القطيفة في ريف دمشق في أثناء محاولة الدخول إلى الأراضي التركية
٣	فلسطين الفاخوري	٢٠١٥/١١/٧	ريف دمشق	اعتقلتها قوات النظام السوري على حاجز القطيفة. العمر ١٨ عاماً، وهي من سكان مدينة زملكا في ريف دمشق
٤	عبادة حسين فضة	٢٠١٥/١٢/٧	حماه	اعتُقل في أثناء تنقله للسفر، وذلك في كراجات مدينة حماه – الزربة
٥	إبراهيم ساري	٢٠١٥/٢٧/٧	السويداء	اعتقلته اللجان الشعبية التابعة للنظام السوري في منطقة السويداء، وهو من أبناء تجمّع المزيريب، في أثناء سفره إلى تركيا
٦	قصي أبو شلة	٢٠١٥/٢٧/٧	السويداء	اعتقلته اللجان الشعبية التابعة للنظام السوري في منطقة السويداء، وهو من أبناء تجمّع المزيريب، في أثناء سفره إلى تركيا
٧	ميساء حسن الخيال	٢٠١٥/٢٨/٧	حماه	اعتقلها الأمن السوري مع طفليها، في خلال سفرهم باتجاه قرية الزربة القريبة من الأراضي التركية
٨	إسراء حسن الخيال	٢٠١٥/٢٨/٧	حماه	اعتقلها الأمن السوري مع طفليها، في خلال سفرهم باتجاه قرية الزربة القريبة من الأراضي التركية

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتقال	المدينة	تفاصيل
٩	تسنيم حسن الخيال	٢٠١٥/٢٨/٧	حماه	اعتقلها الأمن السوري مع طفليها، في خلال سفرهم باتجاه قرية الزربة القريبة من الأراضي التركية
١٠	صفية محمد قاسم	٢٠١٥/٢٨/٧	حماه	ملقبة بـ (أم علاء)، وقد اعتقلها الأمن السوري في خلال سفرها باتجاه قرية الزربة القريبة من الأراضي التركية
١١	ابتسام يونس بكر	٢٠١٥/١٢/٨	حمص	اعتقلها الأمن السوري من كاراج حمص ـ حلب، في أثناء سفرها هي ووالدتها إلى حلب
١٢	زياد عماد أبو بكر	٢٠١٥/١٤/٨	حماه	اعتقله عناصر حاجز مدينة حماه التابع للجيش السوري، وذلك في أثناء محاولته اللجوء إلى تركيا، وهو من سكان مخيم اليرموك
١٣	محمد عماد أبو بكر	٢٠١٥/١٤/٨	حماه	اعتقله عناصر حاجز مدينة حماه التابع للجيش السوري، في أثناء محاولته اللجوء إلى تركيا، وهو من سكان مخيم اليرموك
١٤	خالد محسن الخروبي	٢٠١٥/٢٠/٨	درعا	اعتقلته قوات الأمن السوري، وهو من أبناء تجمّع المزيريب للاجئين الفلسطينيين، وذلك في منطقة اللجاة بين محافظتي درعا والسويداء جنوب سورية، في أثناء سفره إلى تركيا
١٥	عبد الرؤوف فايز	٢٠١٥/٢٠/٨	درعا	اعتقلته قوات الأمن السوري، وهو من أبناء تجمّع المزيريب للاجئين الفلسطينيين، وذلك في منطقة اللجاة بين محافظتي درعا والسويداء جنوب سورية، في أثناء سفره إلى تركيا
١٦	علي البيطاري	٢٠١٥/٢٢/٨	درعا	من سكان قرية طفس، اعتُقل في أثناء توجهه إلى الشمال السوري

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتقال	المدينة	تفاصيل
١٧	مهدي محمد الناجي	٢٠١٥/٩/٩	إدلب	احتجزته إحدى مجموعات المعارضة السورية في أثناء توجهه إلى تركيا
١٨	محمد عرابي	٢٠١٥/١٠/٩	حماه	اعتقلته قوات الأمن السوري في أثناء سفره إلى تركيا عبر مدينة حماه
١٩	هشام محمد قطوس	٢٠١٥/١٠/٩	حماه	اعتقلته قوات الأمن السوري في أثناء سفره إلى تركيا عبر مدينة حماه
٢٠	أحمد غيث	٢٠١٥/١٧/٩	اللاذقية	اعتقلته حواجز الجيش النظامي في مدينة اللاذقية هو وزوجته وطفليه، وذلك بعد سفرهم من لبنان إلى سورية متجهين نحو تركيا
٢١	أحمد محمد أبو قاقا	٢٠١٥/١٧/٩	طرطوس	من مواليد ١٩٧٠. اعتقله النظام السوري في أثناء دخوله الأراضي السورية على حاجز العريضة قادماً من لبنان، ومتوجهاً إلى تركيا
٢٢	خالد جمال زواوي	٢٠١٥/٦/١٠	درعا	اعتقلته اللجان الشعبية التابعة لقوات الأمن السوري في منطقة اللجاة بين محافظتي درعا والسويداء جنوب سورية، في أثناء سفره إلى تركيا، وهو من أبناء تجمّع المزيريب للاجئين الفلسطينيين
٢٣	أحمد خالد طحيمر	٢٠١٥/٧/١٠	الحسكة	اعتقلته الأجهزة الأمنية السورية مع ابنه "محمد" البالغ من العمر سبع سنوات من مطار القامشلي، وذلك في خلال محاولتهما الوصول إلى تركيا
٢٤	رامي محمد فهد	٢٠١٥/١٥/١٠	حلب	اعتقلته قوات الأمن السوري في ريف حلب، وهو مهندس من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك خلال سفره نحو تركيا

• عثرات بعد الخروج

مقدونيا

اعتقلت السلطات المقدونية في الشهر السابع اللاجئ الفلسطيني «سامي خالد دياب»، بتهمة دخول أراضيها بطريقة غير شرعية. وكانت مجموعة العمل قد ذكرت أن اللاجئ «دياب» قد فُقد في مقدونيا يوم العاشر من أيار/ أبريل ٢٠١٥، وذلك في أثناء محاولته السفر إلى أوروبا.

سلوفاكيا

اعتقلت السلطات السلوفاكية اللاجئ الفلسطيني»فادي قاسم» وعائلته في خلال محاولتهم عبور البلاد إلى دول الشمال الأوروبي يوم ١ تموز/ يوليو ٢٠١٥، وأفرجت عنهم بتاريخ ٢١ آب/ أغسطس.

وفي بداية أيلول/ سبتمبر، أطلق عدد من الناشطين نداء استغاثة للمنظمات الدولية والصليب الأحمر الدولي ومنظمة التحرير، للتدخل من أجل الإفراج عن أكثر من ٨٠ لاجئاً فلسطينياً سورياً محتجزين في سجون سلوفاكيا، بتهمة دخول أراضيها بطريقة غير نظامية، وقد عُرف منهم بحسب ما نشرته صفحات مواقع التواصل الاجتماعي المعنية بنقل أخبار اللاجئين الفلسطينيين السوريين أسماء ٦٣ لاجئاً هم: نفيسة عبد الله (مواليد ١٩٤٣)، عائشة السهلي (مواليد ١٩٤٨)، نهى السهلي (مواليد ١٩٩٣)، حازم السهلي (مواليد ١٩٧٩)، رجاء النبهان (مواليد ١٩٨٥)، عائشة السهلي (العمر شهرين)، وائل بصل (مواليد ١٩٧٣)، ياسمين السهلي (مواليد ١٩٨٣)، سالي بصل (العمر ٣ أشهر)، علاء بصل (مواليد ٢٠١٤)، سيدرا بصل (مواليد ٢٠٠٩)، أنس أحمد (مواليد ١٩٨٢)، مرام حجو (مواليد ١٩٨٥)، علي أحمد (مواليد ٢٠١٣)، محمد أحمد (مواليد ٢٠٠٥)، مها أحمد (مواليد ٢٠٠٣)، عادل مصطفى (مواليد ١٩٦٩)، نسرين شاهين (مواليد ١٩٨٣)، محمد مصطفى (مواليد ٢٠٠٨)، فرهد مصطفى (مواليد ٢٠٠٤)، مصطفى مصطفى (مواليد ٢٠٠٣)، فاتن أبو عجاج (مواليد ١٩٨٥)، سعيد أبو عجاج (مواليد ٢٠٠٧)، جومرت يوسف، جيهان الأحمد ، الطفل جاد الأحمد (عمره أربعة أيام)، أحمد محجوب (مواليد ١٩٧٢)، حربيه محجوب (مواليد ١٩٧٤)، فارس محجوب (مواليد ١٩٧١)، الطفلة مريم محجوب (مواليد ٢٠١٥)، الطفل موسى محجوب (مواليد ٢٠١٤)، الطفلة ماريا محجوب (مواليد ٢٠١١)، الطفل إبراهيم محجوب (مواليد ٢٠١٠)، الطفل عيسى محجوب (مواليد ٢٠٠٨)، الطفل يعقوب محجوب (مواليد ٢٠٠٧)، الطفل إسحق

محجوب (مواليد ٢٠٠٣)، الطفل أحمد محجوب (مواليد ٢٠٠٠)، براءة محجوب (مواليد ١٩٩٤)، خالد قاسم (مواليد ١٩٦١)، عليا مره (مواليد ١٩٩٣)، الطفل شادي خالد قاسم (مواليد ٢٠١١)، فهمي كشلوا (مواليد ١٩٦١)، عليا مره (مواليد ١٩٩٢)، الطفلة جنا كشلوا مواليد ٢٠١٤، ناريمان البوش مواليد ١٩٨٥، الطفل يزن زهراوي مواليد ٢٠١١، الطفلة آية زهراوي مواليد ٢٠٠٨، الطفلة خديجه زهراوي مواليد ٢٠٠٤، أنس الترك، سليمان العبيد، إبراهيم جعفر، عمار سكاف، علي الصباغ، فهد الكليب، معاذ المعيدي، رامي جوجوا، سمير كلاجو، سامر محمد، باسل شنكل، خالد شنكل، سمير محمد الحسين، عدي الحسين، ومحمد صالح.

هنغاريا

أقدمت السلطات الهنغارية على اعتقال عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين بتاريخ ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٥، في أثناء محاولتهم السفر إلى إحدى الدول الأوروبية عبر أراضيها بتهمة الهجرة غير الشرعية. وبحسب إفادة والد أحد المعتقلين لمجموعة العمل، قامت إدارة السجن في هنغاريا بترويع اللاجئين الفلسطينيين السوريين المعتقلين، من أجل انتزاع بصمة اللجوء قسراً منهم.

وفي نهاية شهر آب/ أغسطس، فُقد اللاجئ الفلسطيني «محمد ملحم»، أحد أبناء مخيم العائدين في حمص بهنغاريا وهو في طريقه إلى ألمانيا بهدف الهجرة إليها.

في ٦ أيلول/ سبتمبر، احتجزت السلطات الهنغارية مجموعة من العائلات الفلسطينية والسورية على الحدود مع صربيا، وأبلغتهم السلطات الهنغارية بأنهم سيُرحَّلون إلى مخيم للاجئين وستُنتزَع بصماتهم في خطوة لإجبارهم على تقديم اللجوء في هنغاريا.

ألمانيا

نفذت مجموعة من الناشطين السوريين والفلسطينيين يوم ١٠ تموز/ يوليو وقفة احتجاجية في العاصمة الألمانية برلين تحت عنوان «نعم لإسقاط دبلن ٣» أمام ممثلية المفوضية الأوروبية في العاصمة برلين (Unter den Linden 78، 10117 Berlin)، وذلك لإيقاف عمليات الترحيل لمن أُخذت بصمته في دول المرور الأوروبي، ولمساندة حق اللاجئين في تقرير مصيرهم.

في الشهر العاشر وصل اللاجئ الفلسطيني الجريح «أحمد عمر» إلى مدينة ميونخ الألمانية، انطلق «أحمد» المصاب بشلل في الطرفين السفليين نتيجة القصف على مخيم اليرموك إلى

تركيا، ليدخلها بطريقة غير نظامية عبر الطريق البري ، ومكث فيها عدة شهور ثم انطلق إلى اليونان وعلق مع المئات من اللاجئين في سلوفينيا. إلى أن نجح بالوصول إلى ألمانيا بمساعدة العديد من الناشطين الأوروبيين، ليتلقى العلاج في مركز Helios klinikuk في مدينة ميونخ جنوب ألمانيا.

تركيا

أطلقت السلطات التركية بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٥ النار على مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين في أثناء محاولتهم دخول الأراضي التركية، وأُصيب في خلالها شاب بجراح متوسطة.

وفي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، فُقد اللاجئ الفلسطيني «خالد حلاوة»، أحد أبناء مخيم خان دنون على الحدود التركية، فيما أطلق حينها عدد من ناشطي مخيم خان دنون وبعض صفحات الفيس بوك المعنية بنقل أخبار مخيم خان دنون حملة للبحث عن ابن مخيمهم، جاءت عبر وسم (هاشتاغ) ابن مخيمنا #خالد_حلاوة في تركيا وفي شمال سوريا..#ساندونا_بمعلوماتكم».

وسُجِّل احتجاز الجيش التركي يوم ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥ مجموعة من العائلات الفلسطينية حاولت عبور الحدود في ظروف صعبة وغير إنسانية إلى صباح اليوم التالي، حيث جرى ترحيلهم.

في ١٤ تموز/ يوليو، تعرض أحد اللاجئين الفلسطينيين للاعتداء بالضرب من قبل حرس الحدود التركي، وذلك عند محاولته دخول الأراضي التركية عدة مرات، ما أدى إلى إصابته بكسر في يده، وتظهر على يده الأخرى آثار إطفاء السجائر.

في يوم ٢٥ تموز/ يوليو، أنقذ خفر السواحل التركية قارباً مطاطياً كان على متنه نحو (٥٦) لاجئاً معظمهم من الفلسطينيين، وذلك بعد أن اعترضهم عناصر من خفر السواحل اليونانية، قاموا بتخريب القارب قبل أن يتركوهم في عرض البحر، الأمر الذي عرّض حياتهم للخطر.

في منتصف شهر آب/ أغسطس، وقع العشرات من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين ضحايا لجشع أحد تجار البشر الموجودين في مدينة مرسين التركية، حيث أفاد الأهالي لمراسل المجموعة في تركيا بـ«أنهم وقعوا لضحايا أحد المهربين، الذي أخذ مبالغ كبيرة مقابل أن يوصلهم إلى الشواطئ الإيطالية، الأمر الذي لم ينفذه المهرب. فعوضاً عن أن يوصلهم المهرب إلى إيطاليا، عاد بهم إلى الشواطئ التركية بعد رحلة دامت ثلاثة أيام». ووفق أحد اللاجئين «فإن القارب انطلق من منطقة «كارا دوفار» في مرسين، وعلى متنه (٥٠) سورياً وفلسطينياً،

بينهم نساء وأطفال، وطاف المهرب المعروف باسم «أبو محمد» بالقارب لمدة ثلاثة أيام في البحر، قبل أن يعود به إلى ساحل (يني شهير) ويقول للسوريين على متنه إنهم وصلوا إلى إيطاليا».

وفي شهر آب/ أغسطس، ناشدت عائلة فلسطينية سورية المنظمات الإنسانية والسفارة الفلسطينية والسويدية المساعدة في إطلاق سراحها من سجن مدينة أنطاكيا التركية، والعائلة مكونة من ٤ أفراد، هم: الأب «سليمان عمر حامد» وزوجته «أماني لطفي عطية»، وطفلاهما «ريناد» و«عمر»، وكانت العائلة قد اعتُقلت في خلال عبورها الأراضي التركية بطريقة غير شرعية، للوصول إلى السفارة السويدية لإجراء مقابلة لمّ الشمل مع ابنتهم في السويد. وقال الأب سليمان في رسالة صوتية عبر الهاتف إنهم «مسجونون في ظروف مأسوية وصعبة في سجن تحت الأرض، حيث لا يوجد مكان للجلوس بسبب العدد الكبير من المسجونين، والحمامات سيئة والطعام والشراب». وأضاف سليمان أن طفله «يعاني من مرض في عينيه وبحاجة إلى عملية عاجلة، وزوجته في حالة إغماء مستمر، ولا أحد يفهم علينا، ونتيجة لذلك أضربت عن الطعام ٧ أيام وأخذوني إلى المشفى، لكن دون نتيجة تذكر، وعادوا وألقوني في السجن». وبعد تلك الحالة المأسوية، طالب سليمان «إعادته إلى سورية تحت القنابل والصواريخ، فذلك أرحم من السجن». وفي ختام المناشدة، طالبت العائلة الفلسطينية كل المعنيين بالتدخل لإطلاق سراحها من المعتقل.

وفي ٩ آب/أغسطس، قضت اللاجئة الفلسطينية «رغد عبود» (١٧ عاماً)، وأُصيب والدها والعشرات من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، في خلال محاولة عبورهم الحدود السورية التركية هرباً من أتون الحرب المستعرة في سورية. جاء ذلك بعدما حاولت العائلات عبور الحدود من منطقة خربة الجوز في ريف إدلب القريبة من الأراضي التركية، لكن الجيش التركي (الجندرمة) اعتقل العشرات منهم، واعتدى عليهم بالضرب، فيما لاذت مجموعة من اللاجئين بالفرار، وأُطلق النار عليهم. وقدّر بعض اللاجئين عدد الجرحى بـ١٠، واعتُقل العشرات على الحدود في ظروف إنسانية صعبة.

في نهاية شهر آب/أغسطس، قضت اللاجئة الفلسطينية «ميادة يوسف نوراج» على الحدود التركية، وذلك في أثناء سفرها إلى تركيا فراراً من جحيم الحرب في سورية، حيث أرجع الأطباء سبب الوفاة إلى احتشاء عضلة القلب.

وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر، قضى اللاجئ الفلسطيني السوري «لؤي محمد مهاوش»، وهو من

أبناء تجمّع السيدة زينب في دمشق، وذلك في خلال محاولته عبور الحدود السورية التركية، هرباً من أتون الحرب المستعرة في سورية.

اليونان

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ناشد اللاجئ الفلسطيني السوري «فراس داوود»، المصاب بمرض الحصبة الألمانية الذي أفقده القدرة على الرؤية بنحو طبيعي، الجهات والمنظمات الإنسانية والحقوقية الأوروبية والفلسطينية، وعلى رأسها منظمة أطباء بلا حدود، العمل على مساعدته في الانتقال من اليونان إلى الشمال الأوروبي، وذلك لعلاج عينيه.

ماليزيا

في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ احتجزت السلطات الماليزية الناشط «إبراهيم أبو خرج» في مطار كوالالمبور ومنعته من دخول أراضيها، بعدما غادرها، محاولاً اللجوء إلى أوروبا قبل أن تقبض عليه الشرطة الكمبودية وتعيده إلى ماليزيا. وكان أبو خرج قد أطلق العديد من النداءات والمناشدات لأصحاب القرار في منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة، للعمل على إطلاق سراحه من سجن مطار كولالمبور، وضرورة إيجاد حل سريع لمشكلته قبل ترحيله إلى سورية، لما يشكله ذلك من خطر على حياته. وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، أفرجت السلطات الماليزية عن «أبو خرج»، بعدما تدخلت المفوضية العامة لهيئة الأمم المتحدة لحلّ قضيته، على أن يُرحَّل إلى كندا.

إيطاليا

في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥، أنقذت إحدى البوارج الإيرلندية ٣٧٠ مهاجراً من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وجنسيات أخرى، كانوا على متن أحد «قوارب الموت» المتجهة من ليبيا إلى إيطاليا، ومن بين اللاجئين ٧٥ امرأة و ١٥ طفلاً، بالإضافة إلى ولادة إحدى النساء على متن البارجة الإيرلندية، وأُنزلوا في ميناء Palermo الإيطالي.

ويوم ١ آب/ أغسطس ٢٠١٥، أعلن خفر السواحل الإيطالي أنه انتشل نحو خمس جثث للاجئين غرقوا في البحر في أثناء توجههم إلى إيطاليا. وأكد خفر السواحل أنه أنقذ ما يقارب ١٨٠٠ مهاجر كانوا على متن قارب مطاطي كبير، من بينهم فلسطينيون سوريون وسوريون.

ليبيا

في ٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥ قضى ثلاثة لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم العائدين في حمص هم: «علي حميد» وزوجتاه، «زادة الشيخ خليل»، و«زهرة الهندي»، غرقاً قبالة السواحل الليبية، في أثناء محاولتهم الهجرة إلى الدول الأوروبية.

وفي ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥، قضى الطفل «أسامة دياب المجذوب» غرقاً في البحر المتوسط، وذلك في أثناء محاولته الوصول إلى أوروبا.

في ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥ قضى ثلاثة أطفال غرقاً من عائلة الميعاري، إحدى العائلات الفلسطينية السورية في مخيم النيرب بحلب، هم: «سلام»، «ملاك» و«بلال»، وهم أبناء اللاجئ الفلسطيني أحمد صالح ميعاري، جراء غرق القارب الذي انقلب قبالة الشواطئ الليبية.

مصر

رُحِّلَت عائلة فلسطينية مؤلفة من ٤ أفراد يوم ٩ آب/ أغسطس ممن كانوا محتجزين في سجن كرموز بمصر[١].

وفي نهاية شهر آب/ أغسطس رحّلت السلطات المصرية ١٠ أشخاص من المحتجزين في سجن كرموز إلى السويد.

في أواخر شهر تشرين الأول/ اكتوبر، رحّلت السلطات المصرية المجموعة الأخيرة من اللاجئين الفلسطينيين السوريين المحتجزين في سجن كرموز إلى فرنسا، وذلك بعد مرور ٣٦٢ يوماً من الاحتجاز بتهمة الهجرة غير الشرعية.

---

(١) بعد موافقة السلطات الألمانية على استقبالهم، بدأت السلطات المصرية بترحيل اللاجئين الفلسطينيين والمحتجَزين لديها في سجن كرموز منذ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، ويبلغ عدد المرحّلين إلى ألمانيا ٤٢، بينهم النساء والأطفال، على أن ترحّل مجموعتان من المفرج عنهم إلى كل من السويد وفرنسا.

يذكر أن السلطات المصرية اعتقلت ٥٦ لاجئاً فلسطينياً من سورية، وذلك بعد أن احتجزتهم في أثناء محاولتهم الوصول إلى إيطاليا انطلاقاً من الشواطئ التركية، حيث وقعوا ضحية لعملية نصب من قبل المهربين الذين تركوهم على إحدى الجزر قبالة الشواطئ المصرية. وخاض اللاجئون الفلسطينيون والسوريون خلال فترة احتجازهم في سجن كرموز بمدينة الإسكندرية المصرية إضراباً مفتوحاً عن الطعام، حتى تُحقَّق مطالبهم، بينما تعرضت السلطات المصرية لانتقادات العديد من المؤسسات والهيئات الحقوقية والإنسانية من أجل إطلاق سراحهم.

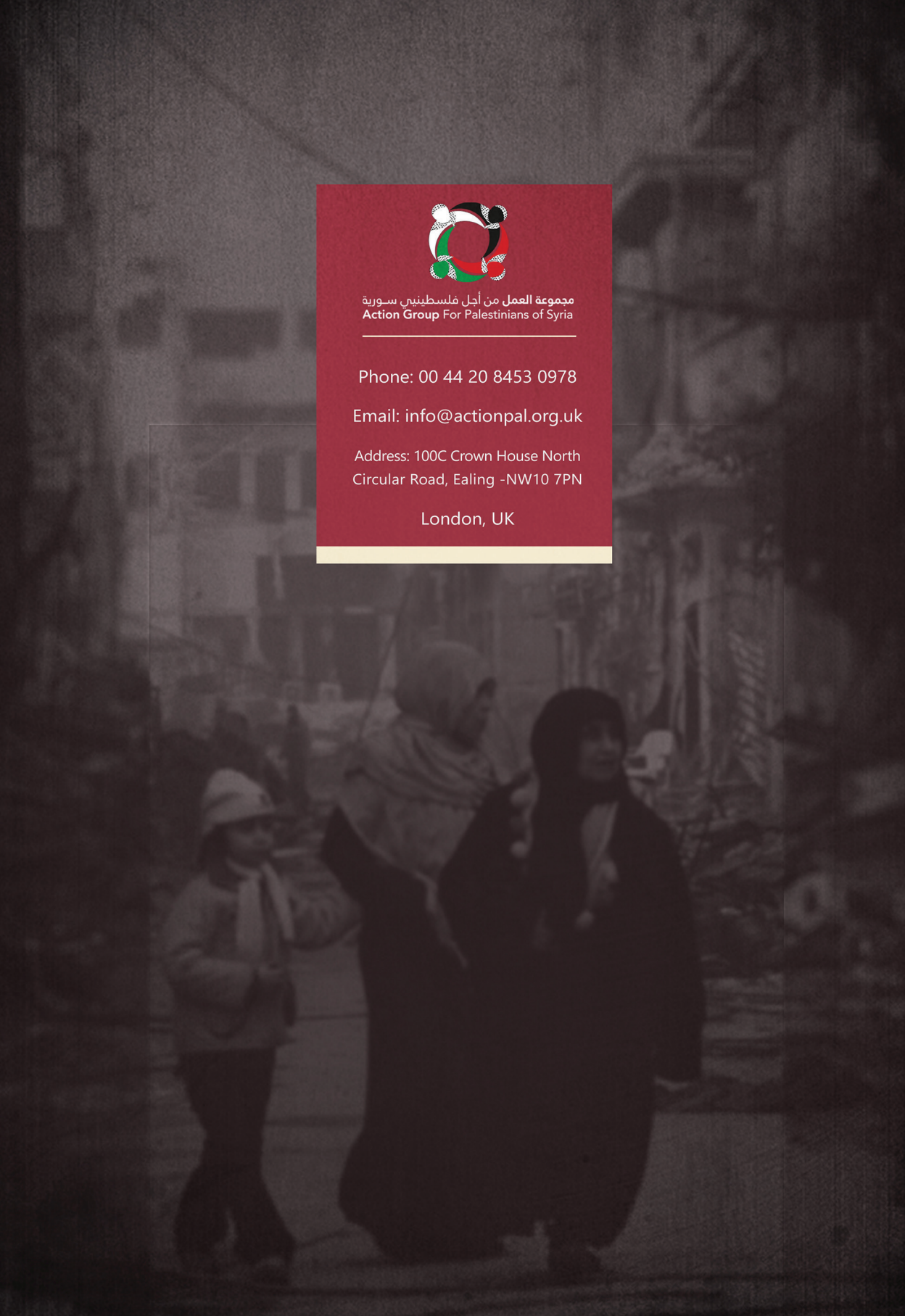

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

Phone: 00 44 20 8453 0978

Email: info@actionpal.org.uk

Address: 100C Crown House North
Circular Road, Ealing -NW10 7PN

London, UK